مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

مركز العودة الفلسطيني
Palestinian Return Center

قسم الدراسات والتقارير الخاصة

فلسطينيو سورية بين الوعود والقيود

إعداد: مجموعة من الباحثين
تحرير: ابراهيم العلي

التقرير الميداني السنوي
حول أوضاع فلسطينيي سورية
2017

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
قسم الدراسات والتقارير الخاصة

مركز العودة الفلسطيني
قسم الأبحاث والدراسات

فلسطينيو سورية
بين الوعود والقيود

تقرير توثيقي سنوي
يرصد الأوضاع العامة لفلسطينيي سورية
خلال عام ٢٠١٧

تحرير:
إبراهيم العلي

إعداد مجموعة من الباحثين

طارق حمود
إبراهيم العلي
علاء برغوث

أحمد حسين
فايز أبو عيد
محمد الباش

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
ACTION GROUP FOR PALESTINIANS OF SYRIA
LONDON UNITED KINGDOM TEL: +44 (0) 20 8453 0978
INFO@ACTIONPAL.ORG.UK WWW.ACTIONPAL.ORG.UK

مركز العودة الفلسطيني
PALESTINIAN RETURN CENTRE
LONDON UNITED KINGDOM TEL: +44 (0) 20 8453 0919
INFO@PRC.ORG,UK WWW.PRC.ORG.UK

الطبعة الأولى ٢٠١٨

ISBN: 978-1-901924-17-6

ISBN 978-1-901924-17-6
9 781901 924176

محتويات التقرير

هذا التقرير ٧
نظرة عامة ٩

أولاً ـ اللاجئون الفلسطينيون داخل سورية

المخيمات والتجمعات الفلسطينية

المخيمات

- مخيم اليرموك ١١
- مبادرات واتفاق للانسحاب من اليرموك ١٤
- مخيم خان الشيح ٢٨
- مخيم درعا ٣٠
- مخيم السبينة ٣٤
- مخيم الحسينية ٣٦
- مخيم حندرات ٣٦
- مخيم النيرب ٣٧
- مخيم جرمانا ٣٩
- مخيم خان دنون ٣٩
- مخيم السيدة زينب ٤٠
- مخيم العائدين حمص ٤٠
- مخيم العائدين حماة ٤١
- مخيم الرمل اللاذقية ٤١

التجمعات الفلسطينية

دمشق وريفها: قدسيا ، تجمع حطين ، منطقة نهر عيشة ، الذيابية ٤٣
غوطة دمشق ٤٤
جنوب سورية ، المزيريب ٤٤
تجمع جلين ٤٧
تجمع زيزون ، بلدة تسيل ، بلدة حيط ، بلدة طفس ٤٩
شمال سورية: إدلب ٥١

ثانياً ـ اللاجئون الفلسطينيون خارج سورية

اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان ٥٣
اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى شمال إفريقية (مصر ـ ليبيا) ٦٣
مـصـــر ٦٣
ليبيا ٦٣
اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى السعودية واليمن ٦٤
الســـعودية ٦٤
اليمـــن ٦٤
اللاجئون الفلسطينيون في كردستان العراق ٦٥
اللاجئون الفلسطينيون من سورية الى تركيا ٦٥

اللاجئون الفلسطينيون في شرق آسيا (ماليزيا وتايلند) ٦٨
ماليــزيا..... ٦٨
تايلنــد..... ٦٨
اللاجئون الفلسطينيون من سورية الى أوروبا ٧٠
فلسطينيو سورية في أوروبا، نجاحات جديدة ومشاركات فاعلة..... ٧٥

ثالثاً ــ الضحايا والمعتقلون

- الضحايا ٧٨
- المعتقلون ٨٣
- المفرج عنهم ٨٨

خاتمـة..... ٩٢

هذا التقرير

مع اقتراب انتهاء العام السابع للثورة السورية لا يزال الدم الفلسطيني ينساب بلا مبرر أو ثمن حتى بلغ مداه الـ (٣٦٢٩) ضحية موثقة لدى مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية منذ بداية الأعمال القتالية في سورية في آذار/مارس ٢٠١١ حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

تستنزفه فوضى السلاح والاقتتال المستشري في الحواضر والقرى والبوادي السورية وآلات القتل والتعذيب داخل السجون والمعتقلات دون أي رادع أو شعور بالمسؤولية من أطراف الصراع تجاه من لجأ إلى هذه الرقعة من الأرض قسراً بفعل الاحتلال لأرضه منذ قرابة السبعين عاماً.

فاللاجئون الفلسطينيون في سورية يعيشون نكبة أبائهم وأجدادهم من جديد بل بشكل أقسى وأفظع، فهم كل يوم في ظرف قاهر من حصار إلى نزوح الى نزوح إلى لجوء إلى لجوء .. الخ.

فمنهم المحاصر في مخيم اليرموك والغوطة الشرقية ومنهم المهدد بالقنص أو القصف في درعا بمخيماتها وتجمعاتها ومنهم من يخشى الاعتقال على كل الحواجز والمفارق ومنهم من يأنّ تحت وطأة الفقر والحرمان، ومنهم من يعيشون على أمل تحقيق الوعود بالعودة إلى مخيماتهم دون شروط.

يُظهر التقرير سقوط (٢٠٥) ضحايا فلسطينيين خلال عام ٢٠١٧ منهم (١٢) لاجئاً قضوا تحت التعذيب في سجون النظام السوري من مجمل المعتقلين الـ (١٦٤٤) ليرتفع عدد ضحايا التعذيب والاختفاء القسري طوال الأزمة السورية إلى (٤٧٥) ضحية، كما وثق التقرير اعتقال (٢٨) لاجئاً فلسطينياً بمقابل الإفراج عن (٢٥) معتقلاً تم توقيفهم لفترات مختلفة.

في هذا التقرير يجد الباحث والمهتم تفاصيل دقيقة مرت بها المخيمات والتجمعات الفلسطينية داخل سورية وفق منهجية صورت الواقع المعيشي والميداني والإنساني والصحي للاجئين الفلسطينيين في سورية، بالإضافة إلى أبرز الأحداث اليومية التي تمرّ فيها تلك الأماكن والأشخاص من قصف وتدمير واعتقالات.

ويتطرق التقرير كذلك إلى الأوضاع العامة للاجئين الفلسطينيين المهجرين خارج سورية، سواء في دول الجوار أم في الدول التي هاجروا إليها أو التي علقوا فيها أثناء محاولاتهم للوصول إلى أوروبا.

وتوثّق مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، باعتبارها مؤسسة حقوقية إعلامية تتابع الشأن الفلسطيني السوري، الانتهاكات والأحداث التي أصابت اللاجئين الفلسطينيين السوريين من خلال عملية الرصد والمتابعة عبر شبكة مراسلين ميدانيين ومجموعة من الباحثين والمهتمين بالشأن الفلسطيني، لكتابة مرحلة مهمة من مراحل اللجوء الفلسطيني، وإعداد الوثائق اللازمة للدفاع عن حقوق اللاجئين في المحافل المحلية والإقليمية والدولية.

يشار إلى أنه سبق هذا التقرير الذي يرصد أهم أحداث العام ٢٠١٧، إصدارستة تقارير توثيقية وثقت للأعوام ٢٠١٤/٢٠١٥/٢٠١٦ بالإضافة إلى «تقرير حالة» والعديد من التقارير الخاصة التي تناولت قضايا بعينها ذات صلة بالشأن الفلسطيني السوري.

للاطلاع على التقارير السابقة:

فلسطينيو سورية بين أمل الرجوع و مرارة الوقع.

http://www.actionpal.org.uk/ar/pdf/jantojune2014situationreprotc.pdf

فلسطينيو سورية لايزال الجرح ينزف.

http://www.actionpal.org.uk/ar/pdf/2014situationreport2woundstillbleeding.pdf

فلسطينيو سورية يوميات دامية وصراخ غير مسموع.

http://www.actionpal.org.uk/ar/pdf/diary_of_abloody_and_screaming_inaudible.pdf

فلسطينيو سورية ..لاجئون على دروب الحياة.

http://www.actionpal.org.uk/ar/pdf/20156.pdf

فلسطينيو سورية بين الترحال والزوال.

http://www.actionpal.org.uk/ar/pdf/1480024358-62016.pdf

فلسطينيو سورية والأبواب المغلقة.

http://www.actionpal.org.uk/ar/pdf/closeddoors.pdf

تقرير حالة حول أوضاع اللاجئين الفلسطينيين من سورية.

http://www.actionpal.org.uk/ar/pdf/sitreport.pdf

نظرة عامة

مازالت الحرب في سورية مستعرة وإن خفتت في ناحية نتيجة المصالحات أو الانتصارات التي حققها أحد طرفي الصراع هناك، بيد أن مناطقاً أخرى تشهد عنفاً واقتتالاً أدّيا إلى سقوط المزيد من الضحايا بين قتيل وجريح.

وفي الشق الذي يناقشه التقرير وهو المتعلق باللاجئين الفلسطينيين من سورية سواء في المخيمات والتجمعات الفلسطينية داخل سورية أو خارجها فقد تباينت الأوضاع العامة للاجئين بين مدّ وجزر فعلى الصعيد الداخلي شهدت المخيمات الفلسطينية في الشمال السوري (مخيم النيرب – مخيم حندرات) نوعاً من الهدوء النسبي بسبب توقف أعمال القتال في مدينة حلب وسيطرة قوات النظام السوري على المدينة، وشهد مخيم حندرات عودة بسيطة لبعض سكانه وإعادة ترميمٍ لبعض المدارس و المنشآت التابعة للأونروا فيه.

أما في الوسط والساحل فما زالت الأوضاع الاقتصادية والممارسات الأمنية تشكل هاجساً مرعباً للاجئين في تلك المناطق التي أصبحت بمثابة كينتونات مغلقة تشرف عليها بالكامل الأجهزة الأمنية واللجان المرتبطة فيها.

على صعيد مخيمات دمشق وريفها فقد شهد مخيم سبينة عودة جزئية ومتدرجة لقسم من السكان النازحين عنه منذ نوفمبر – تشرين الثاني ٢٠١٣ وضمن شروط وآليات وضعها النظام كشرط للعودة، فيما سيطر النظام على مخيمات جرمانا وقبر الست (السيدة زينب) والحسينية وخان الشيح وخان دنون غير أن الأوضاع الاقتصادية والإنسانية لاتزال تشهد العديد من الانتكاسات.

أما في مخيم اليرموك فقد شهد عام ٢٠١٧ المزيد من الاشتباكات والقصف والاقتتال الداخلي وحصاراً لبعض الأحياء داخل المخيم من قبل المتقاتلين لفرض السيطرة خصوصا ما يسمى «داعش» و«هيئة تحرير الشام» النصرة سابقاً، بالإضافة إلى محاولات الاقتحام والحصار الخارجي المفروض عليه من قبل قوات النظام السوري واللجان الأمنية المرتبطة فيه.

وفي الجنوب السوري فما زال مخيمي درعا ودرعا الطوارئ يتعرضان للقصف والتدمير بالرغم من وجود بعض الأهالي داخلهما ورفضهم النزوح.

كذلك لم يكن الحال في التجمعات الفلسطينية بالأفضل فقد استمرت المعاناة بالتصاعد خاصة في ظل غياب المساعدات أو الجهات الرسمية المشرفة على اللاجئين عن تلك المناطق كما في ريف إدلب أو ريف درعا.

أما على صعيد حرية التنقل والحركة تواصل الدول المحيطة بسورية حظرها دخول اللاجئين الفلسطينيين السوريين إلى أراضيها، بالرغم من سوء الأوضاع الأمنية والمخاطر العالية على حياة اللاجئين الفارين من الحرب.

فما زالت السلطات الأردنية تمنع دخول الفلسطيني السوري إلى أراضيها رسمياً تحت أي سبب، فيما تضع السلطات اللبنانية شروطاً يصفها اللاجئون بالتعجيزية للسماح لهم بالدخول إلى أراضيها، أما تركيا فقد أوقفت سفارتها إصدار تأشيرات دخول اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى أراضيها، وذلك منذ أكثر من عامين، باستثناء من يملكون إقامات في دول الخليج في حدود ضيقة.

وعلى صعيد الهجرة فقد انخفضت أعداد المهاجرين وطالبي اللجوء عام ٢٠١٧ إلى نصف ما كانت عليه عام ٢٠١٦ إذ وصل إلى أوروبا في عام ٢٠١٧ قرابة ١٨١,٥٤٣ حوالي ٨٥,٦٦٢ منهم قدموا من سورية بسبب النزاعات التي تشهدها البلد، بينما بلغ عدد من وصل إليها في نهاية عام ٢٠١٥ وبداية ٢٠١٦ أكثر من مليون و ٢٠٠ ألف بينهم أكثر من ٣٠٠ ألف سوري. إلا أن نسبة الغرقى إلى مجموع الواصلين إلى أوروبا عبر المتوسط عام ٢٠١٧ كانت الأعلى إذ بلغت نسبة الغرقى ١,٧٦٪، فيما لم تتجاوز نسبتهم ١,٣٨٪ عام ٢٠١٦[1].

(١) تقرير مرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان .

القامشلي
مخيم
النيرب
حلب
مخيم حندرات
اللاذقية
مخيم الرمل
مخيم «العائدون»
دير الزور
حماه
طرطوس
حمص
مخيم الزايد
سورية
البحر المتوسط
مخيم الرمدان
مخيم اليرموك
دمشق
مخيم الحسينية
مخيم جرمانا
مخيم السيدة زينب
(مخيم قبر الست)
مخيم خان الشيح
مخيم خان دانون
مخيم الطوارئ
مخيم درعا
درعا
مرتفعات
الجولان

أولاً ـ اللاجئون الفلسطينيون داخل سورية

المخيمات والتجمعات الفلسطينية

تفاوتت أوضاع المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سورية بين مدٍّ وجزر، وكان للموقع الجغرافي العامل الأساسي المؤثر في ازدياد معاناة بعضها أو انخفاض معاناة بعضها الآخر، نظراً لما شهدته الأزمة السورية من حراك سياسي وتغيرات ميدانية على الأرض.

المخيمات

مخيم اليرموك:

تعرض مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين خلال عام ٢٠١٧ للقصف واندلاع اشتباكات متقطعة بين «تنظيم داعش» وجبهة النصرة من جهة، والجيش النظامي من جهة أخرى. إلا أن الأمور أخذت منحىً تصعيدياً، عندما قرر تنظيم الدولة «داعش» السيطرة على كامل مخيم اليرموك وإخراج عناصر جبهة النصرة منه، بعد أن اشتدّ الخلاف بينهما على خلفية الاتفاق الذي أبرمه «داعش» مع النظام السوري، والقاضي بخروجه من منطقة الحجر الأسود ومخيم اليرموك.

إلى ذلك، بقي مخيم اليرموك يخضع لحصار منذ منتصف تموز/يوليو ٢٠١٣، من قبل النظام السوري والفصائل الفلسطينية الموالية له، واستمر منع سكانه من الدخول أو الخروج إليه، وإدخال المساعدات الإنسانية إلى داخل المخيم والاكتفاء بالوصول إلى بلدة يلدا المجاورة للمخيم.

داعش استمرار السيطرة وتضييق الخناق

لا يزال تنظيم «داعش» يسيطر على حوالي ٦٠ ٪ من مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين جنوب العاصمة السورية دمشق منذ بداية شهر أبريل ٢٠١٥، كما استمر بارتكاب انتهاكاته غير الإنسانية وتضييق الخناق على المتبقين من سكانه داخله، فقد عمد التنظيم خلال عام ٢٠١٧ إلى ممارسة انتهاكات عديدة بحق المدنيين في اليرموك وصل إلى حد لا يطاق معه البقاء في المخيم، «بحسب قول أحد سكان اليرموك، حيث بات عناصر داعش يتدخلون بالحريات الشخصية بأسلوب مسيء للأهالي يصل إلى حد الشتم والضرب والصراخ في وجوه الرجال والنساء»، كما فرضوا حصاراً خانقاً على منطقة غرب اليرموك الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام (النصرة سابقاً) ومنعوا الأهالي من إدخال الخبز وماء الشرب وسلّات المساعدات الغذائية إلى منازلهم.

ميدانياً قُسّم مخيم اليرموك لعدة قطاعات، وكل قطاع تابع لتنظيم أو فصيل مسلح يفرض سيطرته وأحكامه على تلك القطاعات، ويقيم فيها حواجز وسواتر ترابية، حيث أقام «داعش» حاجزين في شارع لويبة مصنوعين من خزانات حديد مملوءة بالتراب، وأقام حاجزاً آخر في ساحة أبو حشيش، و حاجزاً في نهاية شارع حيفا تقاطع شارع المدارس، بينما تم رفع سجاد البيوت على سور حديقة عبد القادر الحسيني.

وعمد التنظيم إلى رفع عدة سواتر ترابية على امتداد شارع (٣٠)، كما نصب حاجزاً في منطقة المدينة الرياضية، وآخر أمام محل أبي إسكندر الواصل إلى شارع العروبة.

انتهاكات واعتقالات وإعدامات

اشتكى سكان مخيم اليرموك من الممارسات التعسفية والقمعية التي يمارسها «داعش» بحقهم، منذ سيطرته على المخيم في شهر أبريل من عام ٢٠١٥، ومحاولاته المتكررة فرض أجنداته الخاصة على الأهالي المحاصرين، فقد عمد التنظيم إلى ترهيب وتخويف سكان اليرموك من خلال شنّ حملات اعتقال وقطع الأيدي والرؤوس وتنفيذ أحكام الإعدام بحقّ عدد من أهالي المخيم،

بحجة مخالفتهم للشريعة الإسلامية أو التخابر مع جهات أخرى، كما أصدر التنظيم قراراً بمنع زيارة القبور، وضيّق الخناق على الطلاب والكوادر التدريسية ومنعهم من متابعة تحصيلهم العلمي خارج المخيم، وقام بإغلاق المدارس الرسمية وحصرها بمدارس تابعة له.

بالإضافة لما سبق فقد فرض التنظيم قيوداً جديدة تقضي بعدم إخراج مادة الحطب من مخيم اليرموك إلى المناطق المجاورة إلا بعد تصريح مسبق، من ما يُسمّى بـ«المحكمة العامة» التابعة للتنظيم، وحدد القرار بموجبه الكميّة المراد إخراجها بـ (٢٥) كلغ.

في حين أصدر التنظيم قراراً يحظر فيه رفع العلم الفلسطيني ومعاقبة كل من يخالف قرارات التنظيم، حيث افترش التنظيم أحد الإعلام الفلسطينية على الأرض ليدوس عليه عناصره.

في غضون ذلك قام تنظيم «داعش» بإطلاق دوريات مكونة من نساء «داعشيات» لرصد المخالفات الشرعية النسائية في مخيم اليرموك واعتقال «المخالفات».

في حين توعّد تنظيم داعش باعتقال وملاحقة كل من يُقدم على حلق ذقنه أو تخفيف لحيته من أبناء مخيم اليرموك، بعد أن أوقف التنظيم عدداً من أبناء المخيم الذين قاموا بتخفيف لحاهم وهددهم بالاعتقال والملاحقة في حال تكرار الأمر.

أبرز الانتهاكات

- ففي يوم ١٣ شباط / فبراير ٢٠١٧ اعتقل تنظيم الدولة رجلاً وامرأة، من أبناء مخيّم اليرموك، بتهمة عقد قرانهما خارج محكمة «داعش» الشرعيّة، رغم تنفيذ عقد زواجهما وفق الأصول الشرعيّة، لدى محامٍ وبحضور شاهدين، ما عرّض الزوج للجلد ١٨ جلدة، بالإضافة إلى الحبس، وحلق شعر الزوجة بالكامل، بعد جلدها. من جانبها أكدت مصادر من داخل اليرموك أن تنظيم الدولة أبطل عدة عقود زواج تم إبرامها في المحاكم الشرعيّة، التابعة لبلدات جنوب دمشق مثل يلدا وببيلا وبيت سحم، وأشارت تلك المصادر إلى أن الأوامر الصادرة عن «داعش» تقضي بفرض عقوبة على من يعقد زواجه لدى محاكم الحكومة التي يصفها التنظيم بمحاكم الردة، ويصرّ على أن محاكمه الشرعية هي من تقوم بتنظيم عقود الزواج، مشيرة إلى أن «هناك عزوفاً عن مراجعة هذه المحاكم من قبل الشباب في مخيم اليرموك».
- في يوم ١٣ شباط / فبراير ٢٠١٧ أعدم التنظيم اللاجئ الفلسطيني «محمد عطية» المعروف بـ «حمودة جزيرة» في مخيم اليرموك، بتهمة التخابر مع مجموعة «أكناف بيت المقدس»، وذلك بعدما وجد في هاتفه المحمول محادثات بينه وبين بعض عناصر الأكناف.
- فيما داهم عناصر التنظيم يوم الأحد ١٩ شباط/ فبراير ٢٠١٧، مكتباً تابعاً لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا في مخيم اليرموك، ونهبوا محتوياته من أجهزة كمبيوتر، ومجاهر مخبرية، وآلات تصوير وطابعات وأجهزة إسقاط، وقام عناصر التنظيم بإبراز ورقة «تكليف شرعي» بمصادرة محتويات المكتب، صادرة عما يسمى المسؤول الشرعي لدى داعش، تعتبر جميع الموجودات «غنائم» للتنظيم.
- وفي يوم ٢ – آذار / مارس ٢٠١٧ أقدم التنظيم على إعدام أربعة لاجئين، هم :محمد نصار، وشخص من عائلة عليان، وآخر من عائلة التايه ولاجئين آخرين من عناصر «هيئة تحرير الشام» داخل المخيم.
- يوم ٧ آذار / مارس ٢٠١٧ نشر تنظيم الدولة - داعش، صوراً لإعدام الشاب الفلسطيني «محمد التايه» في حي العروبة مخيم اليرموك، بتهمة التخابر مع «هيئة تحرير الشام» وأظهرت إحدى الصور جسد الضحية مفصولاً عن الرأس.
- يوم ٢ نيسان / أبريل ٢٠١٧ أغلق تنظيم الدولة «داعش» حاجزه المقام على الطريق الواصل بين مخيم اليرموك وبلدة يلدا لأسباب مجهولة، ومنع عناصر التنظيم طلاب المدارس والمدنيين المحاصرين داخل المخيم من العبور منه.
- يوم ٤ نيسان / أبريل ٢٠١٧ أصدر تنظيم الدولة «داعش» أمرًا بإجبار المدنيين في مخيم اليرموك على الخروج من مساكنهم الواقعة في محيط جامع عبد القادر الحسيني، وشارع حيفا (جادات صفورية)، بحجة أنها تقع ضمن مربع عسكري تابع له، يشار إلى أن التنظيم «داعش» قام أكثر من مرة بإخراج المدنيين من بيوتهم، حيث تم إخلاء عائلات من شارع حيفا، والجادات القريبة من قطاع الشهداء وشارعي الـ ١٥، والمدارس لنفس الحجة والأسباب الواهية.
- يوم ٢/ ٧/ ٢٠١٧ قام عناصر «تنظيم داعش» بالاعتداء على القبور في مقبرة مخيم اليرموك الجديدة (مقبرة التقدم)، وذلك بهدمهم لشواهد القبور بحجة قيامهم بـ «تطبيق الشرع».

- يوم ٥/ ٧/ ٢٠١٧ أفرج تنظيم الدولة «داعش» عن ثلاثة مدنيين من أبناء مخيم اليرموك، بعد أن اعتقلهم قبل يوم بسبب حيازتهم مادة التبغ.
- يوم ٢١ – تموز/ يوليو ٢٠١٧ نشر تنظيم «داعش» صوراً لما قال إنه تنفيذ حكم الإعدام بحق الفتى الفلسطيني «محمد عليان»، وكان التنظيم قد اعتقل الفتى «محمد عليان» بتهمة إدخال الطعام إلى مناطق سيطرة «هيئة تحرير الشام» (النصرة سابقاً) التي تُعادي «داعش» في المخيم.
- يوم ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧ اعتقل تنظيم «داعش» جنوب دمشق عدداً من المدنيين العائدين من بلدة يلدا إلى مخيم اليرموك ب تفتيشهم بتهمة حيازتهم على السجائر.

«داعش» ما بين انقسامات وخلافات وفرار وتسويات:

تصاعدت حدة التوترات والخلافات بين قادة تنظيم «داعش» خلال عام ٢٠١٧، إثر الصراع الذي نشب بينهم على تسلم القيادة والإمارة في جنوب دمشق، وكذلك بعد إبرام اتفاق مع النظام السوري يقضي بانسحاب عناصر التنظيم من مخيم اليرموك إلى حي الحجر الأسود، مما يعني لدى البعض إفساح المجال للنظام لدخول المخيم والسيطرة عليه، الأمر الذي أدى إلى انشقاق أمراء وهروب آخرين فيما نسّق عدد من القادة مع قوات النظام وخرجوا إلى مناطق تواجدهم في دير الزور، فيما لم يتم حسم الأمر بالنسبة للعناصر الذين سيبقون لمواجهة مصيرهم بعد خروج كافة القياديين من المنطقة.

وشنّ تنظيم داعش داخل المخيم حملات اعتقال لعناصره بعد توارد أنباء عن عزل أمير التنظيم المدعو «أبو هشام الخابوري»، وكان التنظيم وأميره في جنوبي دمشق المدعو «أبو هشام الخابوري» قاموا باعتقال المدعو «أبو عثمان الرّقاوي» أحد عناصر التنظيم بعد الدعاية التي انتشرت أنّ الرّقاوي سيستلم الإمارة بدلاً عن الخابوري، حيث رجّح مراقبون أن يكون الرّقاوي نفسه مصدر الإشاعة.

وما زاد الشرخ والانقسام داخل التنظيم القرارات التي اتخذت بتعيين أمراء من عناصر الحجر الأسود واحتكار السلطة والقرار بينهم واستثناء العناصر الفلسطينية المبايعة له في مخيم اليرموك وتجريدهم من أي منصب أو صلاحيات.

وقالت مصادر خاصة لـ مجموعة العمل، إن «قيادات عناصر داعش تعيش حالة من الخلافات الحادة والانقسامات الداخلية وصلت حدّ الاستنفار بعد الترشيحات والقرارات الجديدة التي اتخذها قادة تنظيم داعش في الحجر الأسود».

كما شهد التنظيم عام ٢٠١٧ خروج العديد من أمرائه من مناطق سيطرته في جنوب دمشق (مخيم اليرموك – الحجر الأسود) هم: «راتب طيارة» (أبو أحمد) أمير الإعلاميين السابق في تنظيم «داعش» جنوب دمشق، حيث خرج من قطاع الشهداء في مخيم اليرموك الفاصل بين التنظيم من جهة، والنظام والميليشيات الفلسطينية الموالية من جهة ثانية، إلى وجهة غير معروفة، عبر اتفاق مع قوات النظام السوري، وفي يوم ١١- تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ خرج ٧ عناصر من تنظيم الدولة «داعش» من منطقة الحجر الأسود جنوب دمشق بالتنسيق مع قوات النظام السوري، فيما خرج أربعة آخرون من أقارب الأمير السابق للتنظيم أبو هشام الخابوري يوم الأحد ٦/ ١٢/ ٢٠١٧ من الحاجز نفسه، وثلاثةٌ عناصر من التنظيم خرجوا من المعبر ذاته يوم الجمعة ١٣/ ١٢/ ٢٠١٧، لم تُعرف الجهة التي خرجوا إليها.

وفي يوم ١٤كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ خرج ٨ عناصر من أقارب «أبو هشام الخابوري» أمير التنظيم السابق، حيث عرف منهم «صدام»، «العربي»، «أبو البراء»، «أبو كاسم حمد»، و«عزو ابن أخ الخابوري»من منطقة الحجر الأسود جنوب دمشق بالتنسيق مع قوات النظام السوري.

أما في يوم ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ اعتقل تنظيم الدولة «داعش» ثمانية عناصر من التنظيم خلال محاولتهم الخروج من جنوب دمشق عبر حاجز معمل بردى الفاصل بين منطقة الحجر الأسود وبلدة سبينة بالتنسيق مع قوات النظام السوري.

وظائف وأسماء الأفرع الأمنية التابعة لـ «داعش» جنوب دمشق:

رصدت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية قيام تنظيم داعش داخل اليرموك بتشكيل جهازٍ أمني في حي الحجر الأسود الذي يدير التنظيم عملياته من خلاله جنوب دمشق، ووفقاً لما تمكنت المجموعة في مخيم اليرموك من الوصول إليه، فإن التنظيم يستخدم مسميات قريبة إلى حد ما للمسميات التي يستخدمها النظام السوري لأفرعه الأمنية.

ويُطلق «داعش» اسم المقر «٤» على مقره الأمني في حي الحجر الأسود، وهو بمثابة المخافر الشرطية، حيث يعمل على حل النزاعات بين الأفراد وتوقيف «المخالفين للحدود الشرعية»، فيما أطلق التنظيم على المقر الذي يختص بالقضايا والموقوفين على خلفية أمنية بالمقر «٣» وهو بمثابة شعبة استخبارات ومقره قرب ناحية الحجر الأسود (مبنى النقابة).

أما أكبر المقرات وأخطرها هو ما يعرف بالمقر «الأحمر» أو المقر «٠»، حيث يسجن تنظيم «داعش» فيه المحكومين بالإعدام والذين ينتظرون موعد تنفيذه، ويجبر عناصر التنظيم الموقوفين في المقر «الأحمر» الذي يقع في منتصف شارع الحجر الأسود المؤدي إلى حي الثورة على ارتداء البدلة الحمراء تمهيداً لتنفيذ حكم الإعدام بهم.

هيئة تحرير الشام « النصرة سابقاً»

رغم جميع المحاولات التي جرت لخروج عناصر «هيئة تحرير الشام» من مخيم اليرموك، بموجب الاتفاق الذي جرى بين المعارضة السوريّة، والنظام السوري وحلفائه، القاضي بإخلاء بلدتي الفوعة وكفريّا الموالييتن للنظام في الشمال السوري، مقابل إخلاء بلدتي الزبداني ومضايا ومخيم اليرموك من المسلّحين إلى شمال إدلب، إلا أن جميعها باءت بالفشل، نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية في تلك المنطقة .

إلا أن النظام سمح خلال عام ٢٠١٧ بخروج العديد من مقاتلي «هيئة تحرير الشام – النصرة سابقاً» مع عائلاتهم من مخيم اليرموك إلى إدلب بموجب اتفاق المدن الأربع، ففي يوم ٣ – حزيران / يونيو ٢٠١٧ سمحت حواجز الجيش النظامي بخروج أحد مقاتلي «هيئة تحرير الشام – النصرة سابقاً» مع عائلته من منطقة القدم باتجاه مدينة إدلب، وجاء ذلك تحت إشراف الهلال الأحمر السوري، وذلك مقابل خروج أربعة جرحى مع ١٢ مرافقاً لهم من بلدتي كفريا والفوعة باتجاه مدينة حلب.

أما يوم ٢٢ – حزيران / يونيو ٢٠١٧ تم إخراج حالتين مرضيتين لهيئة تحرير الشام – النصرة سابقاً، من مخيم اليرموك المحاصر، مقابل إخراج حالتين من بلدات الفوعة وكفريا شمال سورية.

فيما أشارت جهات تابعة للنظام أن عدد عناصر «هيئة تحرير الشام – النصرة سابقاً» في مناطق سيطرتها في مخيم اليرموك يبلغ قرابة (١٣٠) عنصراً، من المقرر إخلاؤهم من المخيم باتجاه الشمال السوري ضمن اتفاق البلدات الأربع مع النظام.

إلى ذلك اندلعت اشتباكات عنيفة بين هيئة تحرير الشام وتنظيم «داعش» نتيجة محاولة الأخير فرض سيطرته على منطقة غرب اليرموك التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام، إلا أن الوضع بقي على ما هو عليه، من جانبه قام تنظيم «داعش» بإطباق الحصار على المدنيين المتواجدين في المناطق الواقعة تحت سيطرة فتح الشام، ومنع إدخال الطعام والمواد الغذائية إليها، ومنع دخول أو خروج أي شخص منها وإليها، إلا ضمن ضوابط أمنيّة من التنظيم تحت ذريعة أنها منطقة عسكرية، وذلك بهدف دفع عناصر هيئة تحرير الشام للاستسلام.

مبادرات واتفاق للانسحاب من اليرموك

اتفاقات واستعدادات عديدة تم التصريح عنها في عام ٢٠١٧ تمهيداً لخروج تنظيم «داعش» وعناصر هيئة تحرير الشام «النصرة سابقاً» والانسحاب من مخيم اليرموك، وذلك بعيد خروج جرحى النصرة من المخيم باتجاه مدينة إدلب ضمن اتفاق البلدات الأربع بين النظام والمعارضة، وتعميم قيادة داعش لعناصره جنوب دمشق بتجهيز أنفسهم للخروج.

فقد أعلن وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية علي حيدر، في بيان وزعه المكتب الصحفي للوزارة عقب اللقاء الذي عقده يوم الإثنين ٣١ – تموز/ يوليو ٢٠١٧ مع وفد من المبادرة الشعبية للمصالحات في مخيم اليرموك بمشاركة سفير منظمة التحرير الفلسطينية أنور عبد الهادي في مقر الوزارة بدمشق، أن الأجواء والظروف في المنطقة الجنوبية لدمشق وبخاصة الحجر الأسود ومخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين أصبحت ناضجة من قبل الحكومة السورية للذهاب نحو معالجة شاملة بما تضمن معالجة كلية لملفات هذه المناطق وبما يساهم في عودة آمنة للمواطنين، وذلك بحسب البيان.

من جانبه أعلن مستشار وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية أحمد منير أحمد عن تشكيل لجنة للمصالحة مهمتها الدخول إلى مخيم اليرموك وإجراء المصالحات، منوهاً إلى أنه تم الاتفاق معها على السعي للتوصل إلى اتفاق كامل وخروج المظاهر المسلحة وعودة الحياة إلى اليرموك ومؤسسات الدولة من دون خسائر، وأضاف: «توجد خطة لخروج المسلحين والاتفاق معهم، وسيكون هناك تواصل معهم بشكل مباشر، وبالتحديد مع أبناء المخيم من حملة السلاح».

بدوره كشف الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة طلال ناجي عن «جهود» جرت لإخراج تنظيم داعش من مخيم اليرموك جنوب دمشق إلى الشمال السوري قبل نهاية عام ٢٠١٧.

وأكد الناجي على هامش اجتماع للقيادة المركزية لتحالف قوى المقاومة الفلسطينية الذي عقد في دمشق يوم ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧، أن الجهات المختصة السورية والفصائل الفلسطينية وكل المعنيين في الدولة يعملون من أجل معالجة ملف منطقة جنوب دمشق قبل نهاية عام ٢٠١٧، وأن مسلحي تنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة» جاهزون لتسوية أوضاعهم، وأن الترتيبات التي تجري الآن هي تحديد التوقيت المناسب لهذه التسوية.

واعتبر رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في سورية السفير أنور عبد الهادي يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ أن العد العكسي لإنهاء أزمة مخيم اليرموك قد بدأ بالفعل، منوهاً إلى أن هناك بعض الأفكار، والوسائل التي سيتم العمل بها لإخراج الإرهابيين والمسلحين من مخيم اليرموك وكل منطقة جنوب دمشق على حد تعبيره.

فيما أكد محافظ ريف دمشق علاء إبراهيم، أن ملف ريف العاصمة الجنوبي سيتم حلّه قبل انتهاء العام ٢٠١٧ الجاري، في حين تم تأجيل تنفيذ اتفاق حي القدم القاضي بخروج المسلحين الرافضين للمصالحة إلى شمال البلاد والذي كان مقرراً البدء به، موضحاً أنه «سيصدر قريباً شيء ما» فيما يتعلق باتفاق بلدات يلدا وببيلا وبيت سحم الواقعة في ريف دمشق الجنوبي.

وذكر إبراهيم، أن الأمور «تسير حالياً» فيما يتعلق بالاتفاق «وهو مرتبط بموضوع القدم ومدينة الحجر الأسود التي يسيطر عليها تنظيم داعش، مشيراً إلى أن مسلحي تلك البلدات موجودون «في مواجهة الدواعش في الحجر الأسود وإذا انتهى وجود التنظيم في الحجر الأسود فسينتهي موضوع تلك البلدات».

من جانبه، رأى أمين سر فصائل تحالف المقاومة الفلسطينية في سورية خالد عبد المجيد أن ملف مخيم اليرموك مرتبط إلى حد ما بالوضع في الغوطة الشرقية لدمشق، مشيراً إلى أن «منطقة جنوب دمشق جرت اتفاقات سابقة حولها مع المسلحين في المخيم والحجر الأسود والمناطق المجاورة، وأنه في الفترة الأخيرة انقسم داعش إلى قسمين وهذا الأمر رغم التصعيد الذي جرى قبل ذلك «قبل عملية الانشقاق» كان نابعاً من سلسلة من الاتصالات التي أبدى خلالها عدد كبير من مسلحي التنظيم ومن قبلهم مسلحي «النصرة» بتسوية أوضاعهم واستعداد البعض منهم للخروج من المنطقة، حيث قدموا قوائم بخصوص ذلك»» منوهاً إلى أن مجموعات داعش الموجودة في الحجر الأسود ومسلحي النصرة في مخيم اليرموك جاهزة لتسوية الأوضاع، وأن مسلحي «داعش والنصرة» بدؤوا يتجهزون للرحيل من المخيم وأن اتفاق التسوية سيتم تنفيذه على مرحلتين تتضمنان خروج مسلحي جبهة النصرة وتنظيم داعش باتجاه الرقة وإدلب، وذلك بعد تقديم الجماعات المسلحة قوائم بأسماء المسلحين الراغبين بالخروج تجاه شرق سورية والراغبين بتسوية أوضاعهم داخل المخيم».

إلى ذلك أخرج النظام خلال عام ٢٠١٧ العديد من مقاتلي «هيئة تحرير الشام – النصرة سابقاً» مع عائلاتهم من مخيم اليرموك إلى إدلب بموجب اتفاق المدن الأربع، حيث سمحت حواجز الجيش النظامي بخروج حوالي ٢٥ مقاتلاً من «هيئة تحرير الشام – النصرة سابقاً» مع عائلاتهم من منطقة القدم باتجاه مدينة إدلب، وجاء ذلك تحت إشراف الهلال الأحمر السوري، وذلك مقابل خروج أربعة جرحى مع ١٢ مرافقاً لهم من بلدتي كفريا والفوعة باتجاه مدينة حلب.

من جانبهم عاش الفلسطينيون حالة من الترقُّب الحذر في انتظار معرفة مصير المنطقة الجنوبية للعاصمة دمشق عموماً ومخيم اليرموك خصوصاً، فيما عبّر ناشطون عن خشيتهم من أن توسع النظام ومجموعاته الموالية في المنطقة الجنوبية سيضع الأهالي وأبناءهم أمام خيارين أحلاهما مرّ، إما الانخراط في مجموعاته الموالية وإجبارهم على القتال في صفوف النظام، أو التهجير من المنطقة خوفاً من ملاحقة الأمن السوري وحملات التجنيد الإجباري والاحتياط.

اتفاق القاهرة لخفض التصعيد جنوب دمشق

أعلن محمد علوش مسؤول الهيئة السياسية في جيش الإسلام السوري يوم الخميس ١٢ – تشرين الأول / أكتوبر في اجتماع عقد في القاهرة برعاية مصرية، عن إبرام اتفاق جديد لخفض التصعيد في منطقة جنوب دمشق.

وأوضح أن الدعوة، التي تلقاها من القيادة المصرية، جاءت للاتفاق مع الجانب الروسي على وقف التصعيد في منطقة الغوطة الشرقية ومنطقة حي القدم جنوب دمشق، مؤكداً أنه تم التوصل إلى اتفاق بإعلان مبدئي لوقف إطلاق النار وخفض التصعيد.

وقال العلوش: إن الاتفاق الذي وقّع عليه كل من «جيش الإسلام» و«جيش الأبابيل» و«أكناف بيت المقدس» برعاية مصرية

وضمانة روسية تضمن وقف إطلاق النار في جنوب دمشق، وفتح المعابر ورفض التهجير القسري لسكان المنطقة، مع التأكيد على فتح المجال أمام أي فصيل للانضمام للاتفاق.

من جانبها كانت فصائل المعارضة السورية المسلحة جنوب دمشق في بلدات (يلدا - بيت سحم ـ ببيلا، والقدم)، قد أصدرت يوم الأربعاء ١٣ ـ أيلول ٢٠١٧، بياناً صحفياً أكدت فيه رفضها لأي اتفاقات من شأنها تهجير سكان بلدات جنوب دمشق قسراً، فيما نَظّمَ أهالي جنوب دمشق مظاهرة جابت شوارع البلدات الثلاث (يلدا، ببيلا، بيت سحم) أعربوا خلالها عن رفضهم للتهجير القسري وتغيير التركيبة السكانية على أساس طائفي يخدم النظام السوري والميليشيات الطائفية الموالية له.

من جانبها نشرت فصائل «جيش الإسلام» و«أكناف بيت المقدس» و«جيش الأبابيل» إعلاناً تضمن تفاصيل انضمامها لاتفاق خفض التوتر في جنوب دمشق، حيث دعت الفصائل روسيا بوصفها الدولة الضامنة إلى الالتزام بوقف الأعمال القتالية، كما أعلنت الفصائل الموقعة عن استعدادها للدخول بعملية التفاوض بشأن التسوية السياسية التي تهدف إلى إيجاد حل شامل للأزمة.

كما طالبت الفصائل الموقعة روسيا بالعمل على استخدام نفوذها لاستمرار عمل المعابر في ببيلا والقدم لأغراض إنسانية في جنوب دمشق واستمرار دخول المواد الغذائية والطبية.

وأكدت الفصائل في إعلانها أنها ترفض التهجير القسري لسكان منطقة جنوب دمشق إلى مناطق أخرى في سورية.

الجدير بالذكر أن تلك المبادرات والمفاوضات التي جرت بين النظام السوري من جهة، والمجموعات المسلحة من جهة أخرى لوقف الاقتتال بمخيم اليرموك وخروج المسلحين منه باءت بالفشل دون معرفة الطرف الحقيقي المتسبب بذلك.

الجانب الطبي

شهد مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين بدمشق خلال عام ٢٠١٧ تدهوراً متسارعاً في الوضع الصحي، حيث أصيب العشرات من أبناء المخيم بأمراض متعددة يتعلق معظمها بأمراض الكبد والكلية.

فيما لا تزال جميع مستوصفات ومشافي المخيم متوقفة عن العمل بسبب نفاد المواد الطبية وعدم تواجد الكوادر الطبية المتخصصة، باستثناء مشفى فلسطين الذي يقدم بعض الخدمات الطبية الأولية، وذلك بسبب استمرار حواجز الجيش النظامي ومجموعات الجبهة الشعبية – القيادة العامة مستمرة بفرض حصارها المشدد على نحو (٣-٥) آلاف مدني منذ منتصف عام ٢٠١٣ والذي راح ضحيته أكثر من (٢٠٠) لاجئا قضوا بسبب نقص التغذية والرعاية الطبية، من جهة، وسيطرة تنظيم «داعش» على مساحات واسعة من مخيم اليرموك منذ مطلع أبريل ٢٠١٥ من جهة أخرى.

وشهدت مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام «النصرة سابقاً» غربي مخيم اليرموك انتشار مرض الحمى التيفية (التيفوئيد) واليرقان بشكل كبير بين الأطفال والمسنين نتيجة الحصار المزدوج المفروض على الأهالي في تلك المنطقة من قبل النظام السوري والفصائل الفلسطينية الموالية له من جهة، وتنظيم الدولة «داعش» من جهة أخرى، وشرب مياه الآبار الملوثة والتي تفتقر للمعايير الصحية، منوهة إلى أن الكوادر الطبية سجلت بعض الحالات المصابة بهذا المرض في مناطق جنوب دمشق المحاصرة عموماً ومخيم اليرموك خصوصاً.

وأشارت مصادر ميدانية في مخيم اليرموك إلى أن أكثر من (١٨٩) مريض فلسطيني بحاجة ماسة للعلاج خارج أماكن تواجدهم في مخيم اليرموك والبلدات المجاورة له.

وبحسب المصادر فإنه من بين المرضى (٣١) مصاب بمرض السرطان بحاجة للعلاج الفوري والمراقبة الدائمة، إضافة إلى (٧٨) حالة للاجئين مصابين بأمراض القلب، و (٢٠) مصاب بأمراض الفقرات والكسور، و(١٨) حالة لمصابين بأمراض الكبد والكلى، و (١٤) حالة لمصابين بالصرع، و (٨) حالات ربو، و(١١) حالة شلل في الأطراف بحاجة للمتابعة الدائمة.

في السياق قام الائتلاف السوري المعارض بإيقاف الدعم عن المشفى الميداني في بلدة يلدا والنقطة الطبية في بلدة ببيلا اللذان يتبعان مباشرة إلى الهيئة الطبية العامة في جنوب دمشق، ما أضاف عبء اقتصادي على العائلات الفلسطينية المتواجدة في مخيم اليرموك والمنطقة الجنوبية التي تعاني أساساً من أوضاع اقتصادية غاية في القسوة.

من جهة أخرى عانى أصحاب الحالات المرضية الحرجة من عدم توافر العلاج في مخيم اليرموك، ومنع حواجز الجيش النظامي ومجموعات الجبهة الشعبية – القيادة العامة المدنيين من الخروج لتلقي العلاج في مشافي دمشق، ففي يوم ١٩ آذار/ مارس

٢٠١٧ رفض النظام إخراج الطفل الفلسطيني المصاب «حمزة حسن» من جنوب دمشق لتلقي العلاج في العاصمة على الرغم من سوء حالته الصحية، حيث تعرض الطفل للدهس مع عدة أشخاص في بلدة بيت سحم.

وبعد رفض النظام اضطرت عائلة الطفل الفلسطيني للتوجه إلى إحدى لجان المصالحة جنوب دمشق من أجل التوسط لدى النظام للخروج من المنطقة لعلاج الطفل في مشافي دمشق.

بدورها لجنة المصالحة في بيت سحم توسطت لدى النظام وتمت الموافقة على إخراج الطفل الفلسطيني المصاب إلى دمشق عبر حاجز ببيلا – سيدي مقداد.

وكان الأستاذ في مدرسة فلسطين البديلة التابعة لمؤسسة جفرا في جنوب دمشق «تيسير رحال»، قد أصيب في رأسه بطلقة قناص بالقرب من مقبرة الشهداء في مخيم اليرموك، خلال توجهه إلى حي القدم للقاء أحد أعضاء لجنة المصالحة في الحي، سعياً لإخراج الطفل الفلسطيني «حمزة حسن».

في يوم ١٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٧ تم قطع أجزاء من قدم أحد المرضى إثر تفاقم حالته الصحية، حيث عانى المريض من انسداد شريان فخذي أيسر، فيما منعته حواجز النظام من الخروج لتلقي العلاج بحجة عدم وجود موافقة من قبل فرع فلسطين، بالرغم من خروجه مرة واحدة سابقاً لإجراء عملية في قدمه عن طريق سفارة فلسطين في دمشق، إلا أنه وبعد عودته منع من الخروج لاستكمال العلاج.

إلى ذلك وبعد مناشدات عديدة، أطلقها الناشطون واللاجئ الفلسطيني المريض «إياد أبو حمدان»، سمح النظام السوري بخروج أبو حمدان من جنوب دمشق لتلقي العلاج في مشافي العاصمة دمشق.

وكان «إياد» البالغ من العمر ٤٠ عاماً مصاباً بمرض انسداد الشرايين في قدمه ويستلزم خروجه للعلاج، ومراجعة الطبيب المختص كل خمسة أيام في العاصمة.

كما سمحت قوات النظام بمرور الطفل «عمار بهلول» لتلقي العلاج العاجل في مستشفيات دمشق، حيث تعرض الطفل لحالة تسمم خطيرة إثر تناوله مادة سامة تستخدم كمبيد للحشرات.

في حين اتهم ناشطون النظام السوري بأنه يمارس سياسة عنصرية بحق اللاجئين الفلسطينيين، حيث يسمح لغيرهم بالخروج للعلاج في مشافي العاصمة والدخول والخروج إلى بلدات جنوب دمشق.

من جانبها ناشدت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية جميع الأطراف بالعمل على تأمين العلاج اللازم والسماح لهم بالوصول إلى المستشفيات، كما طالبت المجموعة الحكومة السورية بالسماح للحالات المرضية بالخروج من مخيم اليرموك والبلدات المجاورة له لتلقي العلاج والمتابعة الصحية داخل مشافي العاصمة دمشق.

ووجهت المجموعة نداءات إلى وكالة «الأونروا» بتحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين السوريين خاصة المرضى منهم والعمل على أن يتم تأمين العلاج العاجل لهم.

الجانب التعليمي

تدهورت العملية التعليمية نتيجة القرارات المجحفة التي اتخذتها داعش، خلال عام ٢٠١٧ والتي ضيقت الخناق على المدرسين وانعكست سلباً على حوالي (١٥٠٠) طالب وطالبة داخل مخيم اليرموك، فقد أصدر التنظيم يوم ٣/ آب – أغسطس / ٢٠١٦ قراراً يقضي بإغلاق كافة المدارس داخل مخيم اليرموك، ومنع الكادر التدريسي من ممارسة عملهم إلا عن طريق التنظيم، وجاء ذلك القرار بعد أن استدعى تنظيم الدولة جميع المدرسين في اليرموك وأبلغهم بجملة من القرارات التي تتعلق بالعملية التعليمية للسنة الدراسية ٢٠١٦ _ ٢٠١٧، كما طالب داعش من المدرسين الذين يريدون العمل بصفة مستخدم مدني وبدون أي ارتباط مع التنظيم، أن يبادروا لتسجيل أسمائهم خلال فترة أسبوع من تاريخ الإعلان وبراتب شهري (٢٥٠٠٠) ليرة سورية ما يعادل (٥٠$).

كما هدّد الطلاب والمعلمين في مخيم اليرموك الالتحاق بمدارس خارج إدارته، وحمّل مسؤولية عدم تسجيل الطلاب المقيمين داخل المخيم في مدارس التنظيم للأهالي، متوعداً كل من يخالف قراراته بالمحاسبة والعقوبة أو الرحيل عن المخيم.

وفي بداية العام الدراسي الجديد لعام ٢٠١٧ استمرت الممارسات ذاتها، إلا أنها زادت حدة على صعيد التضييق على المدرسين والطلاب والتدقيق على مفردات المنهاج المدرسي الحكومي ووصفه بـ (الكافر)، فقد منع تنظيم الدولة –داعش يوم ١٩ أيلول / ديسمبر ٢٠١٦ الذي يصادف أول أيام افتتاح المدارس في سورية، فتح المدارس للطلبة في المخيم، وحصرها بمدرسة واحدة

للذكور قرب مسجد إبراهيم الخليل في حي العروبة جنوب المخيم، ومدرسة واحدة للإناث في منطقة الحجر الأسود معقل التنظيم جنوب المخيم، وأقرَّ مناهج جديدة من إعداده.

كما أقدم تنظيم داعش على إصدار قراراً قضى بمنع الطلبة والمعلمين القاطنين في مخيم اليرموك من الخروج إلى بلدة يلدا لاستكمال دراستهم، إلا أنه عاد وألغى القرار في وقت لاحق بعد تدخل أهالي ووجهاء المخيم، إلا أنه مارس عملية الترهيب والضغط على الطلاب من خلال السماح للأهالي دون الطلاب بالعبور عبر حاجز يلدا - اليرموك، في حين منع جميع الطلاب بمختلف أعمارهم من العبور، أتى ذلك وسط سياسة ممنهجة اتبعها التنظيم ضد طلاب المخيم، مستخدماً حججاً واهية في محاولة تبرير أفعاله غير الإنسانية، فقد شهد المخيم قيام عناصر التنظيم بتشديد إجراءاتهم ضد طلاب المخيم الذين يذهبون لاستكمال دراستهم في المدارس البديلة في البلدات المجاورة للمخيم، حيث عمل عناصره على مصادرة العديد من الكتب والمواد الدراسية من الطلاب.

وضمن سياسته الممنهجة وانتهاكاته الصارخة التي ارتكبها تنظم الدولة ضد الطلاب والكوادر والمنشآت التعليمية، داهم عناصر تنظيم الدولة - داعش في مخيم اليرموك، يوم الأحد ١٩ شباط/ فبراير ٢٠١٧، مكتباً تابعاً لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا، ونهبوا محتوياته، وهي عبارة عن أجهزة كمبيوتر، ومجاهر مخبرية، وآلات تصوير وطابعات وأجهزة إسقاط.

وقام عناصر التنظيم بإبراز ورقة «تكليف شرعي» بمصادرة محتويات المكتب، صادرة عن ما يسمى المسؤول الشرعي لدى داعش، تعتبر جميع الموجودات «غنائم» للتنظيم.

ونوه الناشطون أن المكتب المنهوب، كان في عهدة المكتب الإغاثي لأهالي مخيّم اليرموك، وكان يستخدم لأغراض خدماتيّة للأهالي، حتّى تاريخ سيطرة «داعش» على المخيّم.

في حين أنشأ تنظيم الدولة داعش يوم ١٨ أيار / مايو ٢٠١٧ مدرسة للأطفال بين عمر ١٢ و ١٤ عاماً، ودعا أهالي المخيم إلى إرسال أطفالهم للانتساب للمدرسة التي أطلق عليها التنظيم «المدرسة الشرعيّة العسكريّة للأشبال»

من جانبهم أبناء مخيم اليرموك رأوا في الاعلان أنه يهدف إلى تجنيد اطفالهم للقتال والزج بهم في معارك التنظيم التي تستنزف أبناء المخيم والمناطق الأخرى، محذرين من استجابة البعض تحت ضغط الحصار وانعدام الموارد المالية التي يستغلها التنظيم جنوب دمشق.

اعتصامات ومناشدات

وقفات احتجاجية ونداءات ومناشدات عديدة أطلقها أهالي وطلاب مخيم اليرموك المحاصرين داخله، لكافة الأطراف المتصارعة ووكالة الأونروا والأمم المتحدة من أجل السماح للطلاب بالخروج من المخيم لتأدية امتحاناتهم، ففي يوم ١٨ أيلول، سبتمبر ٢٠١٧ ناشد ناشطون فلسطينيون منظمة التحرير الفلسطينية والمعنيين بملف التعليم جنوب دمشق، العمل على إخراج طلاب الشهادة الإعدادية والثانوية وطلاب الجامعات لتقديم امتحاناتهم في العاصمة السورية دمشق.

وفي يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ نظم طلاب مدرسة الجرمق البديلة في بلدة يلدا جنوب دمشق وقفة احتجاجية، طالبوا خلالها بحقهم في التعلم وحق رفقائهم المحاصرين في مخيم اليرموك والذي يمنع اغلاق معبر المخيم من استكمال تعليمهم، كما طالبوا بعدم ربط الملفات الإنسانية بالملفات العسكرية.

رفع الطلاب خلال وقفتهم الاحتجاجية التي شارك فيها الكادر التدريسي شعارات ولافتات تؤكد حقهم في التعليم دون رعب أو خوف، وعبرت اللافتات أيضاً عن أهمية التعليم عند الطفل ومن تلك الشعارات «لا نريد منكم طعاماً ولا سلة غذائية دعونا نتعلم».

يذكر أن الحركة التعليمية جنوب دمشق لم تتوقف على الرغم من المعوقات الكبيرة التي تعترض أبناء المخيم، في حين يتم خروج الطلبة من المنطقة الجنوبية بعد التنسيق وموافقة الأجهزة الامنية السورية.

اليرموك بلا مياه للعام الخامس

استمرت معاناة أهالي مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين جنوب دمشق بالتفاقم خلال عام ٢٠١٧ نتيجة استمرار انقطاع المياه والكهرباء عن المخيم، حيث أوقفت قوات الجيش والأمن السوري تغذية المخيم عبر شبكة المياه القادمة من المناطق المجاورة منذ يوم ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، ما دفع الأهالي إلى شرب مياه الآبار غير الصالحة للشرب، الأمر الذي أسهم في انتشار الأمراض الكلوية (حصيات – رمل) والهضمية لدى شريحة واسعة من السكان، ولا سيما الأطفال.

فيما أكد خبراء أن بعض تلك الآبار التي يعتمد عليها الأهالي قد تسبب أمراضاً في الكلى خصوصاً مع استمرار استخدامها لفترات طويلة، حيث تحتوي على نسبة عالية من الرواسب، كما أنها لا تخضع لأي نوع من المعالجة الصحية.

إلى ذلك فاقمت الاشتباكات التي اندلعت بين تنظيم «داعش» وهيئة تحرير الشام «جبهة النصرة سابقاً» من تصاعد أزمة المياه، حيث فرض الطرفان حصاراً على المدنيين القاطنين في مناطق الاشتباك خصوصاً في شارع لوبية وشارع الجاعونة وشارع حيفا وشارع صفورية وشارع (١٥) وشارع صفد.

من جانبها قالت هيئة فلسطيني سوريا للإغاثة والتنمية في المنطقة الجنوبية للعاصمة دمشق، أن مناطق (مخيم اليرموك ويلدا وببيلا وبيت سحم) تعاني من نقص كبير في مياه الشرب، حيث يصعب تأمينها بسبب عدم توافرها.

وأضافت الهيئة، أن آلاف اللاجئين الفلسطينيين وسكان المنطقة يعتمدون على وحدة مياه وحيدة في المنطقة، حيث تشهد إقبالاً كثيفاً من أبناء المنطقة، الأمر الذي دفع الهيئة إلى تقنين توزيع مياه الشرب على الأهالي.

وفي يوم ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧ حذر ناشطون جنوب العاصمة دمشق، من انتشار الأمراض والأوبئة بين المدنيين وآلاف الفلسطينيين في مخيم اليرموك بسبب شرب المياه الملوثة، وخاصة مع قدوم فصل الصيف وشح الماء.

حيث انتشرت في المخيم أمراض خطيرة وأثرت بشكل واضح على الأطفال خصوصاً، حيث تم تشخيص حالات إسهال حاد والتهاب الأمعاء والرمل وغيرها من الأمراض.

وأكدت هيئة فلسطيني سوريا للإغاثة والتنمية أن السبب يعود لشرب المياه الملوثة ومياه الآبار، وحذرت من عدم شرب هذه المياه لخطورتها على الصحة، علماً أن النظام السوري يواصل قطع الماء عن مخيم اليرموك ومحيطه، إضافة إلى توقف الينابيع التي تغذي العاصمة ومحيطها بسبب قصف النظام السوري.

وكان ناشطون في المناطق المحاصرة جنوب دمشق، أكدوا أن العديد من حالات التسمم والتلبك المعوي تم تشخيصها بين أبناء المنطقة المحاصرين وخاصة الأطفال، لا سيما في مناطق مخيم اليرموك وببيلا، نتيجة تلوث خطوط مياه «الفيجة» الواصلة إلى تلك المناطق.

فيما جرت محاولات متواضعة لتنقية المياه ضمن المناطق المحاصرة، حيث تمكن أحد المدنيين المقيمين في بلدة ببيلا، من تصنيع «فلاتر الشرب» لتنقية المياه من الكلس والشوائب، وبيعها بعد ذلك بأسعار مخفضة لأهالي الجنوب الدمشقي، وذلك بعد تعرض أطفاله لحالات التسمم.

الوضع المعيشي:

استمرت معاناة حوالي ستة آلاف مدني في مناطق مخيم اليرموك والحجر الأسود والتضامن ومنطقة عسالي، خلال عام ٢٠١٧ من أوضاع إنسانية ومعيشية مزرية، جراء الحصار الخانق الذي فرضته جميع أطراف النزاع على مخيم اليرموك، حيث أقدمت تلك الأطراف على إغلاق كافة المنافذ المؤدية إلى اليرموك ومنعت وصول الطعام والمواد الغذائية والطبية إليه، حتى أن هاجس الموت جوعاً عاد ليخيم على أهالي المخيم نتيجة فقدان كافة مقومات الحياة فيه، فبالإضافة للحصار الكلي الذي يفرضه النظام السوري والفصائل الفلسطينية الموالية له على مخيم اليرموك منذ منتصف عام ٢٠١٣ الذي مُنع على إثره ادخال المواد الغذائية والطبية وغيرها، وحظر على الأهالي الخروج أو الدخول من مداخل المخيم الرئيسية التي يسيطر عليها، مما أدى إلى قضاء حوالي ٢٠٠ لاجئ بسبب الجوع ونق الرعاية الطبية، إضافة لقطع الماء والكهرباء عن المخيم منذ فترة زمنية طويلة، كما قام النظام بإغلاق حاجز القدم – عسالي أحد المنافذ الهامة التي يتم من خلاله إدخال المواد الغذائية والأدوية إلى منطقة جنوب دمشق، حيث اشتكى أهالي اليرموك بعد إغلاق الحاجز من اختفاء بعض المواد التموينية والغذائية من داخل المخيم، وشوهد عودة مظاهر الحصار السابق الذي راح ضحيته العديد من أبناء اليرموك، من خلال توفر الحشائش في الأسواق فقط، في حين أجبر

النظام السوري فصائل المعارضة السورية المسلحة المتواجدة في بلدات جنوب دمشق، على إغلاق حاجز بيروت الواصل بين يلدا ومخيم اليرموك، بعد أن خيرهم بين أغلق حاجز العروبة أو معبر يلدا - سيدي مقداد الذي يصل بلدات (يلدا - ببيلا - بيت سحم) بالعاصمة السورية دمشق، وذلك للضغط على المعارضة السورية من أجل الاستمرار بحصار اليرموك ومنع إدخال المواد الغذائية إليه.

في غضون ذلك مارس تنظيم داعش انتهاكات عديدة بحق المدنيين وصلت حد إخراجهم من منازلهم بحجة أن منطقتهم منطقة أمنية، ففي يوم ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٧، أخلى تنظيم داعش قرابة (٥٠) عائلة من منازلهم بحجة سكنهم على خطوط التماس مع بلدة يلدا المجاورة للمخيم، كما بتفتيش منازل المدنيين في شارع العروبة وفي محيط ساحة أبو حشيش وسط مخيم اليرموك المنطقة المواجهة لسيطرة هيئة تحرير الشام، وأقدم عناصره على استيلاء فوري لجوالات الأهالي لتفتيشها والكشف على المحادثات الجارية خوفاً من تواصلهم مع هيئة تحرير الشام أو غيرها، مضيفاً أن التنظيم قام بإجراءات لطرد عدد من المدنيين من داخل المخيم وإبعادهم إلى مناطق الجوار بشكل نهائي «لدواعي أمنية»، وأبلغ تنظيم داعش المقصودين وإعطاهم مهل للمغادرة وعدم العودة بشكل نهائي إلى مناطق سيطرته.

كما قام تنظيم «داعش» بمنع اللاجئين الفلسطينيين المقيميين في مناطق سيطرته من استقبال الزوار، وإدخال النقود إلى العائلات المتواجدة ضمن مناطق سيطرته بالإضافة إلى تشدده في إدخال المواد الغذائية إلى تلك المناطق.

غرب اليرموك حصار داخل حصار

صعّد تنظيم الدولة «داعش» جنوب دمشق من حملات تضييقه على المدنيين في مخيم اليرموك، من خلال فرض حصار على أهالي المخيم والقاطنين بمنطقة غرب اليرموك، ما أدى إلى فقدان جميع المواد الغذائية وهدد بحدوث مجاعة جديدة، وجعل الأهالي فريسة للجوع واستجداء عناصر داعش من أجل تأمين قوت أولادهم، فيما انعكس الحصار المفروض على مخيم اليرموك والمنطقة الجنوبية سلباً على المدنيين بداخله، بينما لم يؤثر على المجموعات المسلحة لأنها تستطيع تأمين المواد الغذائية لعناصرها وإدخالها عبر الحواجز التابعة للنظام في جنح الظلام - بحسب سكان المخيم.

لقد عاش سكان منطقة غرب مخيم اليرموك الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام (ساحة الريجة، شارع الـ ١٥، شارع الـ ٣٠، جادات عين غزال) وشارع حيفا وشارع صفورية أوضاعاً إنسانياً سيئة نتيجة الحصار المزدوج المفروض عليهم من قبل النظام السوري والفصائل الفلسطينية الموالية له من جهة، وتنظيم «داعش» الذي حاصر أهالي تلك المنطقة تحت ذريعة محاربة هيئة تحرير الشام «فتح الشام سابقاً» فمنع إدخال الطعام أو الدواء أودخول وخروج أي شخص منها وإليها، إلا ضمن ضوابط أمنيّة.

إلى ذلك مارس تنظيم الدولة -داعش ضغوطاً كبيرة على أهالي منطقة غرب اليرموك لدفعهم للخروج من مناطقهم، ففي يوم ٨ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ أمهل المدنيين في مناطق سيطرة فتح الشام في مخيم اليرموك (٧٢) ساعة لمغادرتها والانتقال إلى مناطق سيطرة التنظيم في المخيم، مؤكداً عبر مكبرات صوت المساجد القريبة من المنطقة المحاصرة أن كل من يرفض الخروج سوف يُحجز بشكل نهائي. وعلى إثر ذلك فتح التنظيم الحاجز الفاصل بين مناطق سيطرته لمدة ساعة فقط لخروج المدنيين من مناطق سيطرة فتح الشام مهدداً إغلاق المعبر بشكل كامل، فيما أغلق التنظيم حارات حسن سلامة، أم الفحم، الرملة، لوبية، والصفصاف، محاصراً حوالي ١٩ عائلة، كما قام بمصادرة طعام المدنيين العائدين إلى مناطق سكنهم التي تسيطر عليها النصرة بعد أن سمح لهم بإدخال ما مجموعه كيلو ونصف من الطعام.

ونقل شهود عيان أن عناصر التنظيم وجهوا الشتائم لأهالي المخيم أثناء تنقلهم من وإلى حاجز المدارس، وأعلم المدنيين أنه سيغلق حاجز المدارس بشكل نهائي.

من جانبهم أرسل سكان منطقة غرب اليرموك الخاضعة لفتح الشام (جبهة النصرة سابقاً) يوم ١٧ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ رسائل عديدة إلى تنظيم «داعش» أكدوا فيها رفضهم الخروج من منازلهم وتركها تحت أي ذريعة كانت، وعبروا خلال الرسائل عن خوفهم من تدمير وسرقة منازلهم، وشددوا على أنهم مدنيون لا يقفون مع أي طرف من الأطراف المتصارعة داخل اليرموك.

كما اشتكى الأهالي من ممارسات عناصر هيئة تحرير الشام غير المسؤولة تجاههم، حيث تتعرض بيوتهم للنهب والسلب من قبل عناصر هيئة تحرير الشام، وذلك بعد خروجهم من منازلهم في الصباح الباكر لتأمين الطعام.

ففي حادثة تُدلل على ذلك فقد تم سرقة بيت امرأة خرجت لتأمين طعام العائلة وعندما عادت وجدت أن بعض أغراض المنزل قد سرقت إضافة للطعام التي كانت تحتفظ به في مطبخها.

كما وجهوا وفي محاولة منهم للتغلب على الحصار والتخفيف من وطأته وآثاره الكارثية لجأ الأهالي في منطقة سيطرة «هيئة تحرير الشام» غربي مخيم اليرموك إلى زراعة الأحواض، وذلك لكسر الحصار المفروض عليهم وتأمين الطعام بزراعة بعض الخضار كالكوسا والخيار وبعض الخضار الأخرى بوسائل بدائية وبسيطة.

إغاثياً:سمح النظام السوري يوم ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠١٧ بدخول ٦ سيارات من المساعدات الإنسانية مقدمة من منظمة الهلال الأحمر السوري إلى مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام (النصرة سابقاً)، غربي مخيم اليرموك جنوبي العاصمة دمشق، وذلك ضمن اتفاق المدن الأربع الذي تم توقيعه بموجب الاتفاق الذي جرى بين المعارضة السوريّة، والنظام السوري وحلفائه، والقاضي بإخلاء بلدتي الفوعة وكفريّا الموالیتين للنظام في الشمال السوري، مقابل إخلاء بلدتي الزبداني ومضايا ومخيم اليرموك من المسلّحين.

من جانبها ذكرت إحدى المصادر الإعلامية المقربة من النظام السوري أن منظمة الهلال الأحمر أدخلت (٦٠٠) حصة من المواد الغذائية، إضافةً لمساعدات طبية إلى المنطقة الغربية من مخيم اليرموك التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام، وتحاصرها قوات النظام من جهة وتنظيم (داعش) من جهة أخرى.

فيما سمح يوم ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ بعبور ٢٦ عائلة محاصرة في منطقة غرب اليرموك إلى منطقة يلدا، من بين تلك العائلات نساء و أطفال و كبار سن وبعض الشباب، حيث استقبلتهم هيئة فلسطينيي سورية للإغاثة و التنمية في مقرها الكائن في بلدة يلدا، وقدمت للمرضى منهم الدواء والعلاج الطبي، كما أقامت لهم قبل عودتهم إلى مخيم اليرموك المحاصر مأدبة غداء.

إغلاق معبر العروبة الفاصل بين يلدا واليرموك

أغلقت فصائل المعارضة السورية المسلحة جنوب دمشق في الربع الأخير من عام ٢٠١٧ حاجز العروبة- شارع النخيل الواصل بين اليرموك وبلدة يلدا، الذي يعتبر المعبر الوحيد الذي يمد سكان اليرموك بالمواد الغذائية، بشكل تام وذلك على خلفية الاشتباكات التي اندلعت بين فصائل الجيش الحر في يلدا و تنظيم الدولة في مخيم اليرموك، بسبب استهداف قناصة الأخير للمعبر، واتهامه باغتيال العديد من عناصرها وعدد من الناشطين في يلدا. حيث بررت فصائل المعارضة السورية المسلحة سبب إغلاق حاجز بيروت إلى محاولتها الضغط على تنظيم «داعش» ومعاقبته بسبب استهدافه المتكرر للحواجز الفاصلة بين مناطق سيطرتها والمناطق التي يسيطر عليها «داعش» في «مخيم اليرموك» وحي «الحجر الأسود» جنوب دمشق.

بدوره كشف جيش الإسلام يوم ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ عن الأسباب الحقيقة التي دعته إلى إغلاق معبر العروبة الواصل بين بلدة يلدا ومخيم اليرموك، وأوضح أنه أرسل وسيط يحمل رسالة فيها عدة مطالب للتفاوض مع داعش من أجل فتح المعبر، منها تعهد التنظيم بعدم استهداف المدنيين في يلدا والعابرين، وعدم التعرض للطلاب والمعلمين، وتحييد المعبر عن الصراع العسكري وعدم استهدافه لاعتباره معبراً إنسانياً.

وبحسب «جيش الإسلام» فأن أمير تنظيم داعش رفض تلك المطالب ولم يكترث بها وتشبث بقراره، معتقداً أن المؤسسات المدنية والكيانات الفلسطينية ستقوم بالضغط على فصائل المعارضة لفتح المعبر كما حصل سابقاً.

إلى ذلك وقعت فصائل المعارضة السورية المسلحة جنوب دمشق اتفاق مع داعش بخصوص المعبر الإنساني بين مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين وبلدة يلدا، ووفقاً لما ورد للمجموعة فإن الاتفاق ينص على عدد من البنود منها:

- الحفاظ على الطريق الإنساني الواصل بين مخيم اليرموك وبلدة يلدا مفتوحاً أمام حركة المدنيين، وعدم استهدافهم أو تعطيل تنقلهم الآمن من الساعة ٧ صباحاً وحتى ٧ مساء.
- فتح الطريق من الساعة ٧ مساءاً وحتى الساعة ٧ صباحاً أمام سيارات الإسعاف الخاصة بالدفاع المدني وذلك لنقل الحالات الطبية الطارئة من وإلى مخيم اليرموك.

كما سمحت فصائل المعارضة، بعبور أهالي مخيم اليرموك عبر حاجز يلدا/مخيم اليرموك وذلك لمدة ساعتين، حيث شهد المعبر حركة مكثفة من قبل الأهالي.

ووفقاً لما نقلته مصادر مجموعة العمل فإن فتح المعبر جاء بعد جهود بذلتها المؤسسات الفلسطينية العاملة في يلدا عبر تواصلها مع فصائل المعارضة في البلدة، إلى ذلك أعلنت الفصائل المعارضة السورية المسلحة في بلدة يلدا أنها ستسمح للطلاب من مخيم اليرموك والحجر الأسود والتضامن بالوصول إلى مدارسهم في البلدات الثلاثة التي تسيطر عليها المعارضة، كما تم السماح للعاملين بالحقل الإغاثي بالتنقل أيضاً.

إلا أن تنظيم «داعش» أعاد صباح يوم الاثنين ٦- تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧ إغلاق حاجز العروبة - شارع النخيل الواصل بين اليرموك وبلدة يلدا، ومنع الأهالي والطلاب من الخروج من داخل اليرموك إلى البلدات المجاورة للمخيّم، دون أن يوضح الأسباب الكامنة وراء تلك الخطوة.

بدورها وبعد إغلاق دام لأكثر من شهر ونصف الشهر فتحت قوات المعارضة المسلحة جنوب دمشق طريق يلدا – مخيم اليرموك أمام أهالي المخيم، ووفقاً لمجموعة العمل أن قوات المعارضة السورية سمحت بدخول طلاب مخيم اليرموك إلى يلدا للالتحاق بمدارسهم، والأهالي للتسوق وشراء المواد الغذائية والخضروات، منوهاً إلى أن الفصائل أدخلت الأهالي من طريق فرعي يؤدي إلى شارع بيروت في بلدة يلدا، في حين بقي الحاجز الرئيسي مغلقاً.

كما جاء إغلاق معبر العروبة نتيجة الضغط الذي مارسه النظام على فصائل المعارضة السورية من أجل إغلاق معبر يلدا – مخيم اليرموك، حيث أن إغلاق فصائل المعارضة السورية المسلحة المتواجدة في بلدات جنوب دمشق، للحاجز جاء بناء على اتفاق مع النظام السوري، وذلك بعد أن خيرها الأخير بين إغلاق المعارضة لحاجز «يلدا/ مخيم اليرموك» أو إغلاق النظام لحاجز ببيلا – سيدي مقداد، و منع النظام بعض المدنيين ممن خرجوا من سكان بلدتي ببيلا وبيت سحم إلى دمشق الدخول إلى بلدات جنوب دمشق.

إلا أن فصائل المعارضة السورية المسلحة تجاهلت تحذيرات قوات النظام واستمرت بفتح حاجز يلدا – مخيم اليرموك، فرد النظام على تلك الخطوة بإغلاق حاجز ببيلا – سيدي مقداد ومنع دخول وخروج السيارات المدنية منه وإليه، ولم يسمح للأهالي بإدخال الخضروات ومادتي السكر والطحين والمحروقات، فيما سمح لهم بإدخال ربطة خبز واحدة للشخص ومنع إدخال المواد الغذائية، فاضطرت مجموعات المعارضة المسلحة إلى إغلاق المعبر ورفع المتاريس والبراميل في محيط المنفذ الوحيد الرابط بين مخيم اليرموك وبلدة يلدا، وذلك بعد فتحه عدة أيام أمام المدنيين.

ونتيجة الحصار والتشديد الأمني التشديد الأمني الذي فرضه النظام على حاجز ببيلا – سيدي مقداد، شهدت أسواق بلدات جنوب دمشق ارتفاعاً كبيراً في أسعار المواد الغذائية، وفقدان بعض المواد الأساسية كالطحين والسكر والرز والمازوت وغاز الطهي واحتكارها من قبل تجار الأزمات، في حين منع النظام الأهالي من إدخال كميات كبيرة من الطعام والمواد الغذائية، وحدد لكل شخص كيلو غرام واحد من بعض المواد التي سمحت لهم بإدخالها، كما سمح بإدخال ربطة خبز واحدة لكل سيدة من النساء الداخلات عبر الحاجز بعد تفتيشها بشكل دقيق، فيما لوحظ اختفاء مادتي السكر والرز من الأسواق في جنوب دمشق حيث بدأ تجار المنطقة باحتكار المواد ورفع اسعارها، حيث وصب سعر رغيف الخبز إلى ١٠٠ ل.س (٠,٢٥$ تقريباً).

إلا أن النظام عاود فتح معبر ببيلا – سيدي مقداد بعد عشرة أيام من إغلاقه بعد أن تأكد من إغلاق قوات المعارضة السورية لمعبر العروبة الفاصل بين مخيم اليرموك وبلدة يلدا، وسمح بدخول الشاحنات المحملة بالمواد الغذائية إلى بلدات جنوب دمشق.

بدورها أصدرت فعاليات و شخصيات مدنية من أهالي مخيم اليرموك بياناً وجهت من خلاله نداء استغاثة إنساني لجميع الأطراف المتقاتلة في مخيم اليرموك من أجل فك الحصار المفروض على المخيم وفتح معبر حاجز العروبة- شارع النخيل الواصل بين اليرموك وبلدة يلدا، المغلق جراء بعد الاشتباكات التي اندلعت بين فصائل الجيش الحر في يلدا و تنظيم الدولة في مخيم اليرموك.

وأعتبر البيان أن إغلاق المعبر الإنساني الوحيد يزيد من مأساة مخيم اليرموك التي ما زال يعيشها منذ أواخر العام ٢٠١٢، و يفاقم معاناتهم المستمرة.

وخاطبت الفعاليات و الشخصيات المدنية من أهالي مخيم اليرموك في بيانها ضمائر الشرفاء في كل مكان من أجل أن يسرعوا للقيام بواجبهم لإنقاذ المدنيين الذين لا ذنب لهم إلا أنهم يتمسكون ببيوتهم و مخيمهم، و لا يريدون أكثر من أن يعيشوا بأمان و كرامة.

وشدد البيان على أن المخيم اليوم معرض من جديد للوقوع فريسة للجوع الذي حصد من أبنائه أكثر من مئتي روح منذ أن فُرِض عليه الحصار الجائر عليه.

وبيّن البيان أن عدد العائلات المتبقية في المخيم تزيد عن ثلاثة آلاف عائلة، يعيشون في ظروف غير إنسانية، مشيرين إلى أن من بينهم خمس و ثلاثون عائلة يحاصرها تنظيم الدولة منذ أكثر من شهر في منطقة غرب اليرموك الواقعة تحت سيطرة جبهة النصرة و لا يُعرف مصيرهم.

وأكد البيان على أن حاجز يلدا هو شريان الحياة بالنسبة لهذه العائلات، فلا سبيل لهم إلا هذا المنفذ للحصول على المواد الغذائية الضرورية لحياتهم و حياة أبنائهم، و إغلاقه يجعل حياتهم مستحيلة، و يعني خنقهم و الحكم عليهم بالموت جوعاً.

في ختام بيانها تمنت الفعاليات و الشخصيات المدنية من أهالي مخيم اليرموك على كافة الشرفاء في البلدات و في كل مكان أن يكونوا امتداداً حقيقياً لمخيمهم و التحرك سريعاً لوضع حد لهذه المأساة، وخصوصاً أنهم عاشوا المعاناة ذاتها من قبل، مطالبة طرفي الصراع في يلدا و المخيم أن يتركوا هذه الأمتار العشرة، فطول الجبهة بينهم ثلاثة كيلو مترات بحسب البيان، وتجنيب المدنيين جحيم هذا الصراع، و إعادة فتح الحاجز أمامهم ليتمكنوا من أخذ فرصتهم في الحياة.

أبرز الأحداث :

- يوم ٢ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ اندلعت في مخيم اليرموك اشتباكات وصفت بالعنيفة بين عناصر جبهة فتح الشام «جبهة النصرة سابقاً، وعناصر تنظيم الدولة «داعش»، حيث نشبت الاشتباكات بعد محاولة تسلل فاشلة قام بها عناصر «داعش» ليلاً على محور شارع الثلاثين، وتم التصدي لهم من عناصر «فتح الشام» المتواجدين و المحاصرين هناك.
- يوم ٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ اندلعت اشتباكات بين حركة «فلسطين الحرة» الموالية للنظام السوري وتنظيم الدولة «داعش»، على محور قطاع الشهداء في مخيم اليرموك جنوب العاصمة السورية دمشق، استخدمت فيها الأسلحة المتوسطة والخفيفة.
- يوم ٦ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ شهد مخيم اليرموك اشتباكات عنيفة بين تنظيم الدولة- داعش وجبهة فتح الشام، تخللها تبادل القنص بين الطرفين أدى إلى وقوع قتلى.
- فيما أكدت مصادر محلية أن أحد عناصر «جبهة فتح الشام» تسلل من خلال الطلاقيات وتخفّى بزي إمرأة، وعند وصوله إلى حاجز «شارع الـ ١٥» التابع لتنظيم الدولة كانت تتواجد نساء، فبدأ بإطلاق الرصاص على عناصر تنظيم «داعش» المتواجدين على الحاجز وقتل عدداً منهم، الأمر الذي أحدث حالة توتر وخوف بين المدنيين جراء اندلاع الاشتباكات، وخاصة المحاصرين في مناطق سيطرة جبهة فتح الشام.
- يوم ٩ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ استهدفت قوات النظام السوري، مناطق سيطرة جبهة فتح الشام في المخيم.
- يوم ١٢ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ قصف تنظيم الدولة «داعش» ساحة الريجة في مخيم اليرموك الخاضعة لجبهة فتح الشام بعدد من قذائف الهاون، اقتصرت أضرارها على الماديات.
- يوم ١٣ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ استهدفت قوات النظام السوري مناطق سيطرة جبهة فتح الشام في مناطق شمال مخيم اليرموك، وقالت مصادر ميدانية جنوب دمشق أن أعمدة الدخان تصاعدت جرّاء قصف عنيف من قوات النظام بالمدفعية الثقيلة وقذائف الهاون، استهدف أطراف مخيم اليرموك الشمالية وشارع السبورات في حي التضامن الملاصق للمخيم.
- يوم ١٦ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ قصفت قوات النظام السوري مواقع تابعة لتنظيم «داعش» داخل مخيم اليرموك، اقتصرت أضرارها على الماديات، في حين اندلعت اشتباكات عند نقاط التماس بين المجموعات المسلحة وقوات النظام السوري والمجموعات الفلسطينية الموالية لها، أسفرت عن قضاء اللاجئ «عدنان محمد خليل - أبو أدهم».
- يوم ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ تعرض مخيم اليرموك للقصف بثلاث قذائف هاون استهدفت مناطق متفرقة منه، اقتصرت أضرارها على الماديات.
- يوم ٢ شباط / فبراير ٢٠١٧ سيطر لواء «شام الرسول» إحدى مجموعات المعارضة المسلحة على «نقطة المسبح» الواقعة بين بلدة يلدا ومخيم اليرموك المحاصر. وكان عناصر جبهة «فتح الشام» المتواجدين في نقطة المسبح تسللوا باتجاه بلدات يلدا وببيلا وبيت سحم، لتنحصر مساحة سيطرة فتح الشام إلى منطقة واحدة تقع في محيط ساحة الريجة شمال غرب مخيم اليرموك.
- يوم ٤ شباط / فبراير ٢٠١٧ وقعت اشتباكات عنيفة بين جبهة فتح الشام وتنظيم - داعش على تقاطع شارعي حيفا وصفورية في المخيم، أثناء قيام تنظيم الدولة برفع ألواح حديدية «سواتر»، ما أدى لمقتل عنصرين من تنظيم الدولة وجرح آخرين.
- يوم ٥ شباط / فبراير ٢٠١٧ اندلعت اشتباكات بين تنظيم الدولة وفتح الشام «جبهة النصرة» سابقاً، إثر محاولة تنظيم الدولة التسلل إلى مواقع فتح الشام في شارع (٣٠) والـ (١٥) غربي مخيم اليرموك.
- يوم ١٠ آذار / مارس ٢٠١٧ وقعت اشتباكات عنيفة بين مجموعة «حركة فلسطين حرة» الموالية للنظام السوري ومجموعات

من تنظيم داعش على قاطع الشهداء في المخيم، ما أسفر عن إصابة الشاب «محمود منذر الكوكو - أبو سامر» أحد عناصر «فلسطين الحرة»، في المواجهات ونقل على إثرها إلى المشفى.

- يوم ١٦ آذار/ مارس ٢٠١٧ تعرض مخيم اليرموك، لقصف بعدد من قذائف الهاون، استهدفت منطقة الريجة الخاضعة لسيطرة «هيئة تحرير الشام»، اقتصرت أضرارها على الماديات.
- يوم ١٧ آذار / مارس ٢٠١٧ استهداف قوات النظام السوري الأحياء السكنية في شارع فلسطين بالصواريخ، ما أدى إلى دمار عدداً من الأبنية، تزامن ذلك مع اشتباكات عنيفة بين مجموعات فلسطينية موالية للنظام وقوات الدفاع الوطني مع مجموعات المعارضة المسلحة على محور الطربوش على قاطع فلسطين.
- يوم ١٩ آذار/ مارس ٢٠١٧ اندلعت اشتباكات في مخيم بين تنظيم «داعش» و هيئة تحرير الشام، استخدمت فيها الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى من كلا الطرفين، تزامن ذلك مع قصف النظام السوري لمناطق متفرقة من المخيم، اقتصرت أضرارها على الماديات.
- يوم ٢٠ آذار / مارس ٢٠١٧ أطلقت مجموعة مجهولة الهوية النار على سيارة دفن الموتى التي كانت تقل جثمان المرحومة «أم العبد تميم» أثناء إدخال جثمانها إلى مخيم اليرموك ليوارى الثرى في مقبرة الشهداء الجديدة.
- يوم ٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٧ تعرض مخيم اليرموك للقصف بعدد من قذائف الهاون والصواريخ التي استهدفت مناطق متفرقة منه، عرف منها ساحة الريجية.
- من جهة أخرى شهد المخيم اشتباكات متقطعة بين عناصر «داعش» من جهة وعناصر «هيئة تحرير الشام»، كما جرت اشتباكات متقطعة بين تنظيم الدولة ومجموعات المعارضة المسلحة على محور شارع العروبة الفاصل بين بلدة يلدا ومخيم اليرموك.
- يوم ٣٠ آذار / مارس ٢٠١٧ اندلعت اشتباكات بين حركة «فلسطين حرة» والفصائل الفلسطينية الموالية للنظام السوري من جهة، والمجموعات المسلحة داخل مخيم اليرموك من جهة أخرى، مما أسفرت عن قضاء اللاجئ الفلسطيني «فادي عبد المجيد» أحد عناصر حركة فلسطين حرة، وسقوط عدد من الجرحى من كلا الطرفين.
- يوم ١ نيسان/أبريل ٢٠١٧ حاول تنظيم الدولة داعش في مخيم اليرموك التسلل إلى نقاط تابعة لمجموعات المعارضة المسلحة في يلدا، مما أدى إلى وقوع اشتباكات بين التنظيم وجيش الإسلام على جبهة شارع بيروت الفاصلة بين بلدة يلدا ومخيم اليرموك، كما اندلعت اشتباكات عنيفة بين مسلحي «مجموعة الكراعين» والمجموعات الفلسطينية الموالية للنظام على محور شارع فلسطين وبلدية اليرموك.
- يوم ٢ نيسان / أبريل ٢٠١٧ اندلعت اشتباكات عنيفة بين التنظيم ومجموعات المعارضة المسلحة، فيما سمع صوت عدة انفجارات بالقرب من حاجز العروبة شارع بيروت الفاصل بين بلدة يلدا ومخيم اليرموك، ما أسفر عن وقوع إصابات بين الطرفين.
- يوم ١١ نيسان/ أبريل ٢٠١٧ اندلعت اشتباكات ليلية بين تنظيم «داعش» من جهة, و«هيئة تحرير الشام» (جبهة فتح الشام سابقاً) من جهة أخرى، في محور شارع حيفا ـ استخدمت فيها الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، دون ورود معلومات عن وقوع إصابات بين المدنيين.
- يوم ٢٣ نيسان / أبريل ٢٠١٧ قصف تنظيم «داعش» المناطق التي تسيطر عليها «هيئة تحرير الشام» غربي مخيم اليرموك بقذائف الهاون، اقتصرت أضرارها على الماديات.
- يوم ٢٤ نيسان / أبريل ٢٠١٧ سيطر عناصر تنظيم «داعش» على جميع مواقع قطاع الكراعين وذلك بعد مقتل «أحمد عبد الرحمن كريم» الملقب «أبو ربيع الكرعونة» في مخيم اليرموك، بعد إصابته يوم ٣ نيسان /٢٠١٧ بانفجار أحد الانفاق الفاصلة بين شارع فلسطين وحي التضامن.
- يوم ٢٦ نيسان / أبريل ٢٠١٧ اندلعت معارك متقطعة بين تنظيم «داعش» من جهة، ومجموعات من المعارضة السورية في بلدة يلدا من جهة أخرى، الاشتباكات التي استخدمت فيها الأسلحة الخفيفة والمتوسطة دارت رحاها على محور دوار فلسطين ومحور شارع العروبة.
- يوم ٢٧ نيسان / أبريل ٢٠١٧ سقط عشرات القتلى والجرحى في صفوف تنظيم داعش وهيئة فتح الشام بعد اشتباكات

عنيفة.

- يوم ٢٩ نيسان / أبريل ٢٠١٧ شنّ تنظيم الدولة داعش في مخيم اليرموك هجوماً على قطاعات كتائب أكناف بيت المقدس، حيث دارت الاشتباكات على محور دوار فلسطين ومحيط المشفى والمركز الثقافي.
- يوم ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧ قتل المدعو «أبو إبراهيم» الأمير العام السابق لهيئة تحرير الشام (جبهة فتح الشام - النصرة سابقاً) متأثراً بجراح أصيب بها إثر الاشتباكات بين مجموعاته وتنظيم داعش في مخيم اليرموك.
- يوم ٢ أيار/ مايو ٢٠١٧ استهدف «جيش الإسلام» موقع يتمركز به عناصر تنظيم «داعش» في شارع «العروبة» الفاصل بين بلدة يلدا ومخيم اليرموك، ما أدى لمقتل أحد عناصر التنظيم، تزامن ذلك مع اندلاع اشتباكات بين داعش من جهة وفصائل المعارضة السورية المسلحة في منطقة يلدا من جهة أخرى.
- يوم ١٠ أيار/ مايو ٢٠١٧ سُجل احتراق عدد من المنازل في مخيم اليرموك، نتيجة الاشتباكات العنيفة المستمرة بين عناصر جبهة النصرة وتنظيم «داعش» والتي استخدم فيها الطرفين مختلف أنواع الأسلحة.
- يوم ١٣- أيار/ مايو ٢٠١٧ اندلعت اشتباكات بين هيئة تحرير الشام وتنظيم الدولة - داعش على محور شارع حيفا وشارع اليرموك في مخيم اليرموك.
- يوم ١٧ أيار/ مايو ٢٠١٧ تعرض مخيم اليرموك لقصف ليلي عنيف استهدف أحياء متفرقة منه، حيث تعرض شارع فلسطين للقصف بالقذائف الثقيلة التي تسببت بدمار كبير في منازل المدنيين.
- يوم ١٨ أيار / مايو ٢٠١٧ اندلعت اشتباكات عنيفة بين «داعش» من جهة، وهيئة تحرير الشام(جبهة النصرة سابقاً) من جهة أخرى، اثر محاولة عناصر «التنظيم» اقتحام شارع حيفا، حيث استخدمت فيها الأسلحة المتوسطة والقنابل الحارقة.
- يوم ٢٨ أيار / مايو ٢٠١٧ اندلعت اشتباكات متقطعة بين تنظيم داعش وهيئة تحرير الشام (النصرة سابقاً) على محور شارع الثلاثين في مخيم اليرموك، استخدمت فيها الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والقذائف.
- يوم ١ حزيران/ يونيو ٢٠١٧ تعرض مخيم اليرموك لقصف عنيف من قبل قوات النظام استهدفت أماكن متفرقة منه، مما أحدثت خراباً في المنازل، فيما دارت اشتباكات وصفت بالعنيفة بين «هيئة تحرير الشام» وتنظيم الدولة «داعش» على محور شارع حيفا، استخدمت فيها الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، تزامن ذلك مع نشوب مواجهات بين كتيبة «الكراعين» وفتح الانتفاضة على محور شارع فلسطين.
- يوم ٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٧ تعرض مخيم اليرموك للقصف بعدد من قذائف الهاون، حيث استهدفت قوات النظام محور شارع فلسطين والسبورات بقذائف الهاون وبمدفع B١٠، اقتصرت أضرارها على الماديات.
- يوم ١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٧ اندلعت اشتباكات عنيفة على محور شارع فلسطين والسبورات بين مجموعة الكراعين من جهة، والمجموعات الفلسطينية الموالية للنظام من جهة أخرى، تزامن ذلك مع تحليق مكثف للطائرات الحربية في سماء المنطقة.
- يوم ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٧ اندلعت اشتباكات ليلية بين تنظيم «داعش» و«جيش الإسلام»، بعد أن قام عناصر «داعش» بتفجير عبوة ناسفة من العيار الثقيل على محور البساتين الفاصلة بين يلدا والحجر الأسود (حي الزين).
- يوم ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠١٧ اندلعت في مخيم اليرموك اشتباكات على قاطع الشهداء، بين «قوات درع الأقصى» التابعة للجناح العسكري لحركة فلسطين الحرة والفصائل الفلسطينية الموالية للنظام السوري من جهة، وداعش والكراعين من جهة أخرى»، أدت إلى سقوط عدد من الجرحى بين الطرفين.
- يوم ٢١ حزيران/ يونيو ٢٠١٧ اندلعت اشتباكات على محور شارع فلسطين، بين كتيبة الكراعين من جهة وقوات النظام والفصائل الفلسطينية الموالية له من جهة أخرى، استخدمت فيها الأسلحة الخفيفة والمتوسطة.
- يوم ٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٧ قصف تنظيم الدولة داعش قصف مناطق سيطرة «هيئة تحرير الشام» غربي مخيم اليرموك بعدد من قذائف الهاون.
- يوم ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٧ دارت اشتباكات وصفت بالعنيفة بين عناصر تنظيم «داعش»، وجيش الإسلام أحد فصائل المعارضة السورية المسلحة في البساتين الواقعة في حي الزين بين بلدة يلدا والحجر الأسود، أسفرت عن مقتل أحد عناصر جيش الإسلام، وسقوط عدد من الجرحى بين الطرفين.

- **يوم ٦ – تموز/ يوليو ٢٠١٧ دارت اشتباكات وصفت بالعنيفة بين تنظيم الدولة «داعش» من جهة، و«جيش الإسلام» أحد المجموعات المسلحة التابعة للمعارضة السورية من جهة أخرى، على محور شارع بيروت شرقي مخيم اليرموك، استخدمت فيها الأسلحة المتوسطة والخفيفة والقنابل اليدوية.**
- **يوم ٧ – تموز/ يوليو ٢٠١٧ تعرض مخيم اليرموك، لقصف بعدد من قذائف الهاون التي استهدفت دوار فلسطين وحي الجاعونة، ووفقاً لمراسلنا فإنه لم يتم تسجيل أي إصابات.**
- **يوم ١٧ – تموز/ يوليو ٢٠١٧ سادت حالة توتر كبيرة في مخيم اليرموك على خلفية كشف تنظيم الدولة شبكة لتجارة الآثار ومطبعة لتزوير العملة (الدولار الأمريكي)، حيث شنّ التنظيم حملة اعتقالات واسعة ضد المتورطين في الشبكة ومعظمهم من أمراء التنظيم، وعرف من بين الأمراء المتورطين الأمير الأمني الفلسطيني الملقب «أبو حمزة الشيخ» فيما تواردت أنباء عن عزل أمير التنظيم «الخابوري» واستبداله بأمير آخر على خلفية كشف الشبكة.**
- **يوم ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠١٧ اندلعت مواجهات وصفت بالعنيفة بين تنظيم الدولة «داعش» و«جيش الإسلام» أحد فصائل المعارضة السورية المسلحة، إثر محاولة عناصر «داعش» التسلل إلى حي الزين الذي يسيطر عليه جيش الإسلام.**
- **يوم ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠١٧ قصف تنظيم «داعش» مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام غربي مخيم اليرموك بعدد من قذائف الهاون، اقتصرت أضرارها على الماديات، تزامن ذلك مع اندلاع اشتباكات وصفت بالعنيفة بين تنظيم «داعش»، و«هيئة تحرير الشام».**
- **يوم ٦ آب/أغسطس ٢٠١٧ قصف تنظيم «داعش» مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام في شارع حيفا وسط مخيم اليرموك بعدد من قذائف الهاون، اقتصرت أضرارها على الماديات، تزامن ذلك مع اندلاع اشتباكات وصفت بالعنيفة بين تنظيم «داعش»، و"هيئة تحرير الشام».**
- **يوم ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧ تعرض مخيم اليرموك، لقصف بعدد من قذائف الهاون، استهدفت مناطق متفرقة منه، أسفر عن إصابة طفل بجروح متوسطة ووقوع أضرار مادية في الممتلكات.**
- **يوم ١٦ آب / أغسطس ٢٠١٧ دارت اشتباكات بين تنظيمي داعش وهيئة تحرير الشام في مخيم اليرموك المحاصر، إثر هجوم شنه داعش على مواقع لتحرير الشام، لم يسفر عن وقوع اصابات بين الطرفين.**
- **يوم ١٨ آب / أغسطس ٢٠١٧ اندلعت مواجهات وصفت بالعنيفة بين النظام السوري والفصائل الفلسطينية الموالية له من جهة، والفصائل المسلحة داخل مخيم اليرموك، على محور البلدية في شارع فلسطين دون ورد أنباء عن وقوع اصابات بين الطرفين، تزامن ذلك مع حدوث اشتباكات بين تنظيم «داعش» وهيئة تحرير الشام في محيط فرن أبو فؤاد وشوارع حيفا وصفورية وسط مخيم اليرموك، استخدمت فيها الأسلحة الخفيفة والمتوسطة.**
- **يوم ٢١ آب/ أغسطس ٢٠١٧ وقعت اشتباكات عنيفة، بين تنظيم الدولة «داعش» من جهة ومجموعات «أكناف بيت المقدس» و«شام الرسول» من جهة أخرى، في محيط مسبح الباسل، وتوسعت رقعتها لتشمل نقاط التماس بين مخيم اليرموك وبلدة يلدا جنوب دمشق.**
- **يوم ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠١٧ شهد مخيم اليرموك حالات قنص واندلاع اشتباكات بين عناصر تنظيم «داعش» من جهة، وعناصر فصائل المعارضة السورية المسلحة من جهة أخرى، على محور شارع العروبة بالقرب من الحاجز الفاصل بين المخيّم ويلدا، استخدمت فيها الأسلحة الخفيفة والمتوسطة.**
- **يوم ٣١ آب/ أغسطس ٢٠١٧ اندلعت مواجهات عنيفة بين عناصر «داعش» و«جيش الاسلام» أحد فصائل المعارضة المسلحة جنوب مخيم اليرموك، على محور حي الزين جنوب مخيم اليرموك استخدمت فيها الأسلحة المتوسطة.**
- **يوم ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ اندلعت اشتباكات عنيفة بين «داعش» ومجموعات المعارضة السورية المسلحة في بلدة يلدا في حي الزين وشارع العروبة، استخدم فيها الطرفان الأسلحة المتوسطة والقنابل، أدت الاشتباكات لاحتراق عدد من منازل المدنيين.**
- **يوم ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ سقط أربع ضحايا من عناصر تنظيم «داعش» بعد استهداف مواقعهم من قبل «جيش الإسلام» إحدى مجموعات المعارضة المسلحة جنوب دمشق، فيما أعلن جيش الإسلام أن عناصره رصدوا واستهدفوا مواقع التنظيم على جبهة حي الزين على أطراف منطقة الحجر الأسود المجاور لمخيم اليرموك، بقذائف الهاون، حيث دارت اشتباكات**

عنيفة بين الطرفين.

- يوم ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ تعرض مخيم اليرموك لقصف صاروخ، حيث أُستهدف قطاع الكراعين بعدة صواريخ شديدة الانفجار، اقتصرت أضرارها على الماديات، تزامن ذلك مع اندلاع اشتباكات بين مجموعة الكراعين من جهة، وقوات النظام والفصائل الفلسطينية الموالية له من جهة أخرى، استخدمت فيها الأسلحة الخفيفة والمتوسطة.
- يوم ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ استهدفت قوات النظام السوري بالأسلحة الرشاشة حارات شارع الثلاثين غرب مخيم اليرموك.
- يوم ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ استهدف تنظيم الدولة « داعش» جنوب دمشق من وصفهم بالصحوات والمرتدين في إشارة لهيئة تحرير الشام في مخيم اليرموك بالقنابل الحارقة والمتفجرة.
- يوم ١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ دارت اشتباكات عنيفة في محيط حديقة الشهداء وثانوية اليرموك للبنات في مخيم اليرموك بين عناصر قوات النظام والمجموعات الموالية لها من جهة ومجموعات تنظيم «داعش».
- يوم ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ شهد مخيم اليرموك اندلاع اشتباكات ليلية متقطعة بين «داعش» و"جيش الإسلام» على محور دوار فلسطين وحي الزين، دون أن تسفر عن وقوع أضرار بين الطرفين.
- يوم ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ تعرض مخيم اليرموك لقصف صاروخ، حيث أُستهدف محيط ثانوية اليرموك في شارع فلسطين بعدة قذائف مدفعية، اقتصرت أضرارها على الماديات، تزامن ذلك مع اندلاع اشتباكات على محور قطاع الشهداء «محيط الثانوية» بين مجموعة «داعش» من جهة، وقوات النظام والفصائل الفلسطينية الموالية له من جهة أخرى، استخدمت فيها الأسلحة الخفيفة والمتوسطة.
- يوم ٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧ قصفت قوات النظام السوري مخيم اليرموك بالقذائف المدفعية الثقيلة، حيث سجل سقوط عدة قذائف على ما يعرف بقطاع القراعين في شارع فلسطين وحي التضامن المجاور للمخيم مما أحدثت خراباً في منازل الأهالي.
- يوم ٨ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧ قصفت قوات النظام السوري مخيم اليرموك المحاصر، حيث سُجل سقوط عدة قذائف على ما يعرف بقطاع القراعين في شارع فلسطين وحي التضامن المجاور للمخيم، ما أحدث خراباً في منازل الأهالي، تزامن ذلك مع استهداف المجموعات الموالية للنظام في شارع نسرين المنطقتين المذكورتين بالرشاشات المتوسطة.
- يوم ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧ تعرض مخيم اليرموك، للقصف بالمدفعية الثقيلة، وعدداً من قذائف الهاون الثقيلة استهدفت المخيم وأطراف حي التضامن، مما أحدثت خراباً في منازل الأهالي.
- يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ تعرض مخيم اليرموك للقصف بعدد من قذائف الهاون، اقتصرت أضرارها على الماديات، تزامن ذلك مع اندلاع اشتباكات متقطعة على محور العروبة بين تنظيم داعش وفصائل المعارضة في يلدا.
- يوم ١٨ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧ استهدفت قوات النظام السوري والمجموعات الموالية لها، قطاع الشهداء - قطاع الكراعين وشارع فلسطين - في مخيم اليرموك بقذائف الهاون.
- يوم ٢٢ كانون الأول / أكتوبر ٢٠١٧ اندلعت المواجهات بين تنظيم الدولة من جهة وفصائل المعارضة السورية في يلدا من جهة أخرى، إثر محاولة عناصر «داعش» الاستيلاء على نقطة المستوصف بين يلدا و مخيم اليرموك، أسفرت الاشتباكات التي استخدمت فيها جميع أنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة عن مقتل عدد من عناصر داعش.
- يوم ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧ استهدف أن تنظيم داعش مواقع عناصر المعارضة السورية المسلحة في محوري المستوصف والمشفى الياباني الواقعة على أطراف مخيم اليرموك بقنابل الغاز السّامة، ما أدى لإصابة عشرة مقاتلين من عناصر أكناف بيت المقدس نقلوا على إثرها إلى المشفى الميداني في بلدة يلدا.
- يوم ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧ تعرض مخيم اليرموك لقصف صاروخ، حيث استهدف النظام والفصائل الفلسطينية الموالية له أماكن متفرقة منه بعدة صواريخ شديدة الانفجار، اقتصرت أضرارها على الماديات.
- يوم ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧ اندلعت اشتباكات على أطراف مخيم اليرموك بين تنظيم الدولة «داعش» ومجموعات المعارضة المسلحة.
- يوم ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧ اندلعت اشتباكات وصفت بالعنيفة على محور معبر العروبة على أطراف مخيم اليرموك بين تنظيم داعش وفصائل المعارضة السورية المسلحة في بلدة يلدا، إثر تسلل مجموعة من عناصر جيش الأبابيل إلى أحد

الأبنية التي يتحصن بها تنظيم داعش بمنطقة شارع دعبول، حيث اشتبكت مع عناصر التنظيم مما أسفر عن وقوع عدد من القتلى بين الطرفين.

- يوم ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧ شهد مخيم اليرموك اشتباكات عنيفة بين تنظيم «داعش» من جهة، والنظام السوري والفصائل الفلسطينية الموالية له من جهة أخرى في الجزء الواقع تحت سيطرة حركة فلسطين حرة.
- يوم ٥ كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠١٧ تعرض مخيم اليرموك لقصف بقذائف الهاون، تسبب بخراب في منازل المدنيين، تزامن ذلك مع اندلاع اشتباكات بين تنظيم «داعش» ومجموعات «جيش الأبابيل» إحدى مجموعات المعارضة المسلحة جنوب دمشق، على محور سوق الثلاثاء في حي التضامن المجاور لمخيم اليرموك.
- يوم ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ اندلعت اشتباكات عنيفة بين قوات النظام السوري والمجموعات الموالية له من جهة، وهيئة تحرير الشام» في مخيم اليرموك.
- يوم ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ تعرض مخيّم اليرموك للقصف بصواريخ من نوع «الفيل"، استهدف كلاً من شارع فلسطين وحي التضامن، تزامن ذلك مع اشتباكات عنيفة دارت بين عناصر المجموعات الفلسطينية المحسوبة على النظام، وعناصر تنظيم «داعش» إثر شن عناصر تنظيم داعش هجوماً مباغتاً على حاجز تابع لقوات النظام في حي نسرين، وسيطرتهم على عدد من كتل الأبنية في الحي.

مخيم خان الشيح

لم يكن عام ٢٠١٧ بأفضل من سابقه على العموم فقد عانى سكان مخيم خان الشيح من أوضاع معيشية قاسية نتيجة فرض النظام السوري حصاراً خانقاً على المخيم، وإحكام قبضته الأمنية عليه، و منع سكانه من الدخول والخروج منه وإليه إلا بموافقة أمنية. بالإضافة لانتشار البطالة بينهم وعدم وجود مورد مالي، وغلاء الأسعار، فقد أجبر النظام الموظفين والطلاب الجامعيين الراغبين بالخروج من المخيم، على القيام بتسجيل أسمائهم في مفرزة جيش التحرير الفلسطيني قبل يوم من خروجهم، حيث تتم هناك ممارسات لا أخلاقية من قبل عناصر تلك المفرزة بحق الأهالي وبعض الفتيات من أبناء المخيم والاحتيال عليهن وجلب أرقام هواتفهن بالقوة.

في غضون ذلك، عاش أهالي مخيم خان الشيح حالة من الخوف والقلق نتيجة استمرار حملات الدهم والاعتقالات التي طالت العديد منهم على الرغم من وجود اتفاق بين النظام والمعارضة السورية المسلحة بعدم التعرض للأهالي ورفع الحصار المشدد المفروض على المخيم.

فيما ناشد أهالي مخيم خان الشيح الذين يعانون من أوضاع إنسانية وصفت بالمزرية منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية ووكالة الأونروا بحل عاجل لمأساتهم، مشددين على أن الزيارات التي قام بها المسؤولون الفلسطينيون للمخيم خلال عام ٢٠١٧ لم تحل المشاكل التي يعانون منها، مؤكدين على أن مبلغ ٢٥ مليون ليرة سورية الذي تبرع به د.سمير الرفاعي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح أثناء زيارته للمخيم يوم ٣ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ كمساعدة عاجلة لإعادة الخدمات والبنية التحتية للمخيم لم يصرف منها أي مبلغ، وبقيت بجيوب من وصلتهم على حد تعبيرهم.

من جانبه منع النظام السوري توزيع المساعدات على العائلات التي خرج أبناؤها إلى إدلب بموجب الاتفاق الذي أبرم بين قوات المعارضة السورية المسلحة في منطقة خان الشيح والنظام السوري مطلع شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام ٢٠١٦.

حيث وزعت الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب في سورية وبدعم من منظمة اليونسيف ملابس شتوية وأحذية لكافة أبناء المخيم باستثناء العوائل التي خرج منها أحد أبنائها إلى إدلب.

فيما أكد ناشطون لمجموعة العمل، أن لجنة المخيم برئاسة «إسماعيل نوفل» كانت قد قدمت قائمة لفرع الأمن العسكري السوري بأسماء (٢٢٠) شخصاً من أبناء المخيم ممن خرجوا إلى إدلب من أبناء المخيم، مع العلم أن غالبية مهجري المخيم هم من الناشطين الإغاثيين والعاملين في المخيم.

كما ناشد أهالي منطقة خان الشيح و مخيمها وأصحاب المزارع والبساتين الجهات المعنية بوضع حد لتجار الأزمات الذين يقومون بقطع الأشجار المثمرة من مزارع وبساتين المنطقة وبيعها للسكان حطباً بأسعار عالية، مطالبين النظام السوري واللجان الشعبية التابعة له بمحاسبة هؤلاء التجار وتوفير مواد التدفئة بأسعار مناسبة وبكميات كبيرة للمنطقة.

زيارات رسمية

زارت وفود عديدة مخيم خان الشيح خلال عام ٢٠١٧ بهدف الاطلاع على أوضاع سكانه عن كثب بعد سيطرة النظام السوري على منطقة خان الشيح ومخيمها، وللوقوف على احتياجات سكانه وايجاد حلول لمشاكلهم المعيشية والاقتصادية، فقد زار وفد من منظمة التحرير الفلسطينية يوم ٣ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ ممثلاً بعضو المجلس الثوري لحركة فتح ومعتمد الإقليم للساحة السورية «سمير الرفاعي» المخيم للاطلاع على أوضاع الفلسطينيين عن كثب، ومحاولة ايجاد حلول للأوضاع الصعبة لأهالي المخيم بحسب تصريحات الرفاعي.

أتت هذه الزيارة وسط انتقادات حادة من قبل الأهالي وبعض النشطاء الذين «تسألوا أين كانت منظمة التحرير الفلسطينية عندما أطلقوا العديد من المناشدات لتحييد مخيمهم الخالي من السلاح والمسلحين وفك الحصار عنه؟، منوهين أن زيارة وفد المنظمة أتت على وقع مواصلة قوات النظام السوري فرض حصارها على المخيم، وحملات الدهم والتفتيش لمنازل المدنيين واعتقال أبنائهم، وذلك على الرغم من توقيع الاتفاق بين النظام السوري ومجموعات المعارضة السورية المسلحة وخروج مقاتلي الأخيرة من خان الشيح ومعهم أكثر من (٢٥٠٠) لاجئ فلسطيني من أبناء المخيم.

وفي يوم ١ نيسان/ أبريل ٢٠١٧ زار وفد يضم عدداً من الضباط الروس من قاعدة «حميميم» العسكرية، رافقهم ضباط من جيش التحرير الفلسطيني ومن فرع الأمن السوري «سعسع» قاموا بجولة في مخيم خان الشيح، دون معرفة أسباب الزيارة وماهيتها، حيث رافقت الزيارة قافلة مساعدات إنسانية وزعت على أهالي مخيم خان الشيح بالتعاون مع وكالة الأونروا، علماً أن النظام السوري يمنع عودة الأهالي وفتح الطرق لإدخال المواد واحتياجات الأهالي.

أما في يوم ١٢ – حزيران/ يوينو ٢٠١٧ زار عدد من المسؤولين في النظام السوري مخيم خان الشيح وسط حشد غفير من الأهالي، وضم الوفد «علاء إبراهيم» محافظ ريف دمشق ومسؤولين أمنيين وعسكريين. حينها أطلق محافظ ريف دمشق وعوداً بفتح طريق مخيم خان الشيح وتأهيل الوضع الخدماتي للمخيم ومحيطه من كهرباء وماء واتصالات، وتفعيل عمل الدوائر الخدماتية للمخيم.

وفي يوم ٢٢ – تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧ زار المفوض العام لوكالة غوث للأونروا بيير كراينبول مخيم خان الشيح بريف دمشق، للاطلاع على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيم، ومعاناتهم واحتياجاتهم.

تخلل الزيارة اجتماع عقده كراينبول مع لجنة التنمية الاجتماعية في المخيم، اطلع من خلالها على أبرز الهموم والمشاكل التي يعاني منها أبناء مخيم خان الشيح، سواء منها تأهيل البنى التحتية، ومشكلة الاتصالات والكهرباء وترحيل الردم وغيرها من صعوبات التي تثقل كاهل سكان المخيم بعد عودة الاستقرار إليه.

من جانبه وعد المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين للأونروا بيير كراينبول بحل تلك الصعوبات والعمل على تحسين الوضع المعيشي لسكان المخيم.

الجانب الإغاثي

- في ظل الحصار غير المعلن الذي فرضه النظام السوري على أهالي مخيم خان الشيح بعد خروج المجموعات المسلحة من ريف دمشق الغربي وتشديد قبضته الأمنية على المخيم، ومنعه الأهالي من الخروج والدخول إليه إلا بموافقات أمنية، نشطت بعض الجمعيات الإغاثية والأهلية التي قامت بحملات إغاثية للتخفيف من معاناة سكانه ومد يد العون لهم.
- ففي يوم ١٠ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ وزعت الهيئة الخيرية الفلسطينية، حوالي (١٠٠٠) ربطة خبز على أهالي مخيم خان الشيح للاجئين الفلسطينيين في ريف دمشق.، ذلك بعد أن سمحت حواجز الجيش النظامي بمرور الشاحنة التي تحمل الخبز.
- أما يوم ٧- آذار/ مارس ٢٠١٧ وزعت الهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني، بعض المساعدات الغذائية على عدد من أهالي مخيم خان الشيح للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق، وتضمن التوزيع عدداً من السلل الغذائية وحليب الأطفال والفوط الصحية، وشمل عدداً من الأهالي وبعض ذوي الاحتياجات الخاصة.
- وفي يوم ٥- أيار/ مايو ٢٠١٧ وضمن حملة «قمح وحنون» وزعت مؤسسة جفرا مساعداتها على أهالي مخيم خان الشيح للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق الغربي، وشملت الحملة طرود معونات غذائية وبطانيات ووسائد منزلية وحليب أطفال حملها المتطوعون إلى المخيم.

- فيما أطلقت الهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني بالتعاون مع الهلال الأحمر الفلسطيني، يوم ٢٣- تشرين الثاني/ نوفمبر ٢١٠٧ «الأسبوع الطبي السابع» في مخيم خان الشيح للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق، حيث تضمن الكشف المجاني عن المرضى و توزيع الأدوية مجاناً، مشيرة إلى أن مشروعها الطبي السابع يأتي ضمن برنامج الرعاية الصحية الذي تقدمه الهيئة الخيرية.

مخيم درعا:

- تعرض مخيم درعا للاجئين الفلسطينيين خلال عام ٢٠١٧ للقصف المدفعي والجوي المتواصل الذي تنفذه الطائرات الحربية التابعة لقوات النظام السوري منذ بدء الحملة الشرسة التي تتعرض لها الأحياء الواقعة تحت سيطرة المعارضة السورية المسلحة في مدينة درعا.
- واستهدفت قوات النظام المخيم والمناطق المجاورة له بكل أنواع الأسلحة الفتاكة والمحرمة دولياً كالنابالم والقنابل العنقودية والبراميل المتفجرة التي ألحقت دماراً واسعاً في المباني تجاوز الـ ٨٠ ٪ من البيوت والممتلكات الخاصة للأهالي وأوقع (٣٧٥) ضحية من أبناء اللاجئين الفلسطينيين في مدينة درعا منذ بدء الصراع في سورية، بالإضافة إلى دمار بعض المنشآت الدولية التابعة للأونروا داخل المخيم الذي خلا من غالبية ساكنيه نتيجة الاستهداف المتكرر.
- بدوره أصدر مجلس محافظة درعا الحرة بياناً صحفياً يوم ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠١٧ أعلن خلاله أن مدينة درعا منطقة منكوبة، ووفقا للبيان فإن كلاً من بلدات : (اليادودة - النعيمة - أم الميادن - درعا البلد - حي طريق السد - مخيم درعا) مناطق منكوبة، وذلك جراء حملة القصف الممنهجة والمكثفة التي تتّبعها قوات النظام والمليشيات المساندة لها على هذه البلدات، والذي أدى إلى تدمير البنى التحتية في درعا البلد وأحيائها وخروج كافة المشافي الميدانية عن العمل.
- من جانبها استنكرت وكالة الأونروا تصاعد العنف جنوب سورية ودعت لحماية اللاجئين الفلسطينيين وتسهيل إيصال المساعدات لهم.

وقالت وكالة الغوث «الأونروا» أن تصاعد أعمال العنف في محافظة درعا جنوب العاصمة السورية دمشق بين الأطراف المتنازعة في المنطقة يتسبب بنزوح لاجئي فلسطين واعاقة سبل الوصول الإنساني للمعونات الحرجة مثلما أدى إلى وقوع وفيات في أوساط لاجئي فلسطين خلال عام ٢٠١٧.

فيما أطلق المتبقون من أهالي مخيّم درعا داخله، نداء مناشدة للهيئات الإغاثية وجميع الأطراف المتصارعة ووكالة الأونروا ومنظمة التحرير، للتدخل من أجل تأمين مأوى أمن لهم، في ظل ما يتعرض له المخيّم والمناطق المحيطة به من قصف عنيف بالبراميل المتفجرة والصواريخ وقذائف الهاون.

وطالب سكان المخيم بفتح ممرات آمنة للنساء والأطفال وكبار السن، والعمل على إخراج الجرحى والحالات المرضية المزمنة بأسرع وقت.

وفي السياق، اعتصم العشرات من أبناء مخيم درعا يوم ٢٧- تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧ بعد صلاة الجمعة، معربين عن غضبهم من تقصير «الأونروا» ومنظمة التحرير والفصائل الفلسطينية تجاههم، خصوصاً فيما يتعلق بالمساعدات الإغاثية العاجلة.

وطالب الأهالي وكالة «الأونروا» بأن تقوم بواجبها تجاه العشرات من العوائل الفلسطينية داخل المخيم، وأن تقوم بالعمل على إيصال المساعدات المالية والإغاثية لهم، دون التحجج بأن وضع المنطقة الأمني لا يسمح بذلك.

إلى ذلك دعا المعتصمون منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية إلى العمل من أجل إيقاف معاناة الأهالي في المخيم، حيث أنهم يعانون من انقطاع المياه والكهرباء وشح المواد الغذائية وغلاء أسعارها بالإضافة إلى النقص الحاد بالخدمات الطبية.

يشار إلى أن أهالي مخيم درعا يعانون من انقطاع المياه بشكل كلي عن جميع أرجاء المخيم منذ أول نيسان / أبريل ٢٠١٤، الأمر الذي أجبرهم على استخدام الآبار الارتوازية لمحاولة تأمين جزءاً من المياه لأبنائهم، بالرغم مما قد تحمله تلك المياه من ملوثات إلا أنها الخيار الوحيد المتبقي لهم، أو للسير مسافات طويلة من أجل جلب مياه الشرب مما يعرض حياتهم للخطر بسبب انتشار القناصة على المباني المطلة على شوارع المخيم.

الجانب الطبي

لا يوجد في مخيم درعا أي مشفى أو مركز طبي، بالإضافة إلى نقص حاد بالأدوية والمواد والمعدات الطبية اللازمة للإسعافات الأولية، يضاف إليها عدم توافر سيارات إسعاف لنقل الجرحى لتلقي العلاج خارج المخيم. كذلك يعرقل قناصة الجيش النظامي وصول سيارات الإسعاف إليه، وإذا نجح الأهالي بإخراج أحد المرضى خارج المخيم، فإن الأردن يرفض دخول أي لاجئ فلسطيني من سورية حتى لوكان مصاباً. وأمام ذلك الواقع الصحي المتردي، أطلق عدد من الناشطين وأبناء المخيم يوم ١٥ شباط/ فبراير ٢٠١٧ نداء استغاثة ومناشدة للأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان والصليب الأحمر الدولي للعمل على تأمين العلاج للجرحى والمصابين من أبناء المخيم، وإدخال الأدوية والمستلزمات الطبية بسبب نفادها نتيجة استهداف النظام لعدد من المشافي الميدانية، كما دعوا الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير ووكالة الأونروا تقديم مساعدات إنسانية وإغاثية عاجلة لأهالي المخيم والمناطق المتاخمة له، الذين يعانون من نفاد كافة المواد الغذائية والطبية والمحروقات، جراء الحصار التام الذي يفرضه الجيش النظامي على تلك المناطق.

الجانب التعليمي

رصدت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية واقع التعليم في مخيم درعا خلال عام ٢٠١٧ وفي ظل استمرار الحرب الراهنة في سورية، حيث حرمت الحرب عدداً كبيراً من أبناء المخيم من حق التعليم ومتابعة تحصيلهم العلمي، فقد تعرضت مدارس وكالة الأونروا للقصف بالطيران والمدفعية، والبعض الآخر حوّلها عناصر المعارضة السورية إلى مشافٍ ميدانية، وحُوِّلت أخرى إلى سجن، ما أدى إلى تراجع العملية التعليمية داخل المخيم.

من جانبها قامت بعض الفصائل المسلحة بتهميش التعليم الحكومي، وفرضت مناهج تعتمد على التعليم الديني المتعصب، بهدف تجنيد الأطفال وزجّهم في المعارك عندما يصبحون قادرين على حمل السلاح.

إلى ذلك طالبت مجموعة من العمل المنظمات الدولية ووكالة الأونروا ومنظمة التحرير الفلسطينية العمل على توفير الحماية للمدنيين في مخيم درعا، وإنقاذ الواقع التعليمي فيه والضغط على الدول الداعمة لتلبية الحاجات التعليمية للمخيم من حيث ترميم وإعادة بناء المدارس المدمرة جراء القصف المكثف عليها.

وكانت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) قد أعلنت على موقعها الإلكتروني أن نسبة كبيرة من الطلاب الفلسطينيين في سورية اضطروا إلى ترك مدارسهم، بسبب تزايد مستويات الفقر والبطالة، وعدم القدرة على توفير الطعام، والصعوبة في إيجاد مكان بديل للسكن.

في غضون ذلك ذكرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن جميع مدارس مخيم درعا قد دمرت بالكامل ناهيك عن الاعتقال الذي طال عددا من المدرسين الفلسطينيين، ووفقاً لتقديرات غير رسمية فإن حوالي (٧٠)٪ من مباني وأحياء مخيم درعا قد دمرت، فيما يعيش من تبقّى من اللاجئين داخله أوضاعاً إنسانية غاية في الخطورة.

أبرز الأحداث:

- يوم ٢ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ استهدفت قوات النظام السوري حي طريق السد بإسطوانة متفجرة، كما قصفت أحياء درعا البلد بقذائف الهاون مما أحدثت خراباً في المنازل وحالة فزع بين الأهالي وخاصة بين الأطفال والنساء.
- يوم ٨ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ استهدفت قوات النظام السوري المتمركزة في مبنى الحبوب بمدينة درعا أحياء مخيم درعا بقذائف الدبابات، وتم تسجيل سقوط ٤ قذائف.
- تعرض يوم ٢٢ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ حي طريق السد جنوب سورية لقصف عنيف بالمدفعية من قبل قوات النظام، كما قصفت قوات النظام السوري أحياء درعا البلد بالمدفعية مما أحدث خراباً في المنازل وحالة فزع بين الأهالي وخاصة بين الأطفال والنساء.
- يوم ٢٤ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ تعرض حي طريق السد الذي يضم تجمعاً للاجئين الفلسطينيين في ريف درعا للقصف بإسطوانات غاز وعدد من قذائف الهاون، دون أن يسفر ذلك عن وقوع إصابات بين المدنيين.

- **يوم ١٠ شباط / نوفمبر ٢٠١٧ استهدفت قوات النظام السوري مخيم درعا للاجئين الفلسطينيين جنوب سورية بالرشاشات الثقيلة، مما أثار حالة خوف كبيرة بين من تبقى من أبناء المخيم.**
- **يوم ١٣ شباط / نوفمبر ٢٠١٧ قصفت قوات النظام السوري بالمدفعية والرشاشات الثقيلة والخفيفة مخيم درعا للاجئين الفلسطينيين، ما أحدث خراباً ودماراً كبيراً في منازل المدنيين، كما استهدفت قوات النظام حي طريق السد الملاصق للمخيم والذي تقطنه عائلات فلسطينية، بصاروخ أرض أرض من طراز « فيل» اقتصرت أضراره على الماديات، تزامن ذلك مع شن الطيران الحربي عدة غارات جوية على أحياء درعا البلد.**
- **يوم ١٥ شباط/نوفمبر ٢٠١٧ تعرض مخيم درعا لقصف عنيف استهدف مناطق متفرقة منه.**
- **يوم ٧ آذار/مارس ٢٠١٧ تعرض حي طريق السد وأحياء درعا جنوب سورية، لقصف بالبراميل المتفجرة من قبل قوات النظام.**
- **يوم ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧ أصيب عددٌ من اللاجئين الفلسطينيين بسبب الاشتباكات العنيفة التي تشهدها درعا وحي المنشية بين قوات النظام السوري ومجموعات المعارضة المسلحة، وعُرف من بين الجرحى اللاجئ الفلسطيني «نديم حمدان» من أبناء مخيم درعا للاجئين الفلسطينيين جنوب سورية.**
- **يوم ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٧ تعرض مخيم درعا جنوب سورية للقصف بقذائف الهاون من قبل قوات النظام السوري.**
- **يوم ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧ تعرض حي طريق السد وأحياء درعا، للقصف بالمدفعية الثقيلة وقذائف الهاون.**
- **يوم ١١نيسان / أبريل ٢٠١٧ قصفت قوات النظام والطائرات المروحية والحربية حي المنشية بدرعا البلد الذي تقطنه عشرات العائلات الفلسطينية، وأماكن في المدينة ومناطق سيطرة الفصائل فيها، تزامن ذلك مع تواصل اندلاع الاشتباكات بين قوات النظام والمسلحين الموالين لها من جهة، والفصائل المقاتلة والإسلامية وهيئة تحرير الشام من جهة أخرى.**
- **يوم ١٢ نيسان / أبريل ٢٠١٧ تعرض مخيم درعا وطريق السد الذي تقطنه عشرات العائلات الفلسطينية لقصف بعدد من قذائف الهاون التي استهدفت مناطق متفرقة من المخيم اقتصرت أضرارها على الماديات.**
- **يوم ١٤ نيسان / أبريل ٢٠١٧ قصفت قوات النظام السوري مخيم درعا بعدد من أسطوانات الغاز والخراطيم المتفجرة وقذائف الهاون، استهدفت مناطق متفرقة منه دون أن يسفر ذلك عن وقوع إصابات بين المدنيين.**
- **يوم ٤ أيار / مايو ٢٠١٧ تعرض حي طريق السد لقصف عنيف استهدف عدداً من الأبنية السكنية، حيث قصفت قوات النظام الحي بصاروخ أرض أرض من نوع «فيل».**
- **كما قصفت الحي بقذائف الهاون مما أدى إلى دمار وخراب كبير في المنازل والممتلكات، وتزامن ذلك مع اشتباكات على أطراف الحي بين قوات النظام وفصائل المعارضة المسلحة.**
- **يوم ١٩ - أيار / مايو ٢٠١٧ تعرض حي الكاشف وحي طريق السد الذي يضم تجمعاً للاجئين الفلسطينيين في درعا، للقصف بعدد من قذائف الهاون، مما أسفر عن وقوع ضحايا في حي الكاشف وخراب كبير في منازل الأهالي.**
- **يوم ٣ - حزيران / يونيو ٢٠١٧ استهدفت قوات النظام السوري مخيم درعا للاجئين الفلسطينيين جنوب سورية بثلاثة صواريخ أرض أرض من نوع «الفيل»، ما أدى إلى دمار بالمنازل وحالة خوف كبيرة وسط المدنيين.**
- **يوم ٤ - حزيران/ يونيو ٢٠١٧ تعرض مخيم درعا وحي طريق السد لقصف مكثف من قبل قوات النظام السوري، وسجل سقوط عدد من البراميل المتفجرة على المخيم والحي الذي تقطنه عائلات فلسطينية.**
- **يوم ٥ - حزيران/ يونيو ٢٠١٧ تعرض مخيم درعا للاجئين الفلسطينيين ومحيطه للقصف بالصواريخ والبراميل المتفجرة، حيث استهدف النظام المخيم والمناطق المحيطة به بحوالي ٤٣ صاروخاً من نوع «فيل» و١٢ برميلاً متفجّراً، أحدثت دماراً كبيراً في المنازل والممتلكات.**
- **يوم ٩ - حزيران/ يونيو ٢٠١٧ قصف النظام مخيم درعا وحي طريق السد في درعا جنوب سورية، بالصواريخ والبراميل المتفجرة، ما أسفر عن قضاء اللاجئ الفلسطيني «حسان خميس» وتدمير عشرات المنازل في المخيم.**
- **يوم ١٠ - حزيران/ يونيو ٢٠١٧ قصف النظام مخيم درعا وحي طريق السد جنوب سورية بالبراميل المتفجرة والصواريخ.**
- **يوم ١٢ - حزيران/ يونيو ٢٠١٧ كثف النظام السوري من وتيرة ضرباته الجوية والبرية على مخيم درعا والمناطق المحيطة به. حيث استهدفت قوات النظام مخيم درعا والمناطق المحيطة به منذ صباح هذا اليوم بحوالي (١٦) برميلاً متفجراً والتي تحتوي على مادة النابالم الحارق و (٢٤) صاروخاً من نوع «فيل»، و(٣٠) لغما بحريا**

- **يوم ١٥ – حزيران/ يونيو ٢٠١٧ سقطت عشرات الصواريخ من نوع فيل على المخيم وحي طريق السد.**
- **يوم ٢١ – حزيران/ يونيو ٢٠١٧ تعرض مخيم درعا لقصف بعدد من صواريخ أرض أرض من نوع الفيل، اقتصرت أضرارها على الماديات، تزامن ذلك مع استهداف قوات النظام أحياء ومناطق سكنية متاخمة للمخيم تقطنها عائلات فلسطينية**
- **يوم ٢٢ – حزيران/ يونيو ٢٠١٧ تعرض مخيم درعا وحي طريق السد لقصف مكثف من قبل قوات النظام السوري.**
- **يوم ٢٥ – حزيران/ يونيو ٢٠١٧ قصفت قوات النظام السوري مخيم درعا وحي طريق السد الذي تقطنه عائلات فلسطينية، حيث سجل سقوط عدد من البراميل المتفجرة وصورايخ أرض أرض من نوع «فيل»، مما خلف دماراً وخراباً كبيراً في منازل الأهالي.**
- **يوم ٢٨ – حزيران/ يونيو ٢٠١٧ قصفت قوات النظام السوري مخيم درعا بعدد من صواريخ أرض أرض من نوع «الفيل»، مما أدى إلى دمار كبير بالمنازل والممتلكات.**
- **يوم ٣٠ – حزيران/ يونيو ٢٠١٧ شهد محيط مخيم درعا اندلاع اشتباكات ليلية عنيفة شرقي المخيم حيث دارت الاشتبكات بين مجموعات المعارضة السورية المسلحة وعناصر من جيش النظام السوري.**
- **٨ – تموز/ يوليو ٢٠١٧ قصفت قوات النظام مخيم درعا جنوب سورية على الرغم من إعلانه الهدنة، فيما كانت حصيلة القصف على مخيم درعا (٥) غارات جوية أغلبها ليلاً، و(٢٣) برميلا متفجرا، (٥) قنابل نابالم، (١٢) صاروخ أرض أرض من نوع «فيل»، قصف مدفعي بمعدل قذيفة كل ١٠دقائق.**
- **يوم ١٥- آب/ أغسطس ٢٠١٧ تعرض مخيم درعا للاجئين الفلسطينيين ليل الإثنين – الثلاثاء، للقصف بعدد من قذائف الهاون، اقتصرت أضرارها على الماديات.**
- **يوم ١- تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧ استهدف مخيم درعا بنيران الرشاشات الثقيلة التابعة لقوات النظام السوري المتمركزة عند حاجز المحكمة الجديدة.**
- **يوم ١٠- تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧ أصيب اللاجئ الفلسطيني «محمود قويدر»، بشظايا طلقات متفجرة أطلقت من قبل قوات النظام السوري على المخيم.**
- **يوم ١٧- تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧ قامت قوات النظام السوري باستهداف مخيم درعا، بالرشاشات الثقيلة فيما اقتصرت الأضرار على الماديات فقط.**
- **يوم ١٦ – تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧ استهدفت قوات النظام السوري مخيم درعا، بعدد من قذائف الهاون، حيث قصف جيش النظام المخيم بثلاث قذائف مستهدفاً منازل المدنيين، مما خلف دماراً وخراباً فيها، بالإضافة إلى تعرض مئذنة جامع القدس لعدد من الطلقات الرشاشة.**
- **يوم ٢١ – تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧ قامت قوات النظام السوري باستهداف أطراف مخيم درعا بعدد من قذائف الدبابات المتمركزة في المناطق المحيطة بالمخيم.**
- **يوم ٢٢ – تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧ استهدفت قوات النظام أحياء مخيّم درعا بالرشاشات الثقيلة وقذائف الهاون، لم تسفر عن وقوع إصابات بين المدنيين وإنما اقتصرت أضرارها على الماديات.**
- **يوم ٢٧ – تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ استهدفت قوات النظام أحياء مخيّم درعا بـ ٣ قذائف هاون، خلّفت دماراً وخراباً في منازل الأهالي.**
- **يوم ٢٧ – تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ سقطت قذيفة هاون على مخيم درعا، مما خلف خراباً في منازل الأهالي.**
- **يوم ٣٠ – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ استهدفت أحياء وحارات مخيم درعا بنيران الأسلحة الرشاشة، ورصاص القناص، ما أثار حالة من التوتر بين المدنيين المتبقين في المخيم.**
- **يوم ١ – تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧ استهدف مخيم درعا بقذيفة هاون، سقطت على أحد شوارع المخيم، فيما اقتصرت الأضرار على الماديات.**
- **يوم ١٧ – تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧ استهدف مخيم درعا بقذائف الهاون، حيث سجل سقوط قذيفتين على أحد شوارع المخيم، مما أدى إلى خرابٍ في منازل الأهالي.**
- **يوم ٢٠ – تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧ استهدفت قوات النظام أحياء مخيّم درعا بعدد من قذائف الهاون، مما خلف خراباً في منازل الأهالي.**

- يوم ٢١ – تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧ استهدفت قوات النظام السوري مخيم درعا بإسطوانة غاز متفجرة اقتصرت أضرارها على الماديات.

مخيم السبينة:

بدأت عودة النازحين والمهجرين من بلدة ومخيم «السبينة»، للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق يوم الإثنين ٢٨/ ٨/ ٢٠١٧ حيث نُظمت عودة السكان بقرار من وزير المصالحة الوطنية «علي حيدر» الذي وافق على عودة سكان «السبينة» من فلسطينيين وسوريين، بعد عدة زيارات للأخير إلى المنطقة.

قامت «لجان المصالحة» في هذه المناطق باستقبال السكان الراغبين بالعودة إلى منازلهم في مكاتبها، ونظمت قوائم بأسمائهم بعد التدقيق في أوراق ملكية المنازل، وطلب تسديد فواتير الماء والكهرباء المتراكمة، وقامت برفع القوائم للأجهزة الأمنية التي أشرفت على دراسة القوائم وتنظيم عودة الأهالي بعد التدقيق والتحقق، حيث سمحت بداية بعودة العسكريين وموظفي الحكومة، من ثم بقية السكان المدنيين الذين اشترطت عليهم في حال وجود أفراد من الأسرة خارج القطر استخراج ورقة مصدقة من دائرة الهجرة تثبت أنهم غادروا بشكل قانوني ومن خلال المعابر الرسمية.

لوحظ هنا خضوع عائلات المفقودين والمعتقلين والغائبين لإجراءات مشددة من قبل «الأجهزة الأمنية» التي كانت تتسلم قوائم الأسماء من «لجان المصالحة»، وكذلك العائلات التي ينتمي أحد أفرادها لفصائل المعارضة، ومنعت غالبية هذه العائلات من العودة، وفي نفس الوقت لم يسمح النظام لعائلات «الشهداء»، من المؤيدين له، بالعودة دون استخراج ورقة تثبت مكان وسبب «استشهاده» حسب مصادر محلية

ومن الجدير بالذكر أن عائلات كثيرة تحسب على «المعارضة»، أحجمت عن تقديم طلبات موافقة للعودة إلى منازلها، خوفاً من الملاحقة الأمنية، خاصة بعد علمها بالإجراءات المتبعة، والتي كانت تؤدي أحياناً كثيرة لاعتقال رب العائلة أو بعض أفرادها. من اللافت أيضاً، أن الغالبية العظمى من العائدين إلى تلك البلدات، هم من العائلات التي كانت قد نزحت سابقاً إلى مناطق النظام.

فيما أكدت وكالة الغوث «الأونروا» في تقرير لها نشر مطلع شهر تشرين الثاني – نوفمبر ٢٠١٧، أن عدد العائلات من اللاجئين الفلسطينيين الذين عادوا إلى مخيم السبينة للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق يقدر بحوالي (٢٥٠٠) عائلة.

وأضافت الوكالة أنه من المتوقع أن تعود (١٠٠٠) عائلة أخرى إلى المخيم في الأشهر القادمة من عام ٢٠١٧، حيث تم دخول المدينة على دفعات كحي الشرقطتلي، وحي المساكن، وحي الجعاثين.

أما منطقة شمال النهر فلا يسمح بدخول الأهالي إليها بسبب الأوضاع الأمنية هناك ومحاذاتها لمناطق ساخنة مثل الحجر الأسود وحجيرة.

وكان أهالي تلك المنطقة في حيرة من أمرهم بين العودة إلى منازلهم من عدمها، خاصة أن النظام السوري كان قد تحدث مطولاً عن إعادة تأهيل البنية التحتية للبلدة، ترافق ذلك مع قيام ورشات التنظيف والصيانة التابعتين لمحافظتي ريف دمشق والقنيطرة في بلدة السبينة بترحيل الدمار وفتح الطرقات وصيانة الكهرباء والمدارس والعيادات الشاملة والمستوصفات، إلا أن عودتهم حلم بالنسبة لهم – حسب الأهالي.

فيما صرح وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية الدكتور «علي حيدر» يوم الإثنين ١٢/ حزيران- يونيو/ ٢٠١٧ خلال لقائه مدير شؤون وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» في سورية محمد عبيدي أدار أن «الحكومة السورية اتخذت قراراً لإعادة الأهالي إلى منطقة السبينة بريف دمشق، إلا أن سبب التأخير هو وجود تنظيمات مسلحة على حدود المنطقة، مشيراً إلى أن معالجة الوضع ستحصل قريباً، وأضاف وزير الدولة لشؤون المصالحة أن العمل جار لإعادة الأهالي إلى مناطقهم التي هجروا منها وأن التحضيرات لتأهيل البنى التحتية في السبينة ماضية وتم قطع شوط كبير فيها.

في السياق; نفذ وفد من النظام السوري يوم ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ ممثلاً بوزير المصالحة «علي حيدر» وكل من محافظي ريف دمشق والقنيطرة زيارة تفقدية إلى منطقتي «الذيابية والسبينة» بريف دمشق الجنوبي، للاطلاع على الإجراءات المتخذة من أجل عودة أهالي المنطقتين بما فيهما مخيم السبينة للاجئين الفلسطينيين.

من جانبهم اتهم ناشطون فلسطينيون الأمن السوري ومجموعاته الموالية بتجهيز غرف على مدخل مخيم السبينة للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق لاعتقال المطلوبين عند عودة أهالي المخيم، منوهين إلى أن الأمن السوري أقام حاجزاً على المدخل الرئيس للمخيم سيشرف على دخول الأهالي إلى مخيمهم.

فيما قالت «لجنة المصالحة» في السبينة: إن الغرف عند مدخل مخيم السبينة هي من أجل تنظيم بطاقات دخول المواطنين، كما نفت اللجنة وجود خيمة العودة عند مدخل سبينة ولكن العمل يجري حول تركيب مظلة معدنية عند المدخل الرئيس.

الجانب التعليمي:

افتتحت وكالة الأونروا في ١٥ تشرين الأول- أكتوبر/ ٢٠١٧، اثنتين من مدارسها الستّ في مخيم السبينة لأول مرة منذ كانون الأول- ديسمبر ٢٠١٢، حيث عاد نحو ٥٠٠ طالبٍ من الصف الأول إلى الصف التاسع إلى صفوفهم الدراسية بعد إغلاق لهذه المدارس استمر أربع سنوات بسبب الوضع الأمني في المخيم.

وأشارت الأونروا أن مدرسة الصالحية للذكور وصفورية للإناث خضعتا لأعمال الصيانة والتصليحات السريعة لترحب هاتان المدرستان بالطلاب من لاجئي فلسطين للعام الدراسي ٢٠١٧ - ٢٠١٨.

فيما شهد يوم ٣١/ تشرين الأول- أكتوبر / ٢١٠٧ زيارة نائب المدير العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) منطقة سبينة ومخيّمها، حيث اطلع على الواقع المعيشي للاجئين الفلسطينيين الذين عادوا إلى منازلهم والصعوبات التي يواجهونها، كما تفقّد خلال زيارته المنشآت التعليمية والمركز الصحي ومركز التنمية التابعة للوكالة، وآبار المياه والخزان الرئيس المغذي للمخيّم.

في ختام الزيارة وعد نائب المدير العام للأونروا الأهالي بنقل معاناتهم إلى الجهات العليا في وكالة الغوث الدولية، وتقديم كافة أشكال الدعم من أجل مساعدتهم ضمن الإمكانيات المتاحة للوكالة.

الوضع المعيشي:

أُصيب الفلسطينيون العائدون إلى مخيمهم في السبينة بريف دمشق بخيبة أمل كبيرة بعد دخول الأهالي إلى المدينة، وذلك بعدما اكتشفوا أنها بلا كهرباء ولا ماء ولا شيء يدلّ على مقومات الحياة بحسب وصفهم.

وذكر عدد من العائلات الفلسطينية والسورية القاطنة جنباً إلى جنب في السبينة; لم نكن نتوقع العودة إلى منازل لازالت أنقاضها متراكمة والبنية التحتية لازالت مدمرة، ولا وجود للمواصلات.

وتساءل آخرون عن الوعود التي أطلقها النظام السوري ومحافظتا ريف دمشق والقنيطرة بانتهاء الخدمات وإعادة إعمار البنى التحتية التي رسموها للأهالي وطلبوا من الأهالي العودة.

وحول الخدمات وإعادة إعمار البنى التحتية، قالت مصادر إعلامية مقربة من النظام «إنه منذ عام ٢٠١٦ لم يتم تنفيذ أي خطوة حقيقية لمد الكهرباء في مدينة السبينة سوى مد الخطوط المتوسطة للمحولات، مع العلم أن عملية مد الخطوط المتوسطة لا تحتاج إلى أكثر من شهرين – ثلاثة أشهر للمحولات».

أما على صعيد المياه، قال عدد من العائدين: إن الأهالي في السبينة لا يجدون الطريقة للقيام بأعمال النظافة وتعزيل الركام، إلّا عن طريق الصهاريج التي أمنتها المحافظة بسعة ٩٠ برميل مياه لكل صهريج.

وعلى الرغم من تأكيد البلدية في السبينة تجهيزها آباراً لمد الأهالي بالمياه إلا أن الخوف من حالات السرقة لمعدات الآبار وغياب الحماية الذاتية التابعة لحماية المنشآت يمنع تفعيل الآبار في المدينة، بحسب المشرفين عليها.

وحول نشاط الأونروا في مخيم السبينة قالت الوكالة إنها تقوم بجهودٍ واسعة النطاق في مجالي الصيانة وإعادة البناء بما في ذلك إزالة الأنقاض وإعادة شبكات الكهرباء والصرف الصحي والمياه إلى اللاجئين.

وتقوم بتوفير المياه عن طريق نقلها بالصهاريج إلى لاجئي فلسطين الذين عادوا إلى المخيم منذ ١٠ أيلول ٢٠١٧ وسيتواصل إلى أن تصبح شبكة المياه صالحة للاستخدام.

وقامت الأونروا أيضا بإرسال عيادتها الصحية المتنقلة إلى المخيم حتى تنتهي أعمال الصيانة في مركزها الصحي في هذا المخيم. وستقوم العيادة المتنقلة بتلبية الاحتياجات الصحية للاجئين الذين عادوا إلى المخيم، بحسب الأونروا.

مخيم الحسينية:

عانى سكان مخيم الحسينية بريف دمشق خلال عام ٢٠١٧ من أوضاع إنسانية ومعيشية قاسية، نتيجة استمرار الصراع الدائر في سورية، كما اشتكى سكانه من التشديد الأمني المفروض على المخيم، وحملات الاعتقال والدّهم التي يمارسها النظام السوري واللجان الشعبية الموالية له لمنازلهم، ففي يوم ٥ - تموز/ يوليو ٢٠١٧ أقدم الأمن على اعتقال عدد من الشبان الفلسطينيين عرف منهم الفلسطيني «محمد سالم» من سكان مخيم السبينة أثناء زيارتهم لأقاربهم في مخيم الحسينية، بحجة تعاطي المخدرات، الأمر الذي نفاه عدد من الأهالي والناشطين.

فيما أكد لاجئون فلسطينيون أن عدداً من المنازل تعود ملكيتها للاجئين فلسطينيين في مخيم الحسينية بريف دمشق، استولت عليها عائلات محسوبة على النظام السوري منوهاً إلى أن هذه العائلات من الطائفة الشيعية.

واتهم اللاجئون الفلسطينيون، النظام السوري ومجموعاته الطائفية الموالية له في ريف دمشق، باستغلال غياب العائلات الفلسطينية وجلب عائلات موالية لهم وعائلات مقاتلين مع النظام، وإسكانهم في تلك المنازل.

وكانت حالات مشابهة حدثت في منطقة الذيابية بريف دمشق، حيث استطاع بعض العائدين إلى المنطقة دخول منازلهم واقتسامها مجبرين مع العائلات الموالية للنظام.

وكان ناشطون قد أكدوا أن ما يقارب من (٤٠٪) من سكان مخيم الحسينية للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق، لم يُسمح لهم بالعودة إلى منازلهم وممتلكاتهم من قبل الجيش النظامي حتى اللحظة.

يُشار إلى أن مخيم الحسينية للاجئين الفلسطينيين في ريف دمشق.

شهد يوم ١٦/آب - أغسطس / ٢٠١٥ بدء عودة بعض العائلات الفلسطينية إليه، وذلك بعد المنع الذي مارسه الجيش النظامي على سكانه النازحين عنه لما يقارب العامين.

أما من الجانب التعليمي فقد اشتكى أهالي مخيم الحسينية من تردي أوضاع أطفالهم التعليمية وسوء تحصيلهم العلمي، نتيجة الإهمال وعدم الاهتمام بهم، وعدم تبليغ الأهالي بالدورات والنشاطات التعليمية التي تقام في المدارس، مطالبين الأونروا ومدراء مدارس الحسينية بدعوة أولياء أمور الطلاب إلى اجتماع لإطلاعهم على المستوى التعليمي الذي وصل إليه أبناؤهم، والتواصل معهم وسماع شكواهم.

مخيم حندرات:

أبرز حدث شهده مخيم حندرات للاجئين الفلسطينيين في حلب خلال عام ٢٠١٧ سماح النظام السوري لأبناء المخيم بالدخول إليه يوم ٢٥/ حزيران - يونيو/ ٢٠١٧

بعد أشهر عديدة من خضوعه لسيطرة قواته، وأقام الأهالي صلاة العيد في مسجد المخيم بعد أن بادر بعضهم بترميم المسجد الذي تعرض لأضرار كبيرة جراء القصف، حيث أقيمت صلاة العيد لأول مرة منذ أحداث المخيم، وقد شارك في الصلاة أهالي المخيم النازحون عنه إلى حلب و مخيم النيرب.

إلى ذلك قال عدد من أبناء مخيم حندرات: «إن القنابل العنقودية المحرمة دولياً تملأ المخيم بسبب قصف الطائرات الروسية والسورية للمخيم خلال أحداث الحرب قبل أن يتم إخراج المجموعات المسلحة منه».

وحذر ناشطون أهالي المخيم من لمسها أوالاقتراب منها خوفاً من انفجار أنواع منها معروفة لذوي الاختصاص، محملين النظام المسؤولية عن وجود أعداد كبيرة منها في المخيم.

في غضون ذلك سادت حالة من التوتر والقلق بين أبناء مخيم حندرات القاطنين في الوحدة التاسعة في السكن الجامعي في مدينة حلب، بسبب صدور قرار يوم ١٤ - أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ بإخلائهم من السكن الجامعي، هذا القرار أرخى بسدوله الثقيلة على اللاجئين الذين تساءلوا عما سيؤول إليه مصيرهم في حال تنفيذ القرار.

وفي التفاصيل أمهل النظام السوري والمجموعات الموالية له حوالي ١٧ عائلة من سكان مخيم حندرات القاطنين في الوحدة التاسعة في المدينة الجامعية، مدة أسبوعين من أجل إخلاء الوحدة وإيجاد مسكن بديل عنها.

من جانبهم عبر الأهالي عن قلقهم وغضبهم من هذا القرار التعسفي على حد تعبيرهم، الذي لا يراعي أوضاعهم المعيشية والاقتصادية المزرية، مطالبين كافة الجهات المعنية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بإعادة إعمار مخيمهم

وعودتهم إلى منازلهم التي أجبروا على النزوح منها، على إثر الاشتباكات العنيفة التي اندلعت بين النظام السوري وقوات المعارضة السورية المسلحة، والتي انتهت بسيطرة قوات النظام السوري عليه.

بدورها نقلت صفحات إعلامية موالية للنظام السوري عن محافظ حلب إطلاقه وعوداً لإعادة إعمار البنية التحتية في مخيم حندرات في حلب، حيث سيتم العمل خلال شهر واحد وسيتم تأمين الكهرباء وخزانات الماء للمخيم فقط.

كما نقلت تلك الصفحات أنه سيتم تجهيز مدرستي مقطع البكارة والشاهر ومستوصف طبي وربطات خبز يومياً للعائدين إلى المخيم، إضافة إلى نقل مخلفات الحرب والدمار من المخيم، بحسب المحافظ.

وقالت تلك الصفحات إنه تم الاجتماع في أحد مراكز إيواء اللاجئين الفلسطينيين في حلب، وتم تسجيل أكثر من ٩٠ عائلة للذهاب إلى خلال أيام معدودة.

وفي السياق قام يوم ١٢ - تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ وفد من منظمة الصليب الأحمر الدولي بجولة في أرجاء مخيم حندرات بحلب، لمعرفة مستلزمات أهالي المخيم الذين قرروا ترميم منازلهم في المخيم والعودة إليه، بعد أن تم إجبارهم على إخلاء مركز إيواء السكن الجامعي في مدينة حلب.

أما من الجانب الإغاثي فقد وزعت مؤسسات إغاثية سويدية يوم ٢٣ / شباط- فبراير / ٢١٠٧ مساعداتها الغذائية على العائلات الفلسطينية والسورية المهجرة من مخيم حندرات في مدينة حلب شمالي سوريا.

مخيم النيرب:

شهد مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في حلب حالة من الاستقرار والأمان خلال عام ٢٠١٧، إلى ذلك عانى سكان مخيم النيرب من التشديد الأمني الذي فرضه الجيش النظامي ولواء القدس الموالي له حيث شن حملات دهم لمنازل أبناء المخيم واعتقل العديد منهم.

- في يوم ٦ - شباط / فبراير ٢٠١٧ اعتقل النظام السوري اللاجئ الفلسطيني «محمد أحمد زهراوي» مواليد(١٩٨٠) أحد أبناء مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في حلب، أثناء قدومه من مدينة اللاذقية التي يعمل بها مدرساً للغة العربية إلى مخيم النيرب لوداع عائلته قبل سفرها (لم شمل) إلى ألمانيا، و لم ترد أي معلومات أو أنباء عن مكان اعتقاله.
- يوم ٢١- شباط/فبراير ٢٠١٧ أقدم الأمن السوري على اعتقال الأستاذ الفلسطيني «محمد وليد رافع» مدير إعدادية عكا في مخيم النيرب بحلب، وذلك بعد مداهمة المدرسة وتفتيشها.
- يوم ٢١ - شباط/فبراير ٢٠١٧ فُقد الفلسطيني «عبدالله الخطيب» من أبناء مخيم النيرب أثناء ذهابه إلى مدينة حلب شمال سورية، ونوه ناشطون فلسطينيون، إلى أنه من المرجح أن يكون الأمن السوري اعتقله على أحد الحواجز في حلب، حيث تقوم قوات الأمن السوري والمجموعات الموالية لها على الحواجز بحملة اعتقالات بين الشباب في مدينة حلب.
- يوم ٣/١٦ / ٢٠١٧ أفرج الأمن السوري عن اللاجئ الفلسطيني السوري «عبد الناطور» من أبناء مخيم النيرب في حلب، وذلك بعد اعتقال دام لأكثر من شهرين.
- يوم ٨- أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ أفرج الأمن السوري عن الشاب الفلسطيني «محمد ماضي الخطيب» بعد خمس سنوات قضاها متنقلاً بين الأفرع الأمنية السورية، وهو من أبناء مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في حلب.
- يوم ٢٣- تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ أفرج الأمن السوري عن الشاب الفلسطيني «سامر عبد الحميد» أحد أبناء مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في حلب، بعد أن قام باعتقاله في مدينة حلب منذ أكثر من عشرين يوماً.

أبرز الأحداث:

- يوم ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٧ قتل «أحمد قدسية» أحد العناصر المحسوبة على اللجان الموالية للنظام في مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في حلب، نتيجة خلاف مع عائلة المشعور. كما أصيب اللاجئ «وحيد الأمين» في العقد الخامس من عمره بجروح خطيرة نتيجة تلك الاشتباكات، منوهاً إلى أن حالة من التوتر سادت في المخيم مما أدى إلى إغلاق المدارس والشوارع خوفاً من تجدد الاشتباكات.

- يوم ١٢ نيسان/أبريل/ ٢٠١٧ أصيب عدد من اللاجئين الفلسطينيين من أعضاء «لواء القدس» المحسوب على النظام السوري، أثناء قتالهم إلى جانب قوات النظام السوري في منطقة الزهراء بحلب، عرف منهم: أحمد بدر، هشام أبو حسن، وسيم عزام.
- يوم ٢٧ نيسان /أبريل / ٢٠١٧ نظم اللاجئون الفلسطينيون عدداً من الفعاليات التضامنية مع الأسرى الفلسطينيين الذين يخوضون إضراباً مفتوحاً عن الطعام في سجون الاحتلال الإسرائيلي.
- يوم ٣٠ – أيار/ مايو ٢٠١٧ أصيب الفلسطيني «حمادة دكور» من أبناء مخيم النيرب، أحد عناصر لواء القدس بجراح خلال مشاركته القتال إلى جانب قوات النظام السوري في مدينة تدمر.
- يوم ١٨/ آب - أغسطس/ ٢٠١٧ استيقظ سكان مخيم النيرب على أصوات انفجارات ضخمة هزت أرجاء المخيّم، مما أثار الخوف والذعر بين الأطفال والنساء، تبين لاحقاً أن الصوت العنيف ناجم عن انفجارات في مستودع للذخيرة تابع لمجموعة «لواء القدس» الموالية للنظام السوري جانب مقبرة الشهداء من جهة أتوستراد الراموسة.
- يوم ٢٦- أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ أصيب سكان مخيم النيرب بحالة من الخوف والذعر جراء سقوط صاروخ بالقرب من مقبرة الشهداء من جهة منطقة الراشدين وحي جمعية الزهراء التي تسيطر عليهما فصائل المعارضة المسلحة غربي مدينة حلب، لم يسفر عن وقوع إصابات بين المدنيين.

الوضع المعيشي:

عانى سكان مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في حلب من أزمات اقتصادية ومعيشية خانقة جراء استمرار الصراع الدائر في سورية، وما زاد من معاناتهم صعوبة الحصول على رغيف الخبز، نتيجة عدم التزام أصحاب الأفران التي تصلهم كميات وافرة من الطحين بالضوابط والقوانين وبيعهم الخبز بكميات كبيرة لجهات مجهولة مما يحرم الأهالي من الحصول على الخبز.

ويتجمع المئات من الأهالي يومياً ولساعات طويلة أمام الأفران، للحصول على ربطة خبز، هذا الخبز الذي يعتبر قوتهم اليومي.

من جانبهم عزا أبناء مخيم النيرب سبب الأزمة إلى سوء آلية البيع، وإلغاء مراكز توزيع الخبز للأهالي، والازدحام الشديد على أفران المخيم جراء توافد أهالي القرى المجاورة لهم (قرية النيرب – تل شعيب – جبرين) على الرغم من وجود أفران في بلداتهم، منوهين إلى أن أصحاب الأفران في تلك المناطق يأخذون كميات وافرة من الطحين تسد احتياجات السكان، إلا أنهم يقومون ببيعها إلى جهات غير معلومة.

وطالب الأهالي من الحكومة السورية والجهات المعنية بتوفير مادة الخبز «لأنها ضرورية لهم ولا يمكن الاستغناء أو الاستعاضة عنها بمادة أخرى»، كما طالبوا بزيادة مخصصات أفران المخيم من مادة الطحين، ومحاسبة أصحاب الأفران الذين لا يهمهم سوى الربح المادي، ومراقبة أفران بلدات جبرين وقرية النيرب، ووضع حد لبيع الخبز من أفران المخيم بكميات كبيرة لجهة مجهولة، وإعادة عمل مراكز توزيع الخبز للأهالي.

فيما اشتكى أهالي مخيم النيرب أيضاً من أزمة مواصلات خانقة بسبب توقف معظم الحافلات ووسائل النقل عن العمل بسبب شح مادتي البنزين والديزل وغلاء أسعارهما في حال توفرهما.

في حين عانى سكان المخيم من انتشار الحشرات الضارة والقوارض والروائح الكريهة، نتيجة قيام المزارعين باستخدام المياه الآسنة لسقاية أراضيهم المجاورة للمخيم، مما قد يهدد الصحة العامة، ويسبب أضراراً بيئية وأخطاراً صحية على القاطنين في تلك المنطقة.

وبدورهم ناشد أهالي المخيم جميع الجهات المعنية والمسؤولين في وكالة الأونروا بحلب، بالعمل على إيجاد حل لمشكلتهم، من خلال البدء بتنفيذ عملية رشٍّ للمبيدات المضادة للحشرات، ووضع آلية للقضاء على القوارض التي باتت تشكل هاجساً بالنسبة لهم.

كما حذروا من انتشار مرض (حبة حلب) اللشمانيا أو ما يسمى «ذبابة الرمل» والذي يعتبر من الأمراض الخطيرة التي تنتشر في مدينة حلب لأن اللشمانيا يعتبر مرضا طفيلي المنشأ ينتقل عن طريق قرصة ذبابة الرمل.

إلى ذلك شهدت حارات وأزقة مخيم النيرب ظاهرة انتشار الدراجات النارية التي باتت تشكّل خطراً حقيقياً على حياة سكان المخيم، فقد سُجّلت العديد من الحوادث المرعبة بسبب عدم الالتزام بمعايير الأمانة والسلامة، والسرعة الجنونية التي يقود بها سائقو الدراجات النارية في أزقة وحواري مخيم النيرب دون مراعاة لوجود أطفال ونساء وشيوخ في تلك الأزقة.

فمنذ اندلاع الحرب في سورية عام ٢٠١١، سادت الفوضى وتفشت البطالة وازدادت رقعة الفقر في أوساط الشباب، الذين اضطروا لقبول أي فرصة عمل تؤمن لقمة المعيشة لهم ولأسرهم، فالتحق العديد من الشبان للتطوع في اللجان الشعبية ولواء القدس الموالي للنظام السوري، وبهذا ضمن هؤلاء أن أحداً لن يحاسبهم أو يلجم جنونهم لأنهم يمثلون السلطة في المخيم، لذلك بادروا إلى تنظيم سباقات داخل حارات المخيم وفي (شارع الموت) الواقع في منطقة الشارع الجديد قرب سكة القطار، والذي اكتسب اسمه بعد تزايد أعداد جرحى الدراجات النارية فيه.

من جانبهم حمّل الأهالي لواء القدس الذي يسيطر على المخيّم مسؤولية الفلتان الأمني والاستهتار بحياة المدنيين، خاصة أن العديد من سائقي الدراجات النارية هم عناصر من لواء القدس، كما طالبوا بوضع آلية للمراقبة ومحاسبة هؤلاء المتهورين.

وتشير إحدى المصادر الإعلامية إلى أنه سجل إصابة ما يقارب /١٢/ شخصاً في شهر تموز من العام ٢٠١٧ معظمهم من الأطفال، نتيجة تعرضهم لحوادث بالدراجات النارية.

من جانبها قامت بلدية حي النيرب، يوم ٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧، بإزالة بعض السواتر الترابية عن مداخل المخيم وحي النيرب، وذلك تمهيداً لعودة حركة المواصلات عبر هذا الطريق.

مخيم جرمانا:

عاش أهالي مخيم جرمانا حالة من الاستقرار النسبي، خلال عام ٢٠١٧ لم يعكر صفو ذلك الاستقرار سوى سقوط ٥ قذائف هاون يوم ٢١ – تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ على حي أبو نوري وحي التحرير، ما أسفر عن إصابة شخصين من أبناء المخيّم كما خلف القصف أضراراً مادية في منازل الأهالي وحالة خوف بين السكان. وأشار أبناء المخيم إلى أن مصدر تلك القذائف مجموعات المعارضة المسلحة في ريف دمشق، حيث تجري العمليات العسكرية والقصف في عدة مناطق في ريف دمشق.

من الناحية المعيشية عانى أهالي مخيّم جرمانا من عدم توفر الخدمات الأساسية وخدمات البنى التحتية. ومن ارتفاع إيجار المنازل نتيجة ازدياد الطلب عليها، نظراً إلى استيعاب المخيم لعشرات الآلاف من النازحين من مناطق مجاورة، ما فرض على السكان العيش في ظروف خانقة، وارتفاع نسب البطالة في وقت تقلّ فيه المساعدات المقدمة من الهيئات الخيرية والأونروا، التي يشكو الأهالي أنها لا تغطي إلا اليسير من تكاليف حياتهم.

يذكر أن مخيم جرمانا لم ينخرط مباشرةً بالأحداث الدائرة في سورية، بحكم موقعه القريب من مناطق تحكّم النظام بالعاصمة. إلا أنه شهد ويشهد سقوط قذائف في محيطه، نتيجة قربه من طريق مطار دمشق الدولي ومنطقة الغوطة الشرقية.

مخيم خان دنون

حالة من الاستقرار الأمني عاشها مخيّم خان دنون الذي يقع على مسافة ٢٣ كيلومترا جنوب العاصمة السورية دمشق خلال عام ٢٠١٧، إلا أن سكانه عانوا من تأزّمٍ خطير للأوضاع المعيشية فيه نتيجة انعكاسات الحرب الدائرة في سورية، فقد اشتكوا منذ بداية الأحداث في سورية، أزمة في تأمين وسائط النقل من وإلى المخيم حيث بات التنقل من مخيم خان دنون والعودة إليه أحد المشاكل التي لا يستهان بها في حياة سكانه، فقد ينتظر أي موظف أو طالب عدة ساعات للوصول إلى مكان عمله، بالإضافة إلى المنغّصات الأخرى من مصروف يكاد يصل إلى ربع الراتب أو أكثر، عدا عن مزاج السائقين المتقلب.

فيما يعاني الطلاب والموظفون من عدم توفر حافلات (الميكروباصات) التي تقلهم إلى مكان عملهم ومدارسهم وجامعاتهم، إضافة إلى استغلال سائقي الحافلات ورفع أجرة النقل وفرضهم خط سير الحافلة بما يتوافق مع أهوائهم، فأغلب الحافلات تصل فقط إلى بلدة الكسوة، وعندها يضطر الأهالي الى أخذ وسيلتين أو أكثر للوصول إلى مكان عملهم ما يشكل عبئا مادياً ووقتاً طويلاً.

من جانبهم أكد أهالي المخيم أنهم قدّموا العديد من الشكاوى إلى الجهات المعنية والفصائل الفلسطينية والحكومية، إلا أن شكواهم ذهبت أدراج الرياح، مضيفين أن الكثير من مسؤولي الفصائل و القوى السياسية تأتي لحضور المهرجانات و إلقاء الكلمات المشيدة بصمود الأهالي، مشددين على أنه كان من الأفضل أن يأتي المسؤولون ليشاهدوا معاناة الأهالي اليومية وإيجاد حلول سريعة لها.

كما شهد مخيم خان دنون أزمة في تأمين المياه، حيث تعاني أحياء كثيرة داخل المخيم من انقطاع المياه كحارات و منازل أرض العقاد و حارات الملجأ القديم و بعض حارات وأزقة المخيم القديم، وشارع اللد، وشارع أريحا و بعض الحارات القريبة من خزان المياه الجديد، مما يضطر قاطنيها إلى شراء الماء عبر الصهاريج، مما ضاعف من معاناتهم الاقتصادية.

بدورهم طالب سكان المخيم الذين عانوا في وقت سابق من انقطاع المياه عن منازلهم بسبب اختلاط مياه الشرب بمياه المجارير وحدوث تلوث كبير في شبكة المياه، الجهات الحكومية ووكالة الأونروا العمل على حل هذه المشكلة بأسرع وقت.

من جانبها استطاعت الهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني التي أخذت على عاتقها حل أزمة المياه في مخيم خان دنون، من خلال حفر بئرين ارتوازيين وذلك ضمن مشروعها الخيري الذي أطلقته سابقاً تحت عنوان «سقيا الخير».

مخيم السيدة زينب:

يشكو سكان مخيم السيدة زينب من أزمات اقتصادية متعددة أبرزها ارتفاع أسعار المواد الغذائية إضافة إلى نقص العديد من المواد الأساسية كالخبز والمحروقات، كما يعاني الأهالي من انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة.

مخيم العائدين حمص:

حالة من الهدوء شهدها مخيم العائدين بحمص خلال عام ٢٠١٧، عكر صفوها حملات الدهم والاعتقال التي يقوم بها الأمن السوري بين الحين والآخر، تحت ذرائع مختلفة، حتى تحول المخيم إلى معتقل كبير يتحكم فيه الأمن السوري يميناً وشمالاً بحسب وصف أحد أبناء المخيم. وتشير إحصائيات مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية أن (١٨٧) من أبناء مخيم العائدين لا يزال الأمن السوري يتكتم على مصيرهم وأماكن اعتقالهم، فيما لا تتوفر إحصائيات دقيقة عن عدد المعتقلين في سجون قوات المعارضة السورية.

في السياق قام الأمن السوري خلال عام ٢٠١٧ بعدة حملات دهم لمنازل أبناء المخيم، حيث استدعت الأجهزة الأمنية السورية يوم ٢٨/ ٩/ ٢٠١٧ عدداً من نساء ورجال المخيم للتحقيق معهم، اعتقل على إثرها ٤ نساء عُرف منهن الممرضة «سحر عقاد» وهي إحدى ممرضات مشفى بيسان التابع للهلال الأحمر الفلسطيني في المخيم إلى جانب ٣ نساء، تم تحويلهن إلى دمشق دون معرفة تهمهمن وأسباب الاعتقال

كما أقدم الأمن السوري يوم ٢٠١٧/١١/٤ على اعتقال لاجئتين فلسطينيتين تتحفظ مجموعة العمل على ذكر اسميهما خوفاً على حياتهما وحياة أفراد عائلتهما، من منزلهما في مخيم العائدين بحمص، حيث تم اقتيادهما إلى جهة غير معلومة.

وفي السياق أفرج الأمن السوري عن عدد من أبناء مخيم العائدين بحمص خلال عام ٢٠١٧ هم:

- يوم ٢٣ – كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ أفرج الأمن السوري عن اللاجئ الفلسطيني «غريب محمد غريب» من أبناء مخيم العائدين بحمص، وذلك بعد اعتقال دام لحوالي سنتين وثلاثة أشهر. علماً أنه اعتقل يوم ٤ / ١١/ ٢٠١٤ من قبل عناصر حاجز دوار السرياتيل جانب الملعب البلدي التابع للجيش النظامي.
- يوم ١٦ – نيسان/ أبريل ٢٠١٧ أفرجت الأجهزة الأمنية السورية عن الشاب الفلسطيني «أمجد هدبة» بعد اعتقال دام نحو سنتين قضاهما في السجون، وهو من أبناء مخيم العائدين في حمص.
- يوم ١ – حزيران/ يونيو ٢٠١٧ أُفرج عن الفلسطيني «محمد حسان مصطفى سلايمة» من سكان مخيم العائدين بحمص، ومن عناصر جيش التحرير الفلسطيني بعد صفقة تبادل بين قوات النظام وجيش الإسلام في ريف دمشق.
- يوم ٣ – تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ أفرج الأمن السوري عن الفلسطيني «مؤيد إدريس» من سكان مخيم العائدين بحمص.

مخيم العائدين حماة:

حالة من الهدوء نعم بها أهالي مخيم العائدين بحماة لم يعكر صفوها إلا حملات الدهم والاعتقال التي يشنها الأمن السوري بين الفينة والأخرى مما يثير الهلع والرعب لديهم بسبب خوفهم على أبنائهم من الاعتقال التعسفي، ومن جهة أخرى لا يزال يعاني سكان المخيم من تدهور الأوضاع المعيشية بشكل كبير، إضافة إلى تفاقم أزمات الكهرباء والمحروقات والخبز وارتفاع أسعار المواد الأولية بشكل كبير.

وتتركز معاناة الأهالي في الجانب الاقتصادي بسبب البطالة وغلاء أسعار المواد التموينية والمعيشة بشكل عام إضافة إلى أزمات في تأمين المحروقات.

مخيم الرمل اللاذقية:

رغم الهدوء النسبي الذي ينعم به مخيم الرمل في اللاذقية إلا أن حالة من عدم الارتياح وعدم الشعور بالأمان تسري بين سكانه نتيجة التشديد الأمني على مداخل ومخارج المخيم، والتخوف من حملات الدهم والاعتقال التي يقوم به الأمن السوري بين الفينة والأخرى.

اقتصادياً يشكو سكان المخيم من ضيق الحال وغلاء الأسعار وشح المواد الغذائية و انتشار البطالة إضافة إلى ارتفاع إيجارات المنازل بشكل كبير، ويذكر أن المخيم يستقبل العشرات من العائلات التي نزحت من المخيمات الفلسطينية الأخرى.

التجمعات الفلسطينية

دمشق وريفها:

قدسيا:

عاشت حوالي (٦) آلاف عائلة فلسطينية نازحة إلى بلدة قدسيا بريف دمشق ظروفاً معيشية قاسية، بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة من إيجارات المنازل وغلاء المعيشة وانتشار البطالة من جهة واستغلال بعض أصحاب المنازل من جهة أخرى.

فقد شهدت أسعار إيجارات البيوت ارتفاعاً جنونياً بعد فتح طريق قدسيا وفك الحصار عنها، حيث كانت تتراوح أجرة البيوت من (مجّاناً) إلى ٢٥ ألف ليرة (٥٠$) كأحسن البيوت، ثم إلى ٣٠ ألفاً ليرة سورية للبيت الفارغ، و٧٠ ألفاً للبيت المفروش (كمعدل وسطي).

ارتفاع إيجارات المنازل جعل الحال عند العائلات الفلسطينية سيئاً، فقد عمد بعض أصحاب البيوت الذين كانوا يمتنّون للمستأجرين بالجلوس في بيوتهم لحمايتها باتوا عكس ذلك، فطلبوا من الناس الخروج بحجة ما، والهدف منه رفع إيجار البيت،

من جانبها فضلت بعض العائلات حال الحصار التي استمرت لعامين ونيّف في قدسيا على وضع البلدة الآن، حيث أصبحت مهمّة إيجاد بيت هي الأصعب هذه الأيام بسبب تدفق الناس للمنطقة التي تعد أرخص إيجاراً من العاصمة، وفي شهور الحصار كان شراء الحاجات الضرورية الغذائية بسعر مضاعف أقل تكلفة من إيجارات البيوت حالياً.

تجمع حطين

لايزال المئات من أهالي تجمع حطين في منطقة برزة بدمشق، يشتكون من أزمات وأوضاع إنسانية قاسية، جراء انعكاس تجليات الحرب الدائرة في سورية على أوضاعهم المعيشية، فيما حافظ التجمع على الحياد رغم قربه جغرافياً من قلب الأحداث واستطاع سكانه تجنب الانخراط بالأحداث الدائرة في سورية، رغم محاولات البعض تشكيل لجان أمنية إلا أن الأهالي رفضوا ذلك بشدة ومنعوا تسليح أي شخص.

منطقة نهر عيشة:

تغريبة جديدة عاشتها العائلات الفلسطينية النازحة من مخيم اليرموك ومنطقة حيّ الحجر الأسود إلى منطقة حيّ نهر عيشة التابع لمحافظة دمشق خلال عام ٢٠١٧ نتيجة تعرضها لخطر إخلاء المنازل التي قامت باستئجارها أثناء سيطرة قوات المعارضة السورية المسلحة على الحي وبقائهم مشردين بالشوارع والخيم، بسبب الإنذارات التي وصلتهم من الأمن السوري والتي تدعوهم لإفراغ بيوت عائلة المجاريش التي يقطنونها لأن أصحابها سيعودون إلى منازلهم بعد أن أبرموا اتفاق مصالحة مع النظام السوري.

من جانبها طالبت العائلات الفلسطينية كافة الأطراف العمل على إعادتهم إلى منازلهم في مخيم اليرموك بأسرع وقت ممكن، مشددين على أنه على السلطة والفصائل الفلسطينية والأونروا التحرك لإيجاد حل لمشكلتهم، وتأمين مراكز إيواء لهم، أو إعطائهم بدل إيجار لحين حل أزمتهم.

يُذكر أن حيّ نهر عيشة، أو كما سمّته محافظة دمشق «حي السيدة عائشة»، مكتظ بالنازحين من مخيّم اليرموك وحيّ الحجر الأسود، وهو منطقة مزدحمة بالسكان، قسّمه الأوتوستراد الدولي إلى قسمين: الأول غربي، ملاصق لبساتين كفرسوسة وداريا، والثاني شرقي، أقرب إلى حيّ البوابة الواقع في ساحة الأشمر المؤدية إلى حيّ القدم.

الذيابية:

سمح النظام السوري خلال عام ٢٠١٧ بعودة المئات من أهالي بلدة الذيابية بريف دمشق إلى منازلهم وممتلكاتهم، إلا أن السكان عاشوا هاجس الخوف الدائم بسبب القبضة الأمنية التي فرضتها قوات النظام على المنطقة والتغيير الديموغرافي لها،

فقد أكد لاجئون فلسطينيون يوم ١٧ – شباط / فبراير ٢٠١٧، أنه وبعد عودة النازحين من فلسطينيين وسوريين إلى منازلهم في منطقة الذيابية بريف دمشق، تفاجؤوا بوجود عائلات محسوبة على النظام السوري تستولي على بيوتهم، منوهين إلى أن العائلات من الطائفة الشيعية.

واتهم اللاجئون الفلسطينيون، النظام السوري ومجموعاته الطائفية الموالية له في ريف دمشق، بجلب عائلات موالية له وعائلات مقاتلين مع النظام، وإسكانهم في منازل تعود ملكيتها للاجئين فلسطينيين وسوريين، وأعرب اللاجئون عن غضبهم من استغلال النظام فترة نزوحهم عن المنطقة منذ قرابة أربع سنوات واقتحام منازلهم.

وقال اللاجئون: «إن العائلات التي استولت على منازلهم رفضت الخروج منها، واكتفوا بالقول: إن النظام هو صاحب القرار في ذلك وهو المسؤول عن القضية»، فيما استطاع بعض العائدين إلى المنطقة من دخول منازلهم واقتسامها مجبرين مع العائلات الموالية للنظام.

وكان النظام السوري قد فتح الطريق لعودة أهالي منطقة الذيابية التي تقطنها عشرات العائلات الفلسطينية يوم ٦ فبراير/شباط ٢٠١٧، بعدما سيطر عليها أواخر عام ٢٠١٣، بعد قصفها وحرقها، ومنذ ذلك الحين لم يفتح النظام الطريق لعودة الأهالي إليها بذريعة إعادة الإعمار وترميم البنية التحتية.

يشار إلى أن مجموعة العمل وثقت خلال أحداث الحرب، سقوط (٩) ضحايا فلسطينيين من أبناء منطقة الذيابية بريف دمشق، قضوا بسبب القصف والاشتباكات والإعدام الميداني.

غوطة دمشق:

باتت حياة أكثر من (٢٥٠) عائلة فلسطينية سورية في منطقة الغوطة الشرقية خلال عام ٢٠١٧ مهددة بشكل مباشر، بسبب ارتفاع حدة أعمال القصف والحصار التي ينفذها النظام السوري على أحياء غوطة دمشق.

حيث منع دخول المواد الغذائية والطبية إلى تلك الأحياء، ووفقاً لما ورد لمجموعة العمل فإن العائلات تتوزع على بلدات «دوما» و«زملكا» و«حزة» و«حمورية» التي تتعرض لقصف متكرر، بالإضافة لما تعانيه البلدات من نقص حاد في المواد الغذائية والطبية بسبب الحصار، مما دفع المؤسسات الإغاثية والطبية لإطلاق العديد من نداءات الاستغاثة خصوصاً بعد تفشي نقص التغذية في صفوف العشرات من الأطفال.

من جانبهم جدد الأهالي مطالبتهم عبر مجموعة العمل جميع الجهات الدولية وعلى رأسها «الأونروا»، والجهات الرسمية الفلسطينية والسفارة الفلسطينية في دمشق، ومنظمة التحرير، والمؤسسات الإغاثية العربية والأوروبية العمل على وضع حد لمعاناتهم وإيصال المساعدات الإغاثية العاجلة إليهم.

جنوب سورية:

شهدت المناطق الجنوبية من سورية ومناطق تجمع اللاجئين الفلسطينيين حالة توتر كبيرة نتيجة محاولة قوات النظام اقتحام تلك المناطق، حيث تدور اشتباكات عنيفة بالأسلحة الثقيلة بين قوات النظام ومجموعات المعارضة تزامن ذلك مع قصف مدفعي من قبل قوات النظام استهدف أحياء درعا البلد ومخيم درعا وحي طريق السد.

المزيريب

عانى اللاجئون الفلسطينيون في محافظة درعا عموماً ومناطق تجمع اللاجئين الفلسطينيين خصوصاً، (مخيم درعا - تجمع المزيريب - وجلين) غياباً تاماً لمقومات الحياة، ويعتبر انقطاع الماء والكهرباء عن تلك المناطق أبرز أشكال المعاناة، فيما تدهور الوضع الإنساني والصحي جنوب سورية خلال عام ٢٠١٧ بسبب حصار الجيش النظامي الذي يمنع دخول أي نوع من الدواء والمستلزمات الطبية، والقصف المتواصل واستهداف الجيش النظامي للمشافي الميدانية، يضاف إلى ذلك منع السلطات الأردنية اللاجئين الفلسطينيين من دخول أراضيها للعلاج.

فيما اتهم اللاجئون الفلسطينيون في ريف درعا، جنوب سورية، حواجز النظام السوري بعرقلة ومنع إدخال المساعدات الغذائية المقدمة لهم من وكالة الغوث الأونروا، وقالت مجموعة العمل إن صعوبات كبيرة يعاني منها الفلسطينيون خلال محاولات وصولهم لاستلام كرتونة المعونات من مركز الأونروا في مركز محافظة درعا، نتيجة منع حواجز النظام السوري إدخال تلك المساعدات بعد استلامها مما يجبر بعض اللاجئين بيعها بأبخس الأسعار.

من جانبهم امتنع العديد من اللاجئين الفلسطينيين عن الذهاب لاستلام المعونات المالية والغذائية المقدمة من «الأونروا» ومنظمة التحرير، خوفاً من اعتقال الأمن السوري لهم.

حيث تعرّض العديد من اللاجئين الفلسطينيين من أبناء مخيمات درعا والمزيريب وجلين وغيرها للتدقيق الأمني والملاحقة والاعتقال، وخاصة إذا كانوا مطلوبين للأمن السوري أو للتجنيد الإجباري في جيش التحرير الفلسطيني الموالي للنظام السوري.

وبدورهم طالب أهالي بلدة المزيريب وكالة «أونروا» تقديم خدماتها داخل البلدة وذلك بسبب الصعوبات التي تواجه الأهالي بالوصول إلى مركز مدينة درعا حيث توجد مكاتب الوكالة.

وبحسب الأهالي فإن وصولهم إلى مكاتب وكالة «أونروا» في درعا هو أمر في غاية الخطورة حيث يتهدد خطر الاعتقال جميع أبناء البلدة خصوصاً الشباب.

إلى ذلك عانى أهالي بلدة المزيريب من نقص حاد في مياه الشرب، وذلك بعد جفاف البحيرة التي كانت تغذي السكان في المنطقة، نتيجة كثرة حفر الآبار الارتوازية حولها فقد فاق عدد الآبار المئة بئر، هذا إضافة إلى استغلال أصحاب الآبار الذين أصبحوا يتحكمون بأسعار وأجور تعبئة المياه فكانت سلعة مربحة لهم على حساب السكان.

أما إغاثياً فقد واصلت هيئة فلسطين الخيرية (هيئة فلسطينيي سورية) تقديم مساعداتها الإغاثية والعينية للاجئين الفلسطينيين جنوب سورية عموماً وبلدة المزيريب شمال غرب مدينة درعا التي يقطنها حوالي (١٧٠٠) عائلة فلسطينية خصوصاً، حيث قدمت الهيئة منذ شهر شباط – فبراير الجاري ولغاية إعداد التقرير (٥٠) وصفة طبية مجانية للمرضى من تجمع المزيريب، كما وزعت بالتعاون مع فاعلي خير محليين ٥ آلاف ل.س لـ (٥٥) يتيماً كمساعدة شهرية، بالإضافة لمبلغ (٢٥٠٠) $ كفالة أيتام مقدمة من مؤسسة شروق الشمس.

ووزعت الهيئة بالتعاون مع مؤسسة صحابة سورية يوم ٦ / كانون الثاني - يناير / ٢٠١٧ مساعدات غذائية على ١٠٠عائلة مهجرة بسبب الحرب، حيث تعيش العائلات في خيام منتشرة بالعراء في كل من مناطق المزيريب والفوار والعجمي.

أما في يوم ١٧ - آذار/ مارس ٢٠١٧ وزعت هيئة فلسطين الخيرية في بلدة المزيريب جنوب سورية سلالاً غذائية على ما يقارب (١٥٠) عائلة متواجدة في المخيم، و(١٠٠) سلة غذائية على المهجرين من منطقة حوض اليرموك، وذلك بالتعاون مع هيئة علماء فلسطين بالخارج وصحابة الأقصى. هذا إضافة إلى توزيع السلات الغذائية واللحوم على الأهالي.

اختطاف واعتقال:

سادت حالة من الهلع والخوف بين أبناء بلدة المزيريب خلال عام ٢٠١٧، نتيجة تكرر حالات الخطف والاعتقال التي تعرض لها أبناء البلدة من قبل مسلحين مجهولي الهوية، ففي يوم ٣١- تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ قام مجهولون باختطاف اللاجئ الفلسطيني «منهل حمايده» (٤٠ عاماً) من أبناء بلدة المزيريب في درعا جنوب سورية، على طريق المزيريب تل شهاب، حيث طالبوا ذويه بدفع مبلغ ٢٠٠ ألف دولار مقابل إطلاق سراحه، وبعد أن تدخل عدد من الوجهاء وأصحاب النفوذ في البلدة أفرج المسلحون عنه يوم ٢٩- تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧.

أما في يوم ١٩ - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧ قامت مجموعة مجهولة باختطاف اللاجئ الفلسطيني «أحمد محمد السيطري» من أبناء بلدة المزيريب في درعا جنوب سورية، على مرأىً من أعين الناس وحتى اللحظة لم ترد أنباء أو معلومات عنه.

كما اشتكى أهالي بلدة المزيريب من حملة الاعتقالات التي تطالهم أثناء خروجهم من البلدة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري، حيث سجل يوم ١٩ - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧ اعتقال الطفل الفلسطيني «محمد هاني ربيع السيطري» (١٦ عاماً) من أبناء بلدة المزيريب جنوب سورية، من قبل قوات النظام السوري أثناء مروره على حاجز خربة غزالة، واقتياده إلى جهة غير معلومة وحتى لحظة تحرير التقرير لم ترد أي معلومات عنه.

من جانبها كشفت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية أنها وثقت أسماء (١٣) معتقلاً فلسطينياً من أبناء تجمع المزيريب بدرعا في سجون النظام السوري لايزال مصيرهم مجهولاً حتى اللحظة، إلى جانب أكثر من (١٦٠٠) لاجئ فلسطيني.

الجانب التعليمي:

بحالة من التراجع شهدها قطاع التعليم في بلدة المزيريب نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية في البلدة واستمرار القصف والاشتباكات ومحاولات الاغتيال والتفجير، ففي يوم ٢٦ – كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧ احتج معلمو مدارس «الأونروا» في المزيريب على آلياتها في تعيين المدرسين، حيث وصلت رسائل لمجموعة العمل تحت عنوان «قبول هنا - مرفوض هناك»، «وكالة الغوث الدولية في سورية - عذراً ولكن لا مجيب (لمن تنادي)»، من مدرسّي مدارس وكالة الأونروا في المزيريب جنوب سورية، يحتجون فيها على آليات الوكالة في تعيين المدرسين في المدارس.

وتساءل المدرسون: «لماذا لم تندرج أسماؤهم في قوائم المعلمين الذين تم تثبيتهم، ولماذا تم تثبيت مدرسين لم يعينوا على أساس المسابقات، في حين تم تثبيت مدرسين تعينوا عام ٢٠١٧ ومن تعين ودرّس عام ٢٠١١ لم يثبت في عمله؟».

وأضاف المعلمون في رسائلهم: «أن وكالة الأونروا في فرع دمشق ثبتت (٢٠٥) مدرّسين في عملهم، بينما في مدراس درعا ثبتت (١٢) معلماً فقط وفي المزيريب لم يثبت أحد من المدرسين في عمله، مشيرين إلى أن المزيريب يضم أكبر مدارس وكالة الغوث في درعا حيث فيها ٤ مدارس (عين الزيتون- قدس- ترعان- العباسية)».

من جانبها ردت الأونروا على ذلك من أنه لا يتوفر شواغر في المنطقة، إلا أن مدرسي المزيريب قالوا إن كلامها غير صحيح، وطالبوها بإعادة دراسة حالاتهم ومعالجة مشاكلهم والرد على تساؤلاتهم».

تجدر الإشارة إلى أن عدداً من موظفي الأونروا في المزيريب قضوا بسبب قصف قوات النظام، منهم «حورية أحمد الصيد» التي تبلغ من العمر خمسين عاماً حيث عملت كرئيسة للممرضات في المركز الصحي التابع للأونروا في المزيريب بدرعا، وقضت بعد إصابتها بشظية نتجت عن انفجار بالقرب من مدرسة عين الزيتون التابعة للوكالة.

وقضت اللاجئة «سوزان غزازوة»، ٥٧ عاماً، بعد أن أصابت قذيفة منزلها الواقع في منطقة شمال الخط في درعا، حيث عملت سوزان كمعلمة في مدرسة العباسية التابعة للأونروا في منطقة المزيريب.

كما تعرضت مدارس الأونروا في المزيريب للقصف مما خلف دماراً كبيراً فيها، وقضاء عدد من الطلاب، ففي يوم ٢٠١٤/٢/١٨ ارتكبت قوات النظام مجزرة مروعة في التجمع جراء القصف بالبراميل المتفجرة الذي استهدف مدرسة عين الزيتون التابعة لوكالة الأونروا والمستوصف الصحي التابع لها، وذلك أثناء تواجد الطلاب داخل المدرسة، ما أدى إلى سقوط أكثر من (١٥) ضحية فلسطينية، وفي يوم الأحد ٢٠١٤/٢/٩ تعرض التجمع لانفجار كبير نتيجة إلقاء الطيران الحربي برميلا متفجرا بالقرب من مدرسة «ترعان» التابعة للأونروا أدى إلى إصابة حوالي ٤٠ طالباً بالإضافة لأربعة من موظفي المدرسة.

أبرز الأحداث:

- يوم ٢٠ – كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ استهدفت الطائرات الحربية، بلدة المزيريب جنوب سورية، بغارتين جويتين استهدفتا المنطقة الشرقية من البلدة.
- يوم ١٢ – شباط / نوفمبر ٢٠١٧ تعرضت بلدة المزيريب، لقصف مدفعي بقذائف الهاون من جانب الجيش النظامي، مما أحدث خراباً في المنازل وأثار حالة قلق وتوتر بين اللاجئين الفلسطينيين في البلدة.
- يوم ١٩ – شباط / نوفمبر ٢٠١٧ شنّت الطائرات الحربية غارة جوية على بلدة المزيريب اقتصرت أضرارها على الماديات.
- يوم ١٩ – شباط / نوفمبر ٢٠١٧ استهدفت قوات النظام السوري بلدة المزيريب بريف درعا الغربي، جنوب سورية، بالبراميل المتفجرة.
- كما قصفت أطراف البلدة بقذائف الهاون، مما أدى إلى قضاء اللاجئ الفلسطيني «زياد سليمان الرماح» (٣٦) عاماً من عشيرة السيطرية، وأصيب الأهالي وخاصة الأطفال والنساء بحالة فزع كبيرة.
- يوم ١١ – نيسان / أبريل ٢٠١٧ أصيب عدد من المدنيين في بلدة المزيريب عُرف منهم اللاجئ الفلسطيني «إبراهيم أحمد

صالح» (٣٥ عاماً)، من عشيرة السيطرية، إثر عملية اغتيال قائد كتيبة مغاوير الجولان «مثنى عجاج الساعدي» التي أقدم مجهولون على تنفيذها عبر إطلاق النار عليه من سيارة نوع (كيا ريو)، مما أسفر عن مقتله وإصابة عدد من أبناء البلدة.

- يوم ١٨ – أيار / مايو ٢٠١٧ استهدفت قوات النظام السوري بلدة المزيريب بريف درعا الغربي، بثماني قذائف هاون طالت أماكن متفرقة من البلدة، أدت إلى مقتل سوري من أبناء الجولان.
- يوم ٢٨ – حزيران/ يونيو ٢٠١٧ تعرض تجمع المزيريب لقصف ليلي بالصواريخ والقذائف الثقيلة تسببت باندلاع حرائق.
- يوم ١/ تموز / يوليو ٢٠١٧ استهدفت طائرات النظام السوري بلدة المزيريب بأربع غارات جوية، أدت إلى سقوط عدد من الضحايا.
- يوم ٣ - آب / أغسطس ٢٠١٧ انفجرت عبوة ناسفة في سيارة أحد المدنيين في بلدة المزيريب جنوب سورية، حيث تم زرع العبوة من قبل مجهولين، مما أحدث أضراراً مادية ولم تفد الأنباء عن وقوع ضحايا.
- يوم ٣ – تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧ شنّ تنظيم داعش، هجوماً استهدف فصائل المعارضة السورية المسلحة المتواجدة بمعمل الكنسورة في بلدة المزيريب بريف درعا، مما تسبب بانفجار عنيف أسفر عن وقوع عدد من الجرحى.
- يوم ٢٧ – تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٧ أقدم تنظيم «داعش» المتواجد في أطراف بلدة المزيريب جنوب سورية تحت ما يسمى لواء خالد على اختطاف ثلاثة شبان من أبناء البلدة مما أثار حالة من التوتر والقلق في صفوف الأهالي.

تجمع جلين:

عاش اللاجئون الفلسطينيون القاطنون في تجمع جلين الذي يقع شمال غرب مركز مدينة درعا على مسافة ٢٥ كم ويقطنه حوالي (٧٠٠) عائلة معظمهم من منطقة شمال فلسطين (الدواره – الصالحية – العبيسية - السبارجه – المواسه - وبعض العائلات من الضفة وغزة)، خلال عام ٢٠١٧ وضعاً أمنياً صعباً وسط حالة من القلق والاضطراب الكبير بعد سيطرة تنظيم الدولة - داعش على المنطقة.

حيث أحكم ما يعرف بجيش خالد التابع لتنظيم الدولة، سيطرته على بلدة جلين وبلدة تسيل وعدة مناطق أخرى بريف درعا الغربي، بعد هجوم وُصف بالأعنف منذ بدء معارك المعارضة مع النظام، مما أجبر العديد من العائلات على النزوح عن التجمع والعيش في العراء في ظروف معيشية غاية في القسوة، خصوصاً مع انخفاض درجات الحرارة وارتفاع وتيرة الأعمال العسكرية بين تنظيم داعش ومجموعات المعارضة المسلحة.

من جانبها أشارت مجموعة العمل أن تجمع جلين الواقع في بلدة جلين بمنطقة حوض اليرموك في ريف درعا الغربي، والذي يسيطر عليه لواء خالد التابع لتنظيم داعش، بات مسرحاً للعمليات العسكرية وللقصف المدفعي والصاروخي مع مجموعات المعارضة المسلحة، مؤكدة نزوح ما يقارب ٤٥٠ عائلة فلسطينية عن تجمع جلين للاجئين الفلسطينيين، هرباً من مجازر «داعش».

ووفقاً للمجموعة فإن العوائل تعاني من أوضاع معيشية غاية بالقسوة حيث تشكو الأسر التي نزحت إلى وادي اليرموك ومنطقة زيزون وبلدة المزيريب من عدم توافر المأوى بالإضافة إلى نقص حاد بالمواد الأساسية.

الجانب التعليمي:

تدهور الوضع التعليمي في تجمع جلين بسبب استمرار القصف والاشتباكات وسيطرة تنظيم داعش على التجمع، إلا أن رغبة الطلاب والأهالي كانت أقوى من أن تمنعهم من متابعة تحصيلهم الدراسي، حيث بدأ الطلاب المقدر عددهم بحوالي ٤٠٠ طالب يوم ١٩- أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ بالتوافد إلى صفوف الدراسة في مدرسة قرية عمورية إحدى قرى حوض اليرموك الغربي جنوب سورية بعد تشريدهم من بلدة جلين، عقب سيطرة لواء خالد التابع لتنظيم داعش.

أبرز الأحداث:

- يوم ٢١ – شباط / فبراير ٢٠١٧ ارتكب تنظيم الدولة «داعش» مجزرة في بلدة «جلّين» الواقعة بمنطقة حوض اليرموك في ريف درعا الغربي، راح ضحيتها أكثر من ١٥ شخصاً، عرف منهم كل من اللاجئَين الفلسطينيّين «فرج محمد فرج» و«فارس علي الغزاوي». فيما قام عناصر تنظيم «داعش» قبل انسحابهم من البلدة باعتقال واختطاف العشرات من أبناء البلدة، فضلاً عن الإعدامات التي حصلت.
- استهدف تنظيم داعش أواخر الشهر الثالث عددا من اللاجئين، أدى إلى إصابة أربعة لاجئين بجروح بين المتوسطة والخطيرة وذلك خلال محاولتهم الهروب من مخيم جلين الذي يسيطر عليه التنظيم.
- يوم ١٩- أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ سُجل وقوع قصف واشتباكات عنيفة بين لواء خالد إحدى المجموعات المسلحة التابعة لتنظيم «داعش» ومجموعات المعارضة السورية المسلحة في منطقتي جلّين وحيط جنوب سورية.
- يوم ١٤- تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ اندلعت اشتباكات عنيفة بين لواء خالد إحدى المجموعات المسلحة التابعة لتنظيم «داعش» ومجموعات المعارضة السورية المسلحة في حوض اليرموك الغربي.
- يوم ١٩- تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ اندلعت معارك ومواجهات عنيفة بين لواء خالد بن الوليد إحدى المجموعات المسلحة التابعة لتنظيم «داعش» ومجموعات المعارضة السورية المسلحة في حوض اليرموك الغربي.
- يوم ٥ – تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧ اندلعت اشتباكات بين جيش خالد إحدى المجموعات المسلحة التابعة لتنظيم «داعش» وفصائل المعارضة المسلحة في حوض اليرموك الغربي.
- يوم ٩ – تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧ وقعت اشتباكات عنيفة بين لواء خالد إحدى المجموعات المسلحة التابعة لتنظيم «داعش» ومجموعات المعارضة السورية المسلحة في حوض اليرموك الغربي.

تجمع زيزون:

عاشت حوالي «١١٥» عائلة فلسطينية سورية في تجمع زيزون الذي يقع في مدينة درعا جنوب سورية حياة شديدة القسوة خلال عام ٢٠١٧ افتقرت لأدنى مقومات الحياة الكريمة، حيث سكنت تلك العائلات في بيوت بدائية بنيت من القصب وبعض الأقمشة فلا هي تقي حرّ الصيف ولا برد الشتاء.

وكانت تلك العائلات هُجرت من منازلها بسبب القصف المتكرر من قبل النظام على منازلها، بالإضافة إلى سيطرة تنظيم «داعش» على بعض الأحياء في المدنية كما حدث في تجمع جلين.

وبحسب مجموعة العمل فإن معظم العائلات التي نزحت إلى تجمع زيزون هي عائلات فلسطينية مهجرة من أحياء مدينة درعا ومخيمها وتجمع جلين.

معظم تلك العائلات لا تمتلك قوت يومها، وهي غير قادرة على تأمين أساسيات المعيشة من مياه الشرب التي يبلغ سعر المتر المكعب الواحد منها حوالي ٣ دولار، ولا من حطب التدفئة الذي يصل سعر الطن الواحد منه إلى حوالي ١٨٠ دولاراً.

يضاف إلى ذلك عدم تمكن نسبة كبيرة منهم من الحصول على المساعدات المالية التي تصرفها لهم وكالة «الأونروا» وذلك بسبب عدم تمكنهم من الوصول إلى مراكز التوزيع بسبب وقوعها ضمن مناطق سيطرة النظام حيث يخشى العديد منهم تعرضه للاعتقال.

أما عن المساعدات الإغاثية التي تصل للعوائل المقيمة في تجمع زيزون فهي قليلة جداً، حيث يتم توزيع بعضها عن طريق المجالس المحلية او عن طريق المنظمات الأخرى.

بدورهم وجّه الأهالي مناشداتهم لوكالة «الأونروا» وجميع الجهات الفلسطينية والدولية المعنية باللاجئين الفلسطينيين في سورية بضرورة بذل جهودهم تجاه معاناة العائلات في التجمع، مشددين على ضرورة قيام وكالة «الأونروا» بواجباتها تجاههم كمؤسسة دولية مسؤولة عن اللاجئين الفلسطينيين.

بلدة تسيل:

شكت العائلات الفلسطينية النازحة من مخيمات دمشق إلى بلدة تسيل التابعة لمحافظة درعا جنوب سورية، من الإهمال وسوء أوضاعهم المعيشية والاقتصادية، بسبب اضطرارهم لترك منازلهم وممتلكاتهم نتيجة تعرض مخيماتهم للقصف واندلاع الاشتباكات بين طرفي الصراع في سورية.

ونوهت تلك العائلات أنهم لم يتلقوا أي مساعدات إغاثية وتموينية طوال وجودهم في تلك المنطقة إلا من هيئة فلسطين الخيرية التي تقوم بشكل مستمر ودوري بتوزيع سلل غذائية ومواد إغاثية ومواد تدفئة عليهم.

فيما أطلق اللاجئون الفلسطينيون في بلدة تسيل التابعة لمحافظة درعا جنوب سورية، نداء استغاثة لكافة الأطراف المعنية ووكالة الأونروا ومنظمة التحرير ومنظمات حقوق الإنسان للعمل على إيجاد حل لمعاناتهم المستمرة نتيجة المعارك المندلعة بين الجيش الحر و لواء خالد بن الوليد المبايع لـ داعش.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه لا توجد إحصائيات رسمية لعدد العائلات الموجودة في بلدة تسيل، وذلك بسبب تنقلها الدائم بين بلدات محافظة درعا، ولجوء قسم منهم إلى الأردن.

أما ميدانياً فقد عاش سكان بلدة تسيل الواقعة شمال غرب محافظة درعا، حالة من عدم الاستقرار نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة وحملات الاعتقال التي كان ينفذها تنظيم داعش بحق الأهالي ففي يوم ٢٦ - شباط / فبراير ٢٠١٧ نفذ عناصر جيش خالد حملة اعتقالات طالت عددا من الأشخاص القاطنين في البلدة، بتهمة ارتباطهم وتعاملهم مع فصائل الجيش الحر، كما تم اعتقال فتاتين لقتال والدهما إلى جانب الجيش الحر ضد التنظيم.

بلدة حيط:

عاشت العائلات الفلسطينية في بلدة حيط بريف درعا الغربي خلال عام ٢٠١٧ أوضاعاً أمنية ومعيشية صعبة، حيث تتواصل الاشتباكات بين فصائل المعارضة المسلحة و«جيش خالد» المبايع لتنظيم «داعش».

ميدانياً يحاول تنظيم «داعش» اقتحام الجهة الغربية من بلدة حيط بشكل متكرر، مستهدفاً البلدة بالرشاشات الثقيلة، إضافة إلى زرعه عددا من الألغام الأرضية، الأمر الذي أدى إلى قضاء عدد من سكان البلدة.

الجدير بالتنويه أن بلدة حيط تضم ١٥ عائلة فلسطينية نازحة إليها نظراً للقتال الدائر بين الفصائل وتنظيم «داعش».

كما يعاني الأهالي من أوضاع معيشية قاسية نظراً لمحاولة التنظيم فرض حصار على المنطقة في سعي منه للسيطرة عليها، إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد وانتشار البطالة وقلة الموارد المالية.

بلدة طفس:

واجهت أكثر من ١٥٠ عائلة فلسطينية من المدنيين المهجرين من حوض اليرموك بريف درعا الغربي جنوب سورية، خطر التشرد بسبب إصرار المجلس المحلي في مدينة طفس على إخراجهم من مراكز إيوائهم في المدارس التعليمية في المدينة، وعدم امتلاك من يقطن في منزل مستأجر على مقومات دفع إيجار منازلهم من جديد.

من جانبه برر المجلس المحلي في مدينة طفس موقفه أن مئات الطلاب من مختلف الفئات العمرية ستكون محرومة هذا العام من التحصيل الدراسي، وذلك بسبب أن المهجرين يشغلون غالبية مدارس المدينة البالغة نحو ٢٤ مدرسة لمختلف الفئات العمرية والاختصاصات الطلابية.

في حين أنّ غالبية العائلات المهجرة لم تستطع إيجاد منزل يأويها أو مسكن آخر غير المدرسة على حد تعبير أحد المهجرين من منطقة جلين، حيث ترتفع إيجارات المنازل ووجود صعوبة كبيرة في الحصول على منزل من جهة، وانعدام الموارد المالية وعدم وجود معيل لغالبية العائلات المهجرة من جهة أخرى.

من جهتها، طالبت العائلات المهجرة المنظمات الإنسانية والإغاثية بالتحرك للتخفيف من معاناة نزوحهم، ولعدم تعرضهم للتشرد من جديد، وإيجاد المسكن المناسب لهم وفتح المجال لمئات الطلاب لاستكمال تعليمهم في المدارس التعليمية.

ميدانياً أقدم عناصر تنظيم الدولة - داعش يوم ٢٢ - شباط /فبراير ٢٠١٧ على إعدام لاجئين فلسطينيين عُرف منهما «محمد كمال البيطاري» من سكان بلدة طفس الواقعة إلى الشمال الغربي من مدينة درعا، حيث قامت مجموعة ما يسمى «خالد بن الوليد» التابعة لداعش جنوب سورية، باعتقال البيطاري إلى جانب العشرات من المدنيين وعناصر من مجموعات المعارضة المسلحة قبل أن يتم إعدامهم.

شمال سورية:

إدلب:

عانت العائلات الفلسطينية المهجرة من مخيم خان الشيح إلى مدينة إدلب من صعوبات كبيرة في تأمين المسكن ومتطلبات الحياة الأساسية من غذاء وخدمات، بالإضافة إلى تدهور كبير في الأوضاع الأمنية نتيجة التوتر بين الفصائل السورية المعارضة في المدينة.

حيث عاش العشرات من اللاجئين الفلسطينيين السوريين الذين تم تهجيرهم من مخيماتهم في سورية نحو مدينة إدلب في الشمال السوري، حالة من الرعب والقلق نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية لهم بشكل غير مسبوق، وذلك بعيد الغارات الجوية العنيفة التي استهدفت المدينة خلال عام ٢٠١٧، حيث اضطرت العشرات من العوائل الفلسطينية للنزوح بشكل فعلي من قرية «تل مرديخ» وسط إدلب متجهة نحو قريتي «أطمة» و«صلوة» الحدوديتين مع تركيا، خوفاً على حياة أفرادها من القصف والاستهداف.

فيما شهدت المنطقة غيابا تاما لأي دور لوكالة «الأونروا» المسؤولة عن اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وكذلك غيابا كاملا لعمل أي مؤسسة رسمية فلسطينية أو فصائلية في المنطقة، باستثناء بعض الجهود الإغاثية المحدودة التي تقوم بها جمعيات إغاثية فلسطينية لا تتناسب مع حجم المعاناة والاحتياجات العاجلة للعوائل.

من جانبها أكدت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية أن حياة «٣٠٠» عائلة فلسطينية على الأقل باتت مهددة، وذلك بسبب اشتداد وتيرة الاستهداف لمدينة إدلب، في ظل غياب وتقصير واضح من قبل المؤسسات الدولية المعنية باللاجئين الفلسطينيين السوريين وعلى رأسها وكالة «الأونروا» بالإضافة إلى عدم وجود أي حراك رسمي فلسطيني تجاه تلك الأزمة.

وطالبت المجموعة جميع الجهات في سورية بالتحرك الفوري والعمل على تحييد المدنيين وبذل كافة الجهود لتأمين احتياجاتهم الأساسية وعدم المساس بحقوقهم الإنسانية.

بدورهم ناشد المهجرون الفلسطينيون من أبناء مخيم خان الشيح في إدلب وريفها، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» بتحمل مسؤولياتها تجاههم، وشدد المهجرون مع اقتراب توزيع «الأونروا» مساعداتها المالية للدورة الأولى لعام ٢٠١٧ إلى ضرورة شملهم بتلك المساعدات وإيصالها لهم، والتي من المقرر البدء بتوزيعها اعتباراً من يوم ١٥/ ١ / ٢٠١٧ وتنتهي بتاريخ ١٦ / ٣ /٢٠١٧.

كما نظموا يوم ٧/ ٧/ ٢٠١٧ وقفة احتجاجية في بلدة معرة مصرين بإدلب، شمالي سورية، طالبوا خلالها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، بتحمل مسؤولياتها تجاههم وتقديم المساعدات الإغاثية والطبية التي كانت تقدم لهم في مناطق سكنهم في العاصمة دمشق.

وقال أحد المهجرين: «إنهم يفتقدون لأبسط مقومات الحياة الإنسانية، حيث يجدون صعوبات كبيرة في تأمين منازل لهم إضافة إلى غلاء إيجاراتها، كذلك نعاني من عدم توفر الماء، وتواصل قطع الكهرباء».

ورفع المعتصمون شعارات تطالب المنظمات الدولية بمد يد المساعدة لهم، وتدعو الأونروا لتوفير المساعدات الإغاثية والطبية وضرورة توفير خدمات التعليم للأطفال الذين حرموا منها بعد تهجيرهم من دمشق وريفها.

هذا ويعاني سكان محافظة إدلب بالأصل من الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، ونقص شديد في تأمين الخدمات الصحية للمدنيين، وقصف البنية التحتية من مشافي ومدارس تعليمية ومنشآت، وضعف الإمكانيات على كافة الأصعدة والمجالات الخدمية والاجتماعية والتعليمية والتربوية والسكنية، الأمر الذي انعكس سلباً على المهجرين الفلسطينيين من مخيم خان الشيح.

في غضون ذلك انتشرت دعوات بين الأهالي عموماً والمهجرين خصوصاً لخفض إيجارات البيوت قدر المستطاع، والاستغناء عنها إن أمكن، فغالبية المهجرين يعيشون على المساعدات المقدمة لهم من بعض المؤسسات، في ظل انعدام الموارد المالية وانتشار البطالة في غالبية أنحاء البلاد.

وعبّر اللاجئون عن استيائهم لحرمانهم من مساعدات الأونروا العينية والمالية، مطالبين الأونروا بإيصال مساعداتها المقدمة من الدول المانحة إلى المتواجدين في مناطق سيطرة المعارضة وخاصة المهجرين إلى مدينة إدلب شمال سورية دون تعريضهم

للخطر، حيث لا يستطيع الكثير من الشبان الفلسطينيين الذين يقطنون في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة الذهاب للتدقيق لأسباب أكثرها أمنية كتخلفهم عن التجنيد الإجباري أو ملاحقة الأجهزة الأمنية لهم.

من جانبها تشترط الأونروا لتسليم المساعدات المالية للاجئين الفلسطينيين في سورية وجود جميع أفراد الأسرة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ سنة وما فوق و القادرين جسديا وحضورهم شخصيا إلى مراكز توزيع المساعدات النقدية المختلفة لتلقي المساعدة المالية.

يشار إلى أن حوالي (٢٥٠٠) لاجئ فلسطيني هجروا قسراً من مخيم خان الشيح للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق إلى محافظة إدلب شمال سورية، بدءاً من يوم الاثنين ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٦، وذلك بعد توقيع اتفاق المصالحة بين النظام السوري والمعارضة في خان الشيح والمناطق المحيطة به.

ثانياً ـ اللاجئون الفلسطينون خارج سورية

اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان

تقدر أعداد من تبقّى من الفلسطينيين الذين لجؤوا من سورية إلى لبنان نتيجة الأزمة السورية الممتدة منذ أكثر من ست سنوات، قرابة الـ ٣١٠٠٠ لاجئٍ فلسطينيٍّ، داخل وخارج المخيمات وذلك بحسب إحصائيات الأونروا التي أعلنتها خلال إطلاق «نداء سورية الطارئ» يوم ٩ كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ في بيروت، بحضور المدير العام للوكالة في لبنان «حكم شهوان»، والمدير العام السابق للأونروا في سورية «ماتياس شمالي».

في حين أشارت إحصائيات مشروع «التعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، الذي أصدرته يوم ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ والذي نفذته «لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني» بالشراكة مع إدارة الإحصاء المركزي اللبناني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى انخفاض العدد إلى نحو ١٨٦٠١ نسمة، بمعدل ٤٤٥٦ عائلة، يتوزع منهم (٢٢٠٢)عائلة داخل المخيمات الفلسطينية، و١٠٥٥ عائلة تقطن في التجمعات المحاذية للمخيمات، فيما تعيش ١١٩٩ عائلة في مناطق متفرقة من لبنان.

وبينت نتائج إحصائيات مشروع «التعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية؛ أن العائلات الفلسطينية السورية تتوزع على المناطق الخمس في المدن اللبنانية بنسب متفاوتة (بيروت ٩,١ ٪ - البقاع ١١,٣٪ - صيدا ٣١,٣ ٪ - طرابلس ٢١,٨ ٪ - صور ١٥,٣ ٪ – الشوف ٧,١ ٪)».

جدول يظهر نسب توزع العائلات الفلسطينية السورية على المناطق الخمس في المدن اللبنانية بحسب إحصاء التعداد السكاني ٢٠١٧

اسم المنطقة	النسبة
منطقة الشمال	٪٢١,٨
منطقة بيروت	٪٩,١
منطقة الشوف	٪١١,٢
منطقة صيدا	٪٣١,٣
منطقة صور	٪١٥,٣
منطقة البقاع	٪١١,٣
المجموع	٪١٠٠

ويعود هذا الانخفاض في الأعداد للاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى الهجرة المستمرة لفلسطينيي سورية نتيجة عمليات لمّ شمل العائلات ضمن ملفات اللجوء إلى أوروبا، إضافة إلى عودة بعض العائلات إلى سورية جراء تدهور الأوضاع الاقتصادية، وعدم القدرة على القيام بأعباء الحياة في لبنان، وانتشار البطالة والتقليصات الإغاثية سواء المقدمة من الأونروا أو المؤسسات والجمعيات الإغاثية، وانخفاض وتيرة العنف في بعض المناطق في سورية.

من جانبها اعتبرت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية أن هناك خطأ واضحاً في الإحصائيات فيما يتعلق بفلسطينيي سورية في لبنان، ففي بداية عام ٢٠١٧ أعلنت الأونروا أن التعداد العام للاجئين الفلسطينيين النازحين في لبنان بحدود ٣١٨٠٠ لاجئٍ في حين أن الرقم الصادر عن لجنة الإحصاء الحكومية اللبنانية والتي تمت في الربع الأول من العام ذاته قد أشارت إلى وجود حوالي ١٩٠٠٠ لاجئٍ، ما يعني تراجع العدد حوالي ١٣٠٠٠ لاجئٍ وهذا العدد مغلوط إلى حد كبير ميدانياً، خاصة إذا علمنا أن العديد من فلسطينيي سورية في لبنان لم يسمعوا بالإحصاء أصلاً .

وأوضحت المجموعة أن الأوضاع العامة في سورية لا تشير إلى إمكانية عودة هذا العدد الكبير من اللاجئين سيما أن أكثر من ٥٠٪ منهم لاجئين من مخيم اليرموك الذي لايزال ساحة صراع حتى الآن.

الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان

لايزال الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان تعتريه حالة من عدم الاستقرار، إلا أن عام ٢٠١٧ شهد انفراجاً بسيطاً وجزئياً، حيث صدر قرار يوم ١٣- تموز/ يوليو ٢٠١٧ قضى بتجديد إقامات الداخلين إلى لبنان قبل ٢٠١٧ لمدة ستة أشهر مجاناً قابلة للتجديد، حيث دعت المديرية العامة للأمن العام اللبناني اللاجئين الفلسطينيين السوريين المقيمين على أراضيها بصورة شرعية أو غير شرعية والمخالفين لنظام الإقامة، التقدم إلى مراكز الأمن العام لتسوية أوضاعهم القانونية مجاناً، بعد ضم المستندات المطلوبة ووفق الآلية المعتمدة لتجديد إقامة الفلسطينيين اللاجئين في سورية، في حين رفضت مديرية الأمن العام تجديد الإقامات لكل من غادر لبنان، ولا يحمل إقامة متعددة ولو ليوم واحد وعاد إليه خلال ٢٠١٧ .

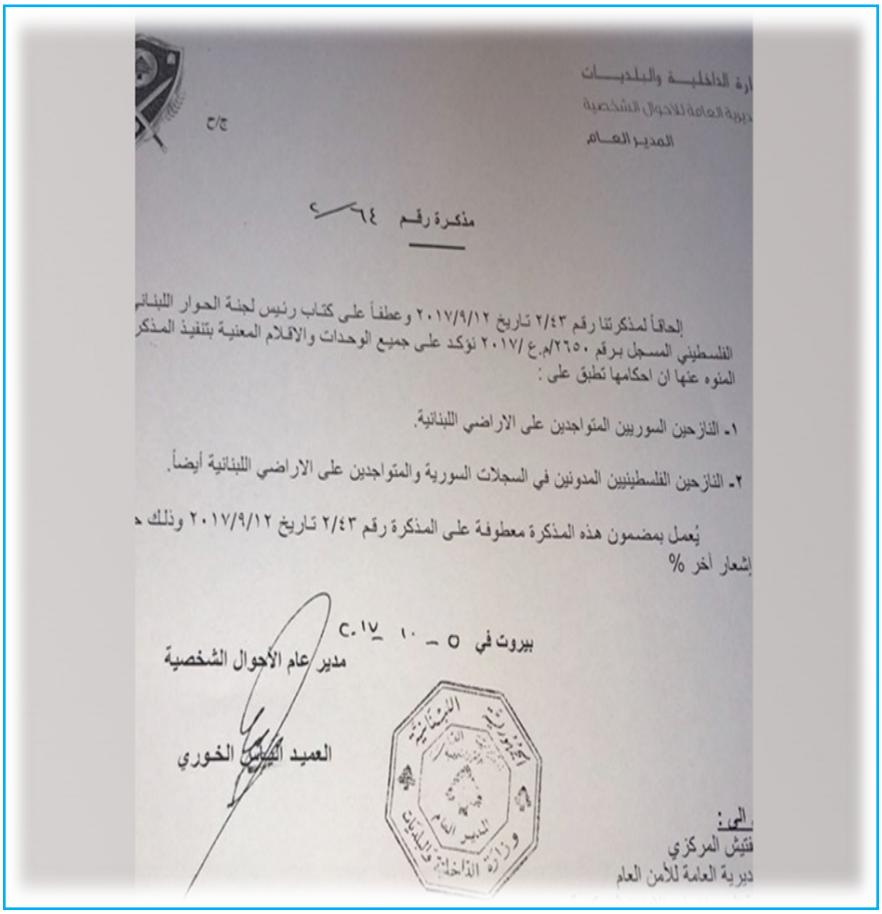

وزارة الداخلية والبلديات
المديرية العامة للأحوال الشخصية
المدير العام

ق/٤

مذكرة رقم ٦٤/ق

إلحاقاً لمذكرتنا رقم ٢/٤٣ تاريخ ٢٠١٧/٩/١٢ وعطفاً على كتاب رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني المسجل برقم ٢٦٥٠/م.ع/٢٠١٧ نؤكد على جميع الوحدات والاقلام المعنية بتنفيذ المذكر المنوه عنها ان احكامها تطبق على :

١- النازحين السوريين المتواجدين على الاراضي اللبنانية.

٢- النازحين الفلسطينيين المدونين في السجلات السورية والمتواجدين على الاراضي اللبنانية أيضاً.

يُعمل بمضمون هذه المذكرة معطوفة على المذكرة رقم ٢/٤٣ تاريخ ٢٠١٧/٩/١٢ وذلك ح إشعار آخر %

بيروت في ٥ - ١٠ - ٢٠١٧

مدير عام الأحوال الشخصية

العميد الياس الخوري

الى:
فتيش المركزي
ديرية العامة للأمن العام

كما صدر يوم ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ تعميم قضى بتسهيل تنفيذ وثائق الزواج والولادة العائدة للفلسطينيين السوريين، حيث أصدر المدير العام لمديرية الأحوال الشخصية، العميد إلياس خوري مذكرة خاصة باللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية تحمل الرقم ٢/٦٤ بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٠٥ تعطف على المذكرة رقم ٢/٤٣ الصادرة بتاريخ ٢٠١٧/٠٩/١٢ وتنص على تبسيط الإجراءات في مجال تنفيذ وثائق الزواج والولادة العائدة للفلسطينيين السوريين والجارية على الأراضي اللبنانية.

ووفقاً للتعميم فقد جاءت هذه المذكرة نتيجةً للتنسيق بين لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني والجهات المختصة كافة، بهدف معالجة المشاكل التي يواجهها الفلسطينيون القادمون من سورية فيما يتعلق بأوضاعهم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، والصعوبات التي يصطدمون بها في مجال تنفيذ الأحوال الشخصية الجارية على الأراضي اللبنانية بشكل خاص.

والذين يعانون من وضع قانوني غير واضح حيث كان الأمن العام اللبناني يرفض تمديد الإقامة للعديد من اللاجئين الفلسطينيين السوريين بحجة غياب التعليمات الضابطة لذلك، وأصدر لبنان العديد من القرارات التي تحدّ من دخول اللاجئين الفلسطينيين السوريين إلى أراضيه.

وزارة الداخليـــة والبلديـــات
المديرية العامة للأحوال الشخصية
المديـر العـام

ر/ع

مذكرة رقم ٤٢/ع
تتعلق بتبسيط الاجراءات في مجال تنفيذ وثائق الزواج والولادة
العائدة للمواطنين السوريين والجارية على الاراضي اللبنانية

خلافاً لأي مذكرة سابقة، وتسهيلاً لشؤون المواطنين السوريين فيما يتعلق بتسجيل وثائق الزواج والولادة الجارية على الاراضي اللبنانية ومع التأكيد على ان تكون الوثائق المعنية منظمة ومصدقة ومستكملة وفقاً للأصول المحددة في قانون قيد وثائق الاحوال الشخصية،

يُطلب من الدوائر المختصة بتنفيذ هذه الوثائق ما يلي

أ- بالنسبة للمستندات الواجب تقديمها في معرض طلب تسجيل وثائق الزواج الخاصة بالمواطنين السوريين :
بيان قيد إفرادي سوري مصدق وفقاً للأصول أو مصور عن جواز سفر صالح وعلى أن تبرز في عداد المستندات المطلوبة بطاقة إقامة صالحة أو قسيمة دخول صالحة لأحد طرفي العقد فقط في حال كانا سوريين اما إذا تعلق الامر بزواج سوري من لبنانية فينفذ دون حاجة لأي إقامة.

ب- المستندات الواجب تقديمها في معرض طلب تسجيل الولادات الخاصة بالمواطنين السوريين الجارية على الاراضي اللبنانية :
بيان قيد عائلي سوري مصدق أصولاً أو مصور عن دفتر العائلة السوري ذي الصلة بوثيقة الولادة والمتضمن بالضرورة معلومات يمكن الركون إليها في تسجيل مثل هذه الوثيقة ويعفى من شرط توفر الاقامة أو قسيمة الدخول الصالحة، ويبقى التنفيذ ممكناً وجائزاً حتى ولو كان الوالد أو الوالدان بحملان شهادة تسجيل لاجئ صادرة عن الامم المتحدة.
وفي الحالات التي يتم فيها التنفيذ بدون إقامة أو مع توفر شهادة لاجئ يجب أن يصار الى إبلاغ المديرية العامة للأمن العام نسخة لأخذ العلم.

يُعمل بمضمون هذه المذكرة بصورة استثنائية ومؤقتة وذلك حتى إشعار آخر %

بيروت في ١٤ ـ ٩ ـ ٢٠١٧
مدير عام الأحوال الشخصية
العميد الياس الخوري

تبلغ الى :
- التفتيش المركزي
- المديرية العامة للأمن العام
- كافة الوحدات في الادارة المركزية
كافة دوائر وأقلام النفوس التابعة لها
المحفوظات.

رغم تلك القرارات إلا أن اللاجئين الفلسطينيين السوريين لا يزالون يعانون من وضع قانوني غير واضح، حيث كان الأمن العام اللبناني يرفض تمديد الإقامة للعديد من اللاجئين الفلسطينيين السوريين بحجة غياب التعليمات الضابطة لذلك، فيما تستمر السلطات اللبنانية بمنع دخول اللاجئين الفلسطينيين السوريين إلى أراضيه، إلا ضمن ضوابط وآليات قانونية معقدة.

انتهاكات:

رصدت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية خلال عام ٢٠١٧ المزيد من الانتهاكات بحق اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، والراغبين بالدخول إلى لبنان في سياق لمّ الشمل أو إجراء المقابلات الخاصة بالسفارات الأوروبية.

ففي يوم ٢٣ أيار/ مايو ٢٠١٧ احتجزت السلطات اللبنانية المسنة الفلسطينية السورية «ميسر سخنيني» بعيد وصولها إلى مطار رفيق الحريري، قادمة من السعودية بهدف الوصول إلى سورية، مبررة ذلك أن لبنان يمنع دخول الفلسطينيين السوريين إلى أراضيه.

وبدورها، ناشدت المسنة الفلسطينية القادمة من السعودية بهدف دخول سورية عبر صفحات موقع التواصل الاجتماعي منظمة التحرير والسفارة والفصائل الفلسطينية في لبنان، التدخل من أجل الإفراج عنها والسماح لها بعبور الأراضي اللبنانية إلى سورية.

أما في يوم ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠١٧ رحّل الأمن العام اللبناني اللاجئ الفلسطيني «لؤي رحمة» إلى الحدود السورية، متجاهلاً بذلك جميع المخاطر التي قد يتعرض لها اللاجئ بعد دخوله إلى الأراضي السورية.

«لؤي رحمة» كان قد احتجز في مطار أتاتورك لحوالي الشهر، وذلك خلال مروره عبر تركيا متجهاً إلى ليبيا، حيث تم احتجازه من قبل الأمن التركي الذي أبلغه أنه لا يحمل فيزا دخول إلى ليبيا، ووفقاً لأقارب «لؤي» فإن أحد ضباط الأمن التركي في المطار كان قد هدده إن طلب ترحيله من لبنان إلى تركيا، في حال قام الأمن اللبناني بترحيله خارج لبنان عند وصوله إلى لبنان.

دعوات وبيانات:

أصدرت مؤسسات حقوقية دولية ولبنانية العديد من المناشدات؛ طالبت خلالها الحكومة اللبنانية حل المشكلة القانونية لفلسطينيي سورية ومعاملتهم معاملة اللاجئ لا السائح، فقد دعت جمعية راصد لحقوق الإنسان التي تتخذ من لبنان مقراً لها ١٣ تموز/يوليو ٢٠١٧ المجتمع الدولي والحكومة السورية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في سورية وضمان حقوقهم الإنسانية في البقاء داخل المخيمات والتجمعات الفلسطينية التي تعتبر رمزاً للجوء، وشاهدا حقيقيا على نكبة فلسطين، إلى حين عودتهم إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها قسراً بفعل الاحتلال الصهيوني.

ووجهت راصد من خلال بيان وصلت نسخة منه إلى مجموعة العمل نداء استغاثة عاجل إلى المجتمع الدولي، والحكومة السورية، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأونروا» والمؤسسات الدولية، والفصائل والقوى الفلسطينية ولكافة مؤسسات المجتمع المدني للعمل الفوري على البدء بإعادة إعمار المخيمات الفلسطينية في سورية، عقب الانتهاء من العمليات العسكرية في العديد منها، وذلك لضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين إليها.

ومن جانبه طالب رئيس مجلس إدارة جمعية راصد لحقوق الإنسان د. رمزي عوض الحكومة السورية بشكل خاص متابعة ملفات اللاجئين الفلسطينيين قانونياً، وإعطائهم الضمانات الأمنية لعودتهم إلى المخيمات والتجمعات التي نزحوا وهجروا منها، والسعي بشكل حقيقي وجدي لحل هذه الأزمة الإنسانية بالتعاون مع وكالة «الأونروا» والأسرة الدولية؛ لأخذ هذا الموضوع بالشكل العاجل نتيجة الأوضاع المأساوية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون.

ودعا رئيس مجلس إدارة جمعية راصد لحقوق الإنسان كافة الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في الأوساط الفلسطينية بالتحرك العاجل للإضاءة على كافة الإشكالات الاجتماعية والإنسانية التي يعيشها الفلسطينيون اللاجئون في سورية، والعمل بشكل موحد لإعادتهم للحياة الطبيعية، وضمان أمنهم وسلامتهم لحين عودتهم إلى ديارهم.

بدوره دعا المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان السلطات اللبنانية، يوم ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ بضرورة التوقف الكامل عن الممارسات التي تقيّد حق اللاجئين في العمل، والذي يؤدي لاضطرار الأطفال للعمل القسري والتسرب من المدارس.

وحذر المرصد الأورومتوسطي -الذي يتخذ من جنيف مقرًا له- في تقرير نشره يوم ٤-١٠ والذي حمل عنوان «أيادٍ صغيرة، التزامات جسيمة»، من تفاقم سوء أوضاع أطفال لاجئي سورية العاملين في لبنان ومعاناتهم من سلسلة انتهاكات تتطلب تدخلًا فوريًا من السلطات اللبنانية، بما في ذلك تعديل القوانين ذات العلاقة.

وأظهر التقرير الذي تناول ظاهرة عمالة الأطفال اللاجئين من سورية في لبنان أن حوالي ٦٠-٧٠٪ من الأطفال اللاجئين من سورية مجبرون على العمل في لبنان، و٨٥٪ منهم تعرضوا لأسوأ أشكال عمالة الأطفال.

وأشار المرصد إلى أن عدم السماح للاجئين في لبنان بالعمل يعرض فئة الأطفال لظروف صعبة؛ تتمثل إما بعملهم بصورة غير شرعية وهو ما يضر بالعاملين وسوق العمل على حد سواء، أو بتحولهم للاستجداء وهو ما يتسبب لهم بأذى نفسي يعارض حقهم بحياة كريمة.

وشدد المركز إلى ضرورة أن تعمل السلطات اللبنانية على تسهيل حياة اللاجئين جميعًا (السوريين والفلسطينيين) عبر التنازل الكامل عن رسوم الإقامة، والتي تعد أحد حقوقهم، خصوصًا وأن ذلك من شأنه أن يقلل أعداد اللاجئين غير الشرعيين على أراضيها.

وطالب المرصد الأورومتوسطي منظمات الأمم المتحدة ودول العالم بتقديم الدعم الكافي لسد احتياجات اللاجئين وطالبي اللجوء في لبنان، والتكثيف من مشاريع دعم التعليم وتوسيع المدارس، فضلاً عن إقامة مشاريع اقتصادية خاصة باللاجئين وطالبي اللجوء لمساعدتهم مادياً، وإعانتهم على تجاوز القيود المفروضة على عملهم محليًا.

كما طالب المرصد السلطات اللبنانية بزيادة إسهامها في إزالة العقبات المختلفة أمام التحاق الأطفال اللاجئين بالمدارس، وبذل المزيد من الجهود في توفير مدارس متخصصة في تدريس اللاجئين خصوصًا مع وجود فارق تعليمي بين النظام في بلاد اللاجئين ولبنان، واتخاذ المدارس المسائية الموجودة نموذجًا للبناء عليه وتعزيزه.

فيما دعت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» إلى حماية اللاجئين الفلسطينيين السوريين من الناحية القانونية والجسدية في مناطق عملها، وخاصة منهم فلسطينيي سورية في لبنان، وتوفير الأمن لهم وعدم ملاحقتهم واعتقالهم.

جاءت تلك الدعوة خلال مشاركة مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية ممثلة بالإعلاميّ الفلسطيني فايز أبو عيد، بالمؤتمر الصحافي الذي عقدته الأونروا يوم ٩ / كانون الثاني- يناير / ٢٠١٧ في بيروت، تحت عنوان « إطلاق نداء سورية الطارئ « من أجل تمويل الاستجابة الطارئة للأزمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ولتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة للاجئين المتضررين جراء النزاع في سورية، بمن فيهم أولئك الذين لجؤوا إلى لبنان والأردن، وتقديم تمويل طارئ يتيح لها تقديم المساعدة إلى زهاء نصف مليون فلسطيني تضرروا من النزاع في سورية».

حيث أثار أبو عيد قضية الحماية القانونية للاجئين الفلسطينيين السوريين في مناطق عمل «الأونروا» الخمس، مشيراً إلى حالة عدم الاستقرار والأمان التي يعيشها فلسطينيو سورية في لبنان نتيجة معاملة الحكومة اللبنانية لهم كسائحين لا كلاجئين، وفرضها رسوماً مالية تقدر بـ ٢٠٠$ على كل شخص من أجل تجديد إقاماتهم.

الواقع التعليمي:

استطاعت مدارس الأونروا الموجودة داخل وخارج المخيمات الفلسطينية استيعاب معظم الطلاب من أبناء اللاجئين الفلسطينيين من سورية، من خلال دمجهم مع أقرانهم في مدارسها وتخطي عقبة المناهج التي تعتمد على اللغة الإنكليزية في تعليم الطلاب في مرحلة ما بعد الصف الخامس الابتدائي، بالرغم من الصعوبات التي يواجهها الأهالي في تدريس أولادهم حتى اليوم نتيجة انعدام إمكانيات اللغة لدى الطالب والأهل، وكذلك فرص ردم هذه الفجوة من خلال الدعم العلمي عبر دروس خاصة متعذر أيضاً؛ لما يعانيه اللاجئون من ضائقة اقتصادية.

فيما أثر تدهور الأوضاع الأمنية داخل المخيمات دوراً مهماً في نوعية وجودة التعليم التي يحصل عليها الطالب الفلسطيني في لبنان.

ففي ظل التوترات الأمنية التي شهدتها المخيمات فإن أول المتضررين هم الطلبة في المدارس، حيث يتم تعطيل المدارس بسبب قطع الطرقات أو الإضرابات مما أدى إلى عدم حصول الطالب على المنهاج كاملاً، إضافة إلى عدم شعوره بالأمان داخل الغرفة الصفية.

كما لا تزال المناهج المختلفة بين البلدين تشكل عبئاً على العائلة الفلسطينية اللاجئة من سورية في لبنان من حيث حاجة الطلاب إلى الدعم الدراسي للتمكن من مواكبة المنهاج اللبناني، وهذا يعتبر تحدياً إضافياً أمام الأهالي الراغبين بالارتقاء بأوضاع أبنائهم التعليمية، في حين تم رصد عشرات حالات التسرب الدراسي لعجز الأهالي عن متابعة أبنائهم في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعانون منها.

إلى ذلك اشتكى عدد من المعلّمين من فلسطينيي سورية في لبنان من قرار وكالة الأونروا التي خيرتهم ما بين العودة إلى سورية أو الاستقالة أو العمل دون أجر، وأمهلتهم حتى نهاية عام ٢٠١٧ للالتحاق بمدارسها.

بدورهم أبدى عدد من المعلمين خاصة منهم الشباب اعتراضهم على هذا القرار الذي يعرض بعضهم للاعتقال والتوقيف من قبل النظام السوري، مطالبين الأونروا بالعدول عن قرارها، ريثما تستتب الأوضاع الأمنية في سورية، ويستطيعون العودة إلى مخيماتهم ومنازلهم التي فروا منها خوفاً على حياتهم وحياة أطفالهم، أو ضمان حمايتهم من الناحية القانونية وعدم تعرضهم للأذى والاعتقال.

من جانبها استجابت وكالة الأونروا لطلب المعلمين وقامت بتأجيل القرار حتى إشعار آخر، آخذة بعين الاعتبار استمرار الصراع في سورية وتدهور الأوضاع الأمنية فيها.

الواقع الصحي:

لايزال الاستشفاء يُشكّل أحد أبرز التحديات والمشكلات التي واجهها المهجّرون الفلسطينيون السوريون والسوريون في لبنان، فيما لا تزال المعاناة من نقص الخدمات الاستشفائية كبيرة، خصوصاً بعد ضعف نشاط المنظمات والهيئات المحلية والطبية؛ بحجة عدم وجود موارد مالية، وصعوبة تأمين العلاج لمئات اللاجئين.

بدورها تابعت الأونروا تقديم خدماتها الصحية للفلسطينيين اللاجئين من سورية إلى لبنان، والمسجلين لديها في سورية أسوةً بالفلسطينيين المقيمين والمسجلين في لبنان، واقتصرت الخدمات الصحية التي قدمتها بالدرجة الأولى على الرعاية الأولية، وكذلك الإحالة إلى المشافي المتعاقدة معها لإجراء بعض العمليات الجراحية وحالات الولادة.

معاناة ونداءات ومناشدات:

نداءات عديدة أطلقها اللاجئون الفلسطينيون المهجرون من سورية إلى لبنان خلال عام ٢٠١٧ ناشدوا خلالها جميع المنظمات الإنسانية والطبية ووكالة الأونروا والفصائل والسلطة الفلسطينية والمؤسسات المدنية، والجمعيات الخيرية واللجان المعنية بالشأن الفلسطيني التحرك من أجل التكفل بعلاجهم وإنقاذ حياتهم، نتيجة عدم قدرتهم على تأمين تكاليف العلاج والمشافي الباهظة الثمن، إلا أنهم لم يجدوا منها سوى التسويف والتأجيل بحجة الروتين وإتمام العمليات الإدارية الخاصة بتلك الحالات، ففي حادثة تدلل على ذلك أطلق ذوو الطفلة «حسناء واصف كرموع»، ابنة السبعة أعوام، والمهجرون من مخيم اليرموك إلى منطقة البقاع في لبنان، يوم ٢٣/ ٧/ ٢٠١٧ نداء إنسانياً ناشدوا خلاله جميع المنظمات الإنسانية والطبية للتكفل بعلاج ابنتهم ذات السبع سنوات، التي تعاني آلاماً كبيرة من مرض حصى الكلى، حيث يوجد حَصَاً كبيرة في الكلية اليمنى الأمر الذي يتطلب عملية عاجلة وسريعة لوقف الآلام والالتهابات.

الطفلة «حسناء واصف كرموع»

ووفقاً لأهل الطفلة حسناء فإنّ تكلفة العملية التي ستخضع لها ابنتهم في مشفى الروم ببيروت تبلغ حوالي ٨٢٠٠$، مشيرين إلى أن وكالة الأونروا لم تدفع أي مبلغ من كلفة العملية، مضيفين أن العملية ستجرى على مرحلتين، المرحلة الأولى يتم خلالها تفتيت الحصى بالمنظار، والمرحلة الثانية هي لتنظيف ما تبقى من الحصى بالليزر.

في حين ناشد والد الطفل الفلسطيني السوري «أسامة موسى» البالغ من العمر ست سنوات، من أبناء مخيم اليرموك المهجّر إلى منطقة وادي الزينة في لبنان والذي يعاني من مرض سرطان الدماغ، جميع الجهات المعنية والطبية لمساعدة طفله ومد يد العون له، والتكفل بتكاليف علاجه البالغة ٥ آلاف دولار وهو لا يملك منها شيئاً.

من جانبها ناشدت عائلة الفلسطيني «عدنان عثمان» خمسون عاماً والمهجّر من مخيم اليرموك إلى مدينة صيدا في لبنان يوم ٢٠ – آب / أغسطس ٢٠١٧ أصحاب الأيادي البيضاء، وكل من يستطيع تقديم العون لها لمساعدتها في تأمين علاجه، بعد أن أصيب بذبحة قلبية وتبين أنه بحاجة إلى تركيب بطارية ليستعيد عافيته وحياته بشكل طبيعي، إلا أن العائلة عجزت عن دفع تكلفة إجراء العملية والتي تبلغ ١٥ ألف دولار.

من جانبه لم يتوقع اللاجئ الفلسطيني السوري «ماهر رمضان عمر» (٣٠ عاماً) أن تصل به الأمور أن يبيت في العراء ويلتحف السماء، ابن مخيم اليرموك الذي اضطرّ إلى مغادرته بسبب الحرب الدائرة في سورية إلى حي الطيرة في مخيّم عين الحلوة جنوب لبنان باحثاً عن الأمن والأمان، لم يجد ضالته هناك بسبب الفلتان الأمني واستمرار الاشتباكات وفوضى السلاح.

«ماهر رمضان عمر»

يعاني ماهر الذي تعرض منذ ثلاث سنوات لحادث سير بمدينة صيدا من شلل كلي وهو بحاجة إلى زرع بطارية في الرأس بكلفة ٥٠٠٠$، إلا أنه وبسبب عدم قدرته على تأمين هذا المبلغ الكبير رضي بما قسمه الله له واحتسب وصبر، إلى أن تفجرت أحداث مخيم عين الحلوة فاضطر مجدداً أن يهرب هو ووالدته المسنة من جحيم الموت في مخيم عين الحلوة إلى أي مكان لا توجد فيه اشتباكات وقذائف واقتتال، ولأن ماهر لا يريد أن يكون عالة على أحد فضّل النوم على شاطئ مسبح صيدا الشعبي ريثما تنجلي الأمور، وتهدأ في مخيم عين الحلوة.

هذه الحالات المرضية لفلسطينيي سورية وعدم قدرتهم على تأمين العلاج وتكاليف المشافي الباهظة تعكس مدى المأساة التي يتكبدونها، حيث يعتبرون الحلقة الأضعف في لبنان من الناحية الإنسانية والصحية والقانونية والاقتصادية، نظراً إلى غياب وتملّص المؤسسات والأجهزة الرعائية والإنسانية الضامنة المحلية والدولية بشكل عام للاجئين الفلسطينيين، من القيام بهذه المهمة بالشكل الإنساني والاستشفائي المطلوب».

أيام طبية مجانية ومبادرات فردية

بالرغم من شح الموارد وعدم الدعم في المجال الطبي، على حد قول القائمين على الملفات الطبية في المشافي والجمعيات المعنية بذلك، إلا أن هناك مراكز ومؤسسات طبية قليلة نشطت خلال عام ٢٠١٧ وقامت بتقديم يد العون والمساعدة للاجئين الفلسطينيين السوريين والسوريين، وذلك من خلال الإعلان عن أيام طبية مجانية وإجراء عمليات جراحة مجانية.

فقد أجرى الهلال الأحمر القطري وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني - إقليم لبنان وجمعية إغاثة أطفال فلسطين، والجمعية الطبية السورية الأمريكية ؛عمليات جراحة عظمية للأطفال السوريين والفلسطينيين في لبنان مجاناً، في كل من بيروت، البقاع، صيدا، وطرابلس، حيث تم إجراء العمليات لهم على مراحل.

من جانبه أقام مستوصف «البنيان» الطبي في صيدا جنوب لبنان بالتعاون مع جمعية التعاون الإنساني يوم ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٧ يوما طبيا مجانيا لأطفال المهجرين الفلسطينيين السوريين والسوريين، ومرضى المسالك البولية، للتخفيف من معاناة اللاجئين في صيدا.

إلى ذلك وصلت يوم ١٨ أيار/ مايو ٢٠١٧ بعثة إسبانية أجرت عمليات مجانية للأطفال السوريين والفلسطينيين بلبنان في جراحة العظام.

كما قام بعض الناشطين على صفحات التواصل الاجتماعي بإطلاق حملة تبرعات مالية لاقت تفاعلاً من أهل الخير لمرضى عجزوا عن تأمين المبلغ اللازم لتسديد فاتورة العلاج أو الاستشفاء.

الواقع الإغاثي:

استمر تراجع العمل الإغاثي المتعلق باللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، خلال عام ٢٠١٧ مما جعلهم يصفون الجهود الإغاثية التي تقدمها الأونروا والفصائل الفلسطينية والمؤسسات الإغاثية بأنها «لا تتناسب مع حجم المعاناة التي يتعرضون لها»، في حين اشتكى اللاجئون الفلسطينيون السوريون في لبنان من تقصير وكالة «الأونروا» والسفارة الفلسطينية والمؤسسات والهيئات الإغاثية المحسوبة على الفصائل الفلسطينية تجاههم.

مؤكدين أن جميع الجهود الإغاثية التي تبذلها الفصائل الفلسطينية المتواجدة في لبنان لا ترتقي إلى مستوى الأزمات والمعاناة التي يعانيها اللاجئون، حيث تعد المساعدات التي تقدمها تلك الهيئات والمؤسسات المحسوبة على الفصائل قليلة جداً مقارنة مع حجم المعاناة.

ومع بداية فصل الشتاء برزت المشاكل المتعلقة بالبرد وآثاره المباشرة وغير المباشرة وإمكانيات التصدي للأضرار الناجمة عن انخفاض درجات الحرارة والأمطار، والأمراض التنفسية والمفاصل.

وفي هذا الصدد أعلنت الأونروا يوم ١٣/ كانون الأول – ديسمبر / ٢٠١٧ عن موعد استلام المساعدة الشتوية لعام ٢٠١٧، المقدمة للاجئين الفلسطينيين السوريين المهجرين إلى لبنان، بهدف مساعدتهم على مواجهة برد الشتاء القارس. تضاف هذه المساعدة إلى المساعدة النقدية الطارئة للأونروا التي تغطي المساعدة الغذائية ٢٧$، وبدل الإيواء ١٠٠$ لهذه العائلات

وأوضحت الأونروا أنّها ستصرف مبلغ المساعدة النقدية الشتوية مع المساعدة المالية الشهرية من خلال بطاقات الصراف الآلي الخاصة بالأونروا ضمن دفعة واحدة تغطي الأشهر الثلاثة على النحو التالي: ٧٥ دولارًا أميركيّاً شهريا لمدة ثلاثة أشهر لكل عائلة تقطن في منطقة البقاع كونها أشد برودة، و٧٥ دولارًا أميركيّاً شهريا لمدة شهر واحد لكل عائلة تسكن في المناطق الأخرى بلبنان، مشيرة إلى أن المبلغ سيكون متوفّراً في البطاقات بتاريخ ١٣ كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٧.

الأونروا في لبنان تعلن عن المساعدات النقدية والشتوية لدعم لاجئي فلسطين القادمين من سوريا

تعلن الأونروا عن تقديم المساعدة النقدية الشتوية لعائلات لاجئي فلسطين القادمين من سوريا لمساعدتهم على مواجهة برد الشتاء القارس. تضاف هذه المساعدة إلى المساعدة النقدية الطارئة للأونروا التي تغطي المساعدة الغذائية وبدل الايواء لهذه العائلات علما أنها ستقدم ضمن الدفعة نفسها.

تفاصيل المساعدة النقدية الشتوية:

منطقة البقاع	75 دولارًا أميركيًا شهريا لمدة ثلاثة أشهر لكل عائلة
المناطق الأخرى	75 دولارًا أميركيًا شهريا لمدة شهر واحد لكل عائلة

يتم توزيع المبالغ من خلال بطاقات الصراف الآلي الخاصة بالأونروا ضمن دفعة واحدة تغطي الأشهر الثلاثة.

سيكون المبلغ متوفراً في البطاقات بتاريخ 13 كانون الأول/ ديسمبر 2017.

المهلة لسحب المبلغ هي ستة أسابيع ابتداءً من تاريخ 13 كانون الأول/ ديسمبر 2017 وإلا فسيحوّل المبلغ تلقائيا إلى الأونروا.

في المقابل شهد عام ٢٠١٧ حراكا لبعض المؤسسات والجمعيات الخيرية التي ساهمت بتقديم يد العون والمساعدة للاجئي فلسطين المهجرين من سورية إلى لبنان.

- **ففي يوم ١٥ – كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ اختتمت حملة الوفاء الأوروبية بالتعاون مع مؤسسة رحمة النمساوية، المرحلة الثانية من حملة (معاً لشتاء دافئ ٥) في مخيمات لبنان، والتي هدفت لتقديم المساعدة الإغاثية لفلسطينيي سورية في لبنان.**
- **ووفقاً لأحد القائمين على الحملة إنهم وزعوا سلات غذائية على ٦٠ عائلة مهجرة من سورية في مخيم الأبرار في منطقة بر الياس، كما قدمت الحملة لـ ٩١ عائلة مساعدات غذائية وبطانيات شتوية في مخيمي برج البراجنة والبداوي، في حين وزعت الحملة مادة المازوت على أكثر من ٦٠ عائلة نازحة في محيط مدينة بعلبك اللبنانية.**
- **يوم ١٨ – كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ وزعت لجنة فلسطينيي سورية في لبنان بالتعاون مع لجنة القدس الخيرية، كسوة الشتاء لعدد من العائلات الفلسطينية المهجرة من سورية إلى مخيم البداوي في مدينة طرابلس شمال لبنان، بالإضافة إلى توزيع حفاضات الأطفال لخمسين أسرة مهجرة، وذلك بهدف التخفيف من أعبائها الاقتصادية والمادية.**
- **يوم ٥ شباط/ فبراير ٢٠١٧ وزعت جمعية بيت أطفال الصمود مواد تنظيف على عدد من العائلات الفلسطينية السورية المهجرة في مخيم البداوي في مدينة طرابلس شمال لبنان، وذلك بهدف التخفيف من أعبائها الاقتصادية والمادية.**
- **يوم ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١٧ وزع المركز الثقافي الفلسطيني طرودا غذائية مقدمة من منظمة الإغاثة الإسلامية على العائلات الفلسطينية السورية المهجرة في منطقة سعد نايل في البقاع الأوسط.**
- **وفي السياق، وزع مركز أطفال الجليل يوم الأحد ١٩ – شباط / فبراير ٢٠١٧، قسائم لمادة «المازوت» على العائلات الفلسطينية القادمة من سورية والمقيمة في مخيم الجليل (ويفل) في بعلبك.**

- **إلى ذلك وزعت جمعية الفرقان للعمل الخيري يوم ٢١ شباط/ فبراير ٢٠١٧ بونات وطرود غذائية على ذوي الاحتياجات الخاصة من فلسطينيي سورية المقيمين في مخيم عين الحلوة.**
- **يوم ١٧ أيار/ مايو ٢٠١٧ وزعت الهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني بالتعاون مع جمعية الإرشاد والإصلاح (٢٠٠) سلة غذائية على العائلات الفلسطينية المهجرة من سورية إلى منطقة وادي الزينة جنوب لبنان.**
- **ووفقاً للقائمين على الهيئة فإن التوزيع يأتي ضمن مشاريع إغاثية للعائلات المهجرة والمتضررة والمحتاجة من اللاجئين الفلسطينيين السوريين والقاطنين في منطقة وادي الزينة.**
- **يوم ١١ حزيران/ يونيو ٢٠١٧ وزعت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وبتمويل من جمعية الهلال الأحمر الكويتي سلات غذائية على العائلات الفلسطينية المهجرة من سورية إلى مخيم البداوي بمدينة طرابلس.**
- **يوم ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٧ وزعت الهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني بالتعاون مع الإغاثة الإسلامية عبر العالم، ١٥٠ سلة غذائية على العائلات الفلسطينية المهجرة من سورية إلى منطقة وادي الزينة بإقليم الخروب جنوب لبنان.**
- **يوم ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٧ وزعت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني إقليم لبنان (مستشفى الهمشري) وجبات إفطار رمضانية على عدد من العائلات الفلسطينية السورية والسورية المهجرة في مدينة صيدا جنوب لبنان.**
- **من جانبها وزعت لجنة المتابعة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين في البقاع الأوسط والغربي بالتعاون مع جمعية أطفال الصمود، مساعدات عينية (طرود نظافة) يوم ١ – آب / أغسطس ٢٠١٧ مقدمة من جمعية UNDP على عدد من العائلات الفلسطينية المهجرة من سورية.**
- **بدوره نفذ تجمع عمال فلسطينيي سورية يوم ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ وبمناسبة قدوم عيد الأضحى المبارك مشروع الحلاقة المجانية لفلسطينيي سورية في لبنان، حيث شمل مشروع الحلاقة الذي تم بدعم من مؤسسة مساعدة بلاد الشمال اللاجئين الفلسطينيين المهجرين في كافة مناطق لبنان، واستفاد منه بحسب أحد القائمين على المشروع ٢٥٠ من منتسبي التجمع وأبنائهم وعموم أبناء فلسطينيي سورية.**
- **نفذت الهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني بالتعاون مع صندوق إغاثة أطفال فلسطين مشروع توزيع حقيبة صحية (hygiene kit) لأطفال روضة رياض الصالحين في مخيم نهر البارد، يوم الخميس في ٢٦ تشرين الأول، ٢٠١٧ حيث استفاد من المشروع ٢٨٠ طفلاً من المجتمع المحلي والأطفال المهجرين من سورية إلى لبنان.**
- **وفي يوم ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧ وزعت الهيئة الخيرية لإغاثة الشعب الفلسطيني بالتعاون مع جمعية الإرشاد والإصلاح ألبسة شتوية على العائلات الفلسطينية السورية المهجرة في منطقة وادي الزينة في أقليم الخروب جنوب لبنان، إلى ذلك نوه مسؤول الهيئة في منطقة وادي الزينة ١٦٠ عائلة استفادت من التوزيع الذي استهدف الأسر المهجرة في المنطقة و بعض الأسر من المجتمع المحلي.**

اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى شمال إفريقية (مصر ـ ليبيا)

مصـــر

يشتكي فلسطينيو سورية في مصر من ضعف التمثيل الرسمي، حيث أكد العديد من اللاجئين لمجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية تقصير السفارة الفلسطينية في القاهرة، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والمؤسسات الدولية في معالجة مشكلاتهم المعيشية والقانونية.

وفي عام ٢٠١٧ رصدت مجموعة العمل عشرات حالات السلب والسرقة المتكررة بحق لاجئين فلسطينيين وسوريين، علاوة على محاولات الاعتداء عليهم وأعمال التحرش التي تعاني منها النساء في مصر.

ويروي لاجئ فلسطيني تعرضه لأعمال بلطجة بغرض الابتزاز والسرقة حيث «قامت سيارة مدنية «مفيمة» من نوع «كيا سيراتو» بتوقيفي، وسألني أحد الراكبين فيها عن جنسيتي، وبعد أن عرف أنني لاجئ من سورية طلب جواز سفري، إلا أنني أردت التأكد من هويته قبل إظهار الجواز، فأخرج هويته باسم محمد إ. ف. وصادرة عن إدارة مباحث القاهرة، فأعطيته بعدئذ جواز سفري غير أن إقامتي منتهية الصلاحية، فتم توقيفي وطلبوا مني ركوب السيارة وأغلقوا هاتفي المحمول»، ويقول الشاب: «توقعت أن يتجه السائق باتجاه جسر السويس فوجدته قد أخذ طريق السويس، وأنا أعرف أنه لا يوجد قسم شرطة ولا مركز أمن في هذا الطريق» ويضيف: «أنه وقبل مفرق مدينة المستقبل طلب مني إخراج كل ما أملك من المال وعند رفضي أشهر مسدسه في وجهي والآخر أخرج سكيناً وصاحب ذلك الشتائم، وأعطيته كل ما أحمل من نقود، وقذف بالجواز في وسط الشارع الرئيس حتى ابتعد عنه وألحق بجواز سفري، وكانت عشرات السيارات ستدهسني وعدت إلى المنزل مكسور الخاطر بسيارة أجرة بالدين».

ليبيا

تعتبر ليبيا إحدى الدول الناشطة لتهريب المهاجرين في شمال إفريقية، حيث عبر من خلالها آلاف اللاجئين الفلسطينيين نحو أوروبا، هرباً من الحرب الدائرة في سورية.

وشهد عام ٢٠١٧ اختطاف واحتجاز عدد من الفلسطينيين السوريين في مدينة بنغازي شمال شرق ليبيا، ومجموعة أخرى تم اختطافهم في منقطة بني وليد شمال غرب ليبيا بهدف الحصول على فدية مالية.

وفي التفاصيل ذكر الناشطون أن مجموعة بنغازي قُطع الاتصال معها منذ قرابة العشرين يوماً، والمكونة من ستة أشخاص، أربعة لاجئين فلسطينيين من سورية، واثنين من فلسطينيي لبنان، وهم موقوفون في السجن المركزي بمدينة بنغازي، وأضاف الناشطون أن سفارة فلسطين تتواصل مع بعض الجهات في ليبيا لإطلاق سراحهم خلال الأيام القادمة.

وعن مصير المجموعة الثانية ذكر الناشطون أنه تم اختطافها في منطقة بني وليد، وهي مؤلفة من ثمانية أشخاص من اللاجئين الفلسطينيين السوريين بينهم امرأة في السبعين من عمرها.

وفي يوم ٢٢/آب - أغسطس/٢٠١٧ وردت أنباء لمجموعة العمل أن المهربين أطلقوا سراح المسنة الفلسطينية والتي تبلغ من العمر سبعين عاماً بعد تدهور حالتها الصحية، فيما لايزالون يحتجزون سبعة أشخاص ويقومون بالاتصال مع عائلاتهم من أجل الضغط عليهم لتأمين مبلغ ٥٠٠٠ $ كفدية عن الشخص الواحد.

وقالت والدة أحد المختطفين في اتصال هاتفي مع مجموعة العمل إن ولدها وجميع اللاجئين الفلسطينيين المحتجزين يعانون من حالة نفسية سيئة، نتيجة المعاملة القاسية التي يتلقونها من قبل المهربين، مضيفة لقد دفعت مبلغ الفدية المطلوب إلا أن المهربين لم يفرجوا عن ولدي حتى اللحظة.

تقدر السلطات الليبية بأن يكون هناك ٦,٠٠٠ مهاجر ولاجئ محتجزين من قبل المهربين. ويعني ذلك في حال التأكد من هذه المعلومات، أن إجمالي عدد اللاجئين والمهاجرين المحتجزين في صبراتة وصل إلى ٢٠,٥٠٠ شخص، من ضمنهم أولئك المتواجدون في مراكز احتجاز رسمية[٢].

اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى السعودية واليمن

السـعودية

يرتبط الوجود الفلسطيني السوري في السعودية بوجود عقد عمل أو لأداء مناسك العمرة والحج، فالمملكة العربية السعودية لا تسمح بدخول اللاجئين الفلسطينيين إليها شأنها في ذلك شأن معظم الدول العربية الإسلامية.

ويواجه الفلسطينيون السوريون في المملكة السعودية واقعاً صعباً، بسبب تعسف السلطات باستخدام الحق في التعامل مع الحقوق التي حفظتها المؤسسات الدولية للمهاجرين والفارين من الحروب.

حيث تحرم السلطات السعودية اللاجئين الفلسطينيين السوريين من حق الإقامة وبالتالي كل الحقوق المترتبة عليها من التعليم والطبابة المجانية، ووصلت إلى مجموعة العمل رسائل تصف أوضاع العائلات الفلسطينية بالقاسية.

وقالت عائلة فلسطينية هاجرت من سورية بسبب أعمال قصف منازلهم واستهداف مخيمهم، أنهم دخلوا السعودية بفيزا نظامية لأداء مناسك العمرة، وكنتيجة طبيعية لظروف الحرب في سورية لم يتمكنوا من العودة إليها.

وحول وضعهم القانوني قالت العائلة إن فيزا العمرة انتهت بعد شهر واعتبر وجودنا في السعودية بحكم المخالفين، وتقدمنا بطلب الإقامة إلا أن السلطات السعودية رفضت منحنا الإقامة.

وأضافت العائلة أنه وبناء على رفض منحنا الإقامة، لم نتمكن من تعليم أبنائنا في المدارس، كما حرمنا من العمل في القطاع الحكومي والشركات الخاصة.

وعن الطبابة ذكر رب الأسرة أنهم يواجهون المتاعب للعلاج، وكان آخرها ولادة زوجته حيث تعرضت العائلة لمعاناة كبيرة لدخولها المشفى وولادتها على الرغم من دفع فواتير العلاج في كل مرة يدخلون فيها إلى المشفى.

في حين ذكرت عائلة فلسطينية أخرى أنها واجهت المرارة واللوعة بعد فقدان أحد أفرادها «فلم يُدفن إلا بعد شهرين وبصعوبة بالغة بسبب عدم امتلاك إقامة نظامية» .

اليمـــن

رصدت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية قيام الحوثيين في اليمن باعتقال الطالب الجامعي الفلسطيني السوري «موئل محمد إبراهيم وليد»، منذ أكثر من ثلاث سنوات بشكل تعسفي»، عند وصوله إلى مطار صنعاء الدولي، حيث احتجزه الحوثيون على الفور، واقتادوه إلى جهة مجهولة، ومنعوه من التواصل مع العالم الخارجي، كما منعوا أي محام من مقابلته طوال مدة احتجازه- بحسب عائلته.

(٢) يصف عاملون في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين من العاملين في الخطوط الأمامية صورة عن معاناة بشرية واعتداءات على مستوى هائل. ومن بين اللاجئين والمهاجرين الذين تعرضوا للاعتداء على يد المهربين، كان هناك نساء حوامل وأطفال حديثو الولادة، فيما وُجد مئات الأشخاص من دون ملابس أو أحذية، عدد كبير منهم بحاجة إلى رعاية طبية طارئة..... كذلك، فإن اللاجئين والمهاجرين الذين تم إنقاذهم من المهربين كانوا يعانون من صدمات نفسية. ويقول معظمهم بأنهم تعرضوا لعدة اعتداءات تمس حقوق الإنسان بما في ذلك العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس والعمل القسري والاستغلال الجنسي. وأشار عدد كبير بأنهم تعرضوا للضرب وأُجبروا على العمل لساعات طويلة من دون غذاء أو مياه، وتم وضعهم في أماكن مكتظة تفتقر في أغلب الأحيان للمراحيض أو حتى للتهوية. وذكر موظفو المفوضية وجود عدد مقلق من الأطفال غير المصحوبين والمفصولين عن ذويهم، الكثير منهم دون الستة أعوام. ويفيد عدد كبير منهم بأنهم فقدوا آباءهم خلال رحلتهم إلى ليبيا. رابط الخبر على موقع مفوضية اللاجئين.

http://www.unhcr.org/ar/news/briefing/2017/10/59e5e1a94.html

اللاجئون الفلسطينيون في كردستان العراق

أكدت مصادر لمجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية يوم ٢٩/ أيلول – سبتمبر/ ٢٠١٧، فقدان التواصل مع اللاجئ الفلسطيني «أحمد البرهومي» (٢٣ عاماً) من أبناء مخيم خان الشيح للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق، وأضافت المصادر أن العائلة لم تتمكن من التواصل مع ابنها الذي كان يحاول الوصول إلى تركيا عبر إقليم كردستان العراق منذ حوالي الأسبوعين.

فيما وردت أنباء من أحد المعتقلين المفرج عنهم وجود الشاب «أحمد البرهومي» في أحد السجون بكردستان العراق.

وفي يوم ٢٥/ تشرين الأول – أكتوبر/ ٢٠١٧ أفرج الأمن الكردستاني في العراق عن اللاجئ الفلسطيني «أحمد البرهومي» وقام بترحيله في اليوم التالي إلى لبنان.

اللاجئون الفلسطينيون من سورية الى تركيا

تمتنع السفارات التركية عن منح اللاجئين الفلسطينيين من سورية تأشيرات للدخول إليها بشكل شرعي إلا في حدود ضيقة جدا جدا، وتشهد الحدود السورية التركية انتشارا أمنيا تركيا كبير يكاد يستحيل العبور الآمن إلى الأراضي التركية، حيث قام الجيش التركي بإنشاء أبراج مراقبة ذكية تكشف أي جسم متحرك، إضافة إلى إطلاق تحذيرات باللغات التركية والإنجليزية والعربية لكل جسم متحرك يقترب مسافة ٣٠٠ متر من الحدود.

ولايزال الوضع العام للاجئين الفلسطينيين إلى تركياً غامضاً نوعاً ما رغم الوعود التي تلقتها المؤسسات الرسمية والأهلية العاملة على التخفيف من معاناة فلسطينيي سورية الذين اضطرتهم الحرب للجوء إلى تركيا.

وتتعامل الحكومة التركية مع اللاجئين الفلسطينيين من سورية الداخلين إليها بشكل غير شرعي معاملة السوريين من حيث منحهم بطاقة الحماية الخاصة بهم والتي يستطيعون من خلالها الدخول إلى المدارس والحصول على الطبابة المجانية والمساعدات.

أما اللاجئون الفلسطينيون الداخلون إلى تركيا بشكل نظامي فهي تفرض عليهم الحصول على الإقامة السياحية أو إقامة العمل - بما يتضمنه هذا الإجراء من رسوم مالية وأوراق قانونية - كي يتمكنوا من الإقامة في البلد بشكل شرعي.

التعداد العام والتوزع

بينت الإحصائيات الحديثة التي قامت بها جمعية خير أمة في تركيا وجود ما بين (٧٠٠٠- ٨٠٠٠) لاجئاً فلسطينياً من سورية إلى تركيا، يشكل الأطفال من عمر (١- ١٤ سنة) منهم حوالي (٢٠٠٠) طفلا، ويتوزع اللاجئون الفلسطينيون في تركيا على ثلاثة قطاعات رئيسة:

- القطاع الأول ٧٧٥ عائلة بما يعادل ٤٤٪ (اسطنبول – أزميت – أزمير – أنطاليا – أنقرة – بورصة – نيدا- نيف شهير- أكسراي- بولو- يلوا).
- القطاع الثاني ٦٤٠ عائلة بما يعادل ٣٧٪ (العثمانية – أنطاكية – الريحانية – مرسين – أضنة - - اسكندرون- كارخان- قونيا – كرمان – قيصري).
- القطاع الثالث ٣٣٥ عائلة بما يعادل ١٩ ٪ (كلس – أورفا – نيزب- غازي عنتاب- مرعش – ديار بكر – ماردين – باتمان).

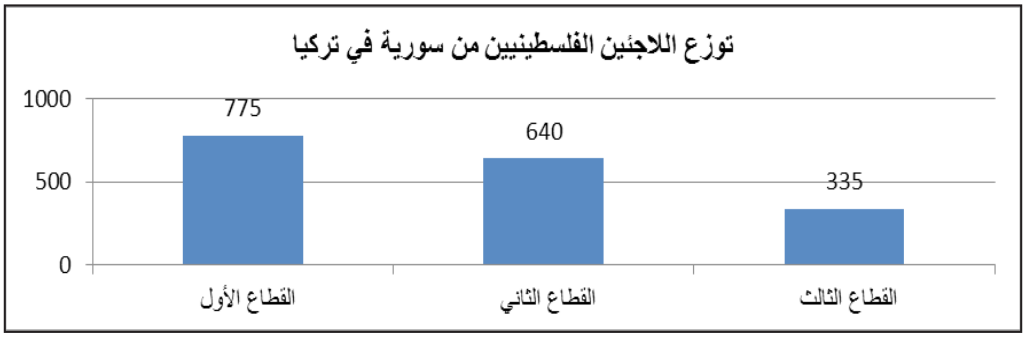

الوضع المعيشي

كشف الإحصائيات عن وجود (١٨٦) يتيماً و(٥٨) أرملة و(٣٠) عائلة مفقود، كما تتفشّى البطالة في صفوف اللاجئين فهناك (٤٢٣) لاجئاً لا يعملون، كما أن الأجور التي يحصل عليها العمال لا تتناسب مع الجهد المبذول وتكاليف الحياة من أجرة منزل وغلاء المعيشة.

كما بينت الإحصائيات أن (٢٤٩) جامعياً لا يعملون على شهاداتهم العلمية، وأن متوسط الأجور في القطاعات السابقة يتراوح بين (١٠٠٠- ٩٢٠- ٧٥٥ ليرة تركية) على التوالي في حين أن أجرة المنزل في تلك القطاعات (٩٠٠-٤٧٠-٤٥٠ ليرة تركية).

الوضع التعليمي

التحق الطلاب الفلسطينيون في تركيا بالمدارس السورية المجانية التي سمحت الحكومة التركية بافتتاحها في مختلف المدن، وتفاوتت شروط قبول الطلاب في المدارس التركية بين مناطق وأخرى، فيمكن للسوريين تسجيل أبنائهم في المدارس الرسمية التركية، وللفلسطينيين كذلك بشرط وجود الإقامة، إلا أن شرط الإقامة ليس أساسياً في جميع المحافظات، ويحق لكل طالب يحمل هوية «الكيميلك» بالدراسة المجانية فيها[٣].

وفي أغسطس - آب ٢٠١٦ أعلنت وزارة التربية التركية على موقعها الرسمي على الإنترنت ما سمته «خارطة طريق» لتعليم الطلاب السوريين للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٦ وذلك لتأمين فرصة التعليم بكافة المراحل للطلاب السوريين بغض النظر عن وضعهم القانوني في البلاد[٤]، فقامت الحكومة باتّخاذ خطوات لتسوية العمليّة التعليميّة، وتسريع اندماج الأطفال السوريّين في المجتمع التركيّ، وذلك من خلال إخضاع الطلّاب إلى دورات لغة تركيّة مكثّفة، ومن ثمّ تدريسهم المنهاج التركيّ نفسه. كما قامت الحكومة التركيّة بتدريب ما يقارب ٢٩٠ مدرّساً سوريّاً بإشراف اليونيسيف لتقوم بعدها بتوزيعهم على المدارس السوريّة، في إطار رفدها بالكوادر المناسبة وتعزيز القدرات[٥].

أما على صعيد التعليم الجامعي فيتاح للطلبة الفلسطينيين الدراسة في الجامعات التركية، وبرسوم رمزية مقارنة بالجامعات في الدول العربية، ففي حال حصول الطالب على الثانوية العامة التركية فإن تحدي اللغة يجعل حظوظه في الدخول الى الجامعة ضعيفا لأنه يدخل في المفاضلة العاملة للقبول مع الطالب التركي[٦].

وتشير إحصائيات جمعية خير أمة إلى وجود ١٤٩٦ طالباً في كافة المراحل الدراسية بالإضافة الى (١٦٤) طالباً متسرباً نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها اللاجئون.

جدول يبين أعداد الطلاب اللاجئين الفلسطينيين وتوزعهم في تركيا لعام ٢٠١٧

الابتدائي	الإعدادي	الثانوي	الجامعات	المجموع العام	الطلاب المتسربون
٨٥٧	٣٧٥	٢٠١	٦٣	١٤٩٦	١٦٤

(٣) الكميلك هوية تمنح للسوري والفلسطيني القادم من سورية الى تركيا.

(٤) وزارة التعليم التركية تطلق «خارطة الطريق» لتعليم الطلاب السوريين - اورينت-نت - سيما نعناعة - تاريخ النشر ٢٠١٦/٨/٢٣ .
0/A/http://orient-news.net/ar/news_show/121133

(٥) واقع التعليم والتغيرات عليه - نبض سوريا - تاريخ النشر نوفمبر ٢٠١٦, ١١ أسعد حنا
11/syria-education-schools-turkey-/http://www.al-monitor.com/pulse/ar/contents/articles/originals/2016
#radicalism.html

(٦) الطالب الفلسطيني السوري واقع ومآلات - ابراهيم العلي - مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية. على الشبكة العنكبوتية
http://www.actionpal.org.uk/ar/pdf/palestinian_student.pdf

الأوراق الثبوتية والقنصلية السورية

يعاني اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى تركيا من صعوبة الحصول على الأوراق الثبوتية كالهوية الشخصية أو جواز السفر أو بيان الولادة، وذلك للروتين القاسي الذي تتبعه القنصلية السورية بحق المراجعين .

فعند أي مراجعة للقنصلية يحتاج اللاجئ إلى موعد عبر الإنترنت والذي غالباً لا يكون الحجز متوفراً فيه بشكل طبيعي مما يضطره للاستعانة بمكاتب خاصة تقوم بعملية حجز الموعد بمقابل مالي يتراوح بين (٥٠- ٣٠٠ $) حسب المعاملة التي يحتاجها اللاجئ.

كما أن موظفي القنصلية يتعاملون مع المراجعين بطريقة مستفزة من خلال البطء الشديد في تنفيذ المطلوب والتأجيل المتعمد والمطول للمعاملات التي تفقد صاحبها أحياناً حقه في الإقامة في تركيا إذا ما تأخر عن الموعد الذي تمنحه إياه دائرة الهجرة « الأمنيات « لاستكمال الأوراق المطلوبة، والتي تشترط بدورها تصديق جوازات السفر أو البيانات الصادرة من سورية من القنصلية السورية بإسطنبول.

المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج

شهد المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج مشاركة فاعلة من قبل اللاجئين الفلسطينيين السوريين المتواجدين في تركيا، حيث توافد المئات منهم من مختلف المحافظات والمدن التركية للمشاركة في أعمال المؤتمر التي انطلقت يوم ٢٦ شباط فبراير ٢٠١٧ واستمرت لمدة يومين كاملين، حيث شارك العديد منهم في ورشات العمل واللجان التي انبثقت عن المؤتمر.

الأنشطة والفعاليات

شارك اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى تركيا بغالبية الأنشطة والفعاليات الداعمة للحق الفلسطيني، فكانوا جزءاً لا يتجزأ من الحراك الفلسطيني العام، وبرزت مشاركتهم في الحملة الدولية للحفاظ على الهوية الوطنية «انتماء» والمظاهرات والاعتصامات المنددة بالاعتداءات الصهيونية على المسجد الأقصى، وحملة مئوية وعد بلفور، والحراك الرافض لقرار الرئيس ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الغاصب لفلسطين.

أبرز الانتهاكات

تعرض العديد من اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى تركيا إلى انتهاكات مختلفة خلال عام ٢٠١٧، وقام قسم الرصد والتوثيق برصد بعض هذه الانتهاكات ففي:

- يوم ١١/ نيسان – أبريل /٢٠١٧ قضى اللاجئ الفلسطيني «محمد غزاوي» من أبناء مخيم اليرموك برصاص الجندرما التركية أثناء محاولته دخول الأراضي التركية.
- يوم ٩ / أيار – مايو /٢٠١٧ اعتقلت الجندرما التركية الفلسطينيَّين السوريين» محمد محمود أبو طالب (٢٢ عاماً) و خليل خالد شعبان (٢٥ عاماً)، أثناء محاولتهما دخول الأراضي التركية بطريقة غير نظامية، وقامت بسجنهما في سجن الأجانب بالقرب من الحدود السورية التركية.
- يوم ٨/ حزيران – يونيو /٢٠١٧ اعتقلت قوات الدرك التركية في ولاية أدرنه شمال غرب تركيا (١٢٤) مهاجراً أثناء محاولتهم عبور الحدود التركية باتجاه اليونان بطريقة غير شرعية. وأشارت تقارير صحفية تركية أن طالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين الذي تم إلقاء القبض عليهم من حملة الجنسيات السورية والباكستانية والجزائرية والجورجية والمغربية والفلسطينية.
- يوم ٢٤/ آب – أغسطس/٢٠١٧ قامت السلطات التركية بترحيل اللاجئ الفلسطيني لؤي رحمة إلى لبنان «بعد احتجازه قرابة شهر في مطار أتاتورك أثناء محاولته السفر إلى ليبيا مروراً بمطار إسطنبول بحجة عدم وجود تأشيرة معه إلى ليبيا. وفي مطار رفيق الحريري في لبنان لم يتم استقباله وخيّرته السلطات اللبنانية بين ترحيله إلى سورية أو إعادته إلى تركيا، وبعد التواصل مع السلطات التركية وموافقتها استقباله، تم ترحيله إلى تركيا وعند وصوله تم تبليغه أن السلطات التركية تجري اتصالاتها مع لبنان لإعادته مرة ثانية، حيث قامت لبنان بدورها بترحيله إلى سورية.

- في يوم ٢٧/ كانون الأول – ديسمبر /٢٠١٧ ناشدت عائلة اللاجئ الفلسطيني «مجد عصام تعمري» من أبناء مخيم الرمل في اللاذقية المؤسسات الحقوقية والإنسانية التدخل لمعرفة مصير نجلها الذي بات مجهولاً عقب فقدان الاتصال به منذ ستة أشهر، وأوضحت العائلة عبر رسالة أرسلتها إلى مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية أن ولدها احتجزه مسلحون من الجيش الحر في ريف مدينة إدلب شمال سورية منذ ستة أشهر أثناء سفره إلى تركيا، وأشارت العائلة إلى أن ابنها نقل في شهر أيلول المنصرم إلى إحدى مشافي تركيا بعد قصف النظام لمواقع الجيش الحر في إدلب، ومن حينها لا يعرفون عنه أي معلومات. وأضافت العائلة أننا وبعد أن فقدنا الأمل تواصل معنا أحد الأشخاص وأخبرنا أن مجموعات المعارضة السورية المسلحة أفرجت عن مجد، وأنه أثناء محاولته عبور الحدود التركية، أطلق الجندرما التركية عليه النار، وقد أصيب ونقل إلى إحدى المشافي، ونوهت العائلة إلى أن الشخص لم يذكر اسم المشفى ولا حتى المدينة التي يوجد فيها ابنهم.

اللاجئون الفلسطينيون في شرق آسيا (ماليزيا وتايلند)

ماليـزيا

ناشد الشقيقان الفلسطينيان «حمزة وعثمان خشان» العالقان في مطار ماليزيا الدولي، المنظمات والمؤسسات الدولية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني للتدخل من أجل إخراجهما، والعمل على حلّ قضيتهما.

ووفقاً للناشطة «فاطمة جابر» التي نشرت المناشدة فإن الشقيقين «حمزة خشان» (٢٣) سنة والفتى «عثمان خشان» (١٣) سنة عالقان في مطار ماليزيا منذ ٢٠١٧/١٠/١٥.

وقالت: «إن الأم موجودة في ماليزيا منذ ٥ سنوات، وهي مسجلة مع أولادها في مفوضية اللاجئين بماليزيا، والأب موجود في ألمانيا منذ ٣ سنوات، وبناء على إقامته يحق له لمّ شمل عائلته، لكن ألمانيا رفضت الطلب بحجة أن العائلة ستحصل على لجوء من خلال مفوضية اللاجئين في ماليزيا».

من جانبها أوقفت مفوضية اللاجئين في ماليزيا ملف لجوئهم بعدما علمت أن ربّ الأسرة لديه إقامة في ألمانيا، وسيقوم بإجراءات لمّ شمل عائلته، وكلٌّ طرف يتهرب من المساعدة وحل مشكلة هذه العائلة، وفقاً للناشطة فاطمة.

على إثر ذلك حاول السفر إلى ماليزيا لرؤية زوجته وأطفاله بعد أخذ الإقامة، لكنه منع من السفر بسبب عدم الموافقة على منحه فيزا، ونتيجة ذلك أصيب بنوبة قلبية حادة دخل على إثرها المشفى.

وأضافت الناشطة «أن الشاب حمزة اضطر للسفر من ماليزيا إلى ألمانيا بجواز «سفر فلسطيني» ساري المفعول لأن وثيقته الفلسطينية السورية منتهية الصلاحية منذ عام ٢٠١٣ وبرفقته أخوه الصغير عثمان الذي يحمل «وثيقة سفر فلسطينية سورية» مروراً بمطار كمبوديا، إلا أن السلطات الكمبودية منعت مرورهم، وتم إرجاعهما إلى مطار ماليزيا الذي لم يسمح لهم بالدخول لماليزيا لأنها أغلقت ملفهم ووضعت بلوك عليه لمدة خمس سنوات في حال مغادرتهم لها.

وبعد قرابة شهر من احتجاز حمزة وعثمان في المطار، فهما مهددان بالترحيل إلى سورية أو بالسجن في ماليزيا لحين إيجاد حل لمشكلتهما من قبل مفوضية اللاجئين.

تايلنـد

- في ٢٤ شباط- فبراير/ ٢٠١٧ أطلق اللاجئ الفلسطيني «مهند الخجا»، أحد بناء مخيم اليرموك، المحتجز في سجن مطار بانكوك بمملكة تايلند جنوب شرق آسيا، نداء استغاثة عبر مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، ناشد فيه المؤسسات الدولية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني للتدخل من أجل الإفراج عنه.

وقال الخجا : إنه استطاع الحصول على تأشيرة إلى تايلند لمدة ٦ شهور، حيث اعتقلته السلطات التايلندية بعدما انتهت مدة الفيزا، وتم تحويله إلى أحد السجون التايلندية «سجن الترحيل»، وبقي محتجزاً فيه قرابة سنة ونصف.

وأكد الخجا لمراسل مجموعة العمل، أن السلطات التايلندية رحّلته بعد سنة ونصف من الاحتجاز إلى لبنان، لكن السلطات اللبنانية هددت بترحيله إلى سورية لأن الفلسطيني السوري لا يسمح له بالعودة إلى لبنان، منوهاً إلى أنه مطلوب لدى السلطات السورية بتهمة تخلّفه عن الخدمة الإلزامية في جيش التحرير الفلسطيني.

وأضاف الشاب أنه استطاع قبل أن يتم تسليمه، حجز مقعد على إحدى الطائرات المتجهة إلى ماليزيا، وعند وصوله مطار كوالالمبور رفضت السلطات الماليزية استقباله، وأعادته إلى لبنان الذي وافق على استقباله.

لكن وتحت التهديدات الأمنية اللبنانية بتسليمه للأمن السوري، أعاد الخجا الكرة وحجز على إحدى الطائرات المتجهة من لبنان إلى تايلند، وعند وصوله إلى مطار العاصمة التايلندية بانكوك تم احتجازه في سجن المطار، وكان آخر ما قاله الخجا لمراسل مجموعة العمل، مناشدته للسلطة الفلسطينية وسفارتها في تايلند، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التدخل من أجل إطلاق سراحه ومعالجة وضعه القانوني، وإلا سيكون مصيره مصير آلاف المعتقلين في سجون النظام السوري.

- في ٢٦/آذار – مارس/٢٠١٧ نقلت وكالة معاً الإخبارية رسالة المحتجز في تايلند «محمد أبو حرب» حيث قال في رسالته أن ٣ عائلات و٣ نساء وكبار في السن وشباب، محتجزون في المركز الذي يرمز له بـ«IDC» بتهمة «أنهم لاجئون» أو لانتهاء مدة تأشيراتهم أو إقامتهم. وذكرت الرسالة أسماء بعض المحتجزين الفلسطينيين: المسنّ «ماجد معروف ملحم» (٧٥) عاماً وثلاثٌ من بناته - «منتهى ومها ونهاد ماجد ملحم»، و«كنعان عزيز ملحم» وهم من أبناء مخيم اليرموك في دمشق، و«محمد يونس أبو حرب» من أبناء مخيم خان الشيح بريف دمشق، و«سلطان عفيف أحمد» و«أيهم إبراهيم يونس» و«محمد خير أحمد عزيمة» و«مهند ياسين» و«عمر ثائر صالح» و«أحمد عبد الرحمن النواجهة» و«شادي أمجد النواجهة». وقال اللاجئ «فيصل أبو حرب» شقيق المحتجز محمد: إن أخيه «محمد أبو حرب» (٤٥) عاماً، حاصل على شهادة العلوم المخبرية من جامعة دمشق، وعمل في العديد من المختبرات الطبية قبل أن يخرج من سورية مجبراً في العام ٢٠١٣؛ بفعل المعارك التي وصلت نيرانها أجساد المخيمات الفلسطينية بحثاً عن العمل والأمل بحياة أفضل، وهروباً من عمليات الخطف التي كانت تستهدف الشبان من قبل الأطراف المتناحرة في سورية، فدخل إلى بانكوك بطريقة شرعية كونه يحمل جواز السفر الفلسطيني «الخارجي» الذي يمنح للاجئين الفلسطينيين في الشتات لتسهيل حركتهم، بالتنسيق مع «مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين»، ولكن عندما انتهت مدة إقامة محمد في تايلاند تمّ احتجازه من قبل السلطات في بانكوك وتحويله إلى مركز توقيف المهاجرين «I.D.C» حيث يقبع هناك العديد من الفلسطينيين تحت نفس التهمة، وهي «أنهم لاجئون». وعن أوضاع المحتجزين الفلسطينيين داخل مركز التوقيف في بانكوك، أكد فيصل أنّه حصل على رسالة صوتية لشقيقه محمد تم تسريبها من مركز التوقيف حيث يقبع هناك، قال فيها: «إنه تعرّض لجلطة في رجله داخل المركز، وهو يعاني من سوء الأوضاع وارتفاع درجات الحرارة، وعدم الاهتمام بالموقوفين، وقطع اتصالهم بالعالم الخارجي»، مؤكداً أن بين المحتجزين من مضى على سجنه أكثر من سنة وخمسة أشهر، وأن سجن «IDE» من أسوأ مراكز احتجاز المهاجرين لاكتظاظه بالمحتجزين، وقذارته الكبيرة، كما أن الطعام قليل ورديء النوعية، في حين يمنع حراس السجن خروج «السجناء» المهاجرين للتهوية»، حيث لم نشاهد الشمس منذ فترات طويلة الأمر الذي أدى لإصابتنا بأمراض جلدية» بحسب رسالة سابقة وصلت لمجموعة العمل من أحد الفلسطينيين السوريين كان محتجزاً بداخله.» .
- وفي ١٤/ تشرين الثاني – نوفمبر /٢٠١٧ أطلق اللاجئ الفلسطيني السوري «إياد سليمان» المحتجز في سجن بمملكة تايلند، نداء استغاثة عبر مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، ناشد فيه المؤسسات الدولية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني للتدخل من أجل الإفراج عنه ووضع حد لمأساته .وقال السليمان في رسالة وصلت إلى مجموعة العمل، «إن معاناة هجرته بدأت عندما دخل إلى الأراضي التايلندية عام ٢٠١٣، بهدف مقابلة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتقديم طلب هجرة لديها إلى إحدى الدول الأوربية؛ مشيراً إلى أنه وبعد انتهاء مدة تأشيرته السياحية بقي متخفياً ومتوارياً عن الأنظار ريثما تقوم المفوضية بتسفيره إلى إحدى الدول الأوربية، إلا أنه اعتقل يوم ٩ – تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٧ بتهمة انتهاء مدة تأشيرته السياحية، وتم تحويله إلى أحد السجون التايلندية. «وأضاف السليمان أنه لدى تواصله مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أخبرته أنها عاجزة عن تقديم أي مساعدة له، ولا تستطيع فعل أي شيء لأن الحكومة التايلندية لا تعامل اللاجئين على أنهم لاجئون فارون من الحرب، بل تعاملهم كخارجين عن القانون في حال خالفوا قوانينها.

اللاجئون الفلسطينيون من سورية الى أوروبا

شهد العام ٢٠١٧ تطورات متعددة على صعيد تواجد هجرة اللاجئين الفلسطينيين السوريين في أوروبا، والأوضاع بشكل عام تتجه نحو استقرار من وصلوا خلال السنوات السابقة، حيث حصل العديد منهم على عملٍ، فيما التحقت النسبة الأكبر من فئة الشباب في البرامج الدراسية لمرحلتي الثانوية والجامعية، بالإضافة إلى إنهاء العديد منهم لمرحلة الماجستير في الجامعات الأوروبية.

يضاف إلى ذلك بدأ جزء ممن وصلوا خلال الفترات الماضية بتعديل شهاداتهم وحصولهم على أذون ممارسة العمل سيما في القطاع الصحي.

كما شهدت السنة الماضية تزايداً في أعداد اللاجئين الذين يحصلون على الجنسيات الأوروبية، وتحديداً الهولندية والسويدية، وذلك بسبب قوانين اكتساب جنسية البلدين التي تُعدُّ مقبولة جداً مقارنة مع باقي الدول الأوروبية.

ومن جانب آخر شهد العام ٢٠١٧ انحساراً لموجات اللجوء سواء القادمة من تركيا، أو من مصر وليبيا، حيث يُعد السبب الرئيس لذلك؛ هو قيام الدول الثلاث بضبط حدودها وتشديد إجراءاتها ضد الهجرة عبر البحر انطلاقاً من سواحلها، وذلك عبر توقيع العديد من الاتفاقيات بين تلك البلدان وأوروبا.

لكن وفي الجانب الآخر تفاقمت معاناة اللاجئين الفلسطينيين السوريين العالقين في اليونان، منذ العام ٢٠١٥، وذلك إثر قيام العديد من الدول الأوروبية بتشديد إجراءاتها لمنع وصول اللاجئين إلى أراضيها. منها إجراءات داخل أوروبا كما هو الحال في دول شرق أوروبا، حيث شددت كلٌّ من هنغاريا وبلغاريا ومقدونيا إجراءات حراسة الحدود لمنع تدفق اللاجئين. فيما علّقت كل من النمسا والدنمارك والسويد جزئياً بعض تفاصيل قواعد الحركة الحرة بينها، من خلال نقاط فحص شرطية على نقاط العبور بينها وبين الدول المجاورة.

أعداد اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى أوروبا

حتى نهاية العام ٢٠١٧ لم تقم أي جهة رسمية فلسطينية بمتابعة الإحصاءات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين السوريين في أوروبا، كما لم تتمكن أي جهة غير رسمية من معرفة العدد الدقيق للاجئين الفلسطينيين السوريين في أوروبا، وذلك لاعتبارات كثيرة أهمها أن معظم دوائر الهجرة الأوروبية تفضّل التواصل مع جهات رسمية فلسطينية عوضاً عن تواصلها مع الجهات الأهلية.

بالإضافة إلى صعوباتٍ تقنيةٍ كبيرة، أهمها أن الجهات الأوروبية لا تقدم إحصائيات منفصلة لهم كما هو الحال مع باقي اللاجئين من الجنسيات الأخرى، في حين تُصنَّف إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR معظمهم ضمن «بدون وطن» (Stateless)، وهذه الفئة لا تضم اللاجئين الفلسطينيين من سورية فحسب؛ بل تضم العديد من الفئات الأخرى من لاجئين أكراد وصوماليين وقادمين من بعض دول الخليج العربي، وهو ما تقدر نسبته بـ ١٦٪ [٧].

إن البحث عن عدد اللاجئين الفلسطينيين السوريين الذين وصلوا إلى أوروبا يتطلب البحث في بيانات دوائر الهجرة والإحصاء الأوروبية ذات الصلة، إضافةً إلى بيانات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR).

وبدورها قامت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، ووفق الإمكانيات المتاحة بمتابعة أعداد اللاجئين الفلسطينيين في أوروبا حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٦، حيث قارب العدد الغير رسمي والتقديري نحو ٨٠ ألفاً، لكن ومن بعد انحسار موجة اللجوء، وازدياد عدد اللاجئين القادمين عبر برامج لمَّ الشَّمل؛ أصبح حتى وضع العدد التقديري أمراً في غاية التعقيد.

لكن وبشكل عام يرجح الباحثون في قسم الإحصاء والتوثيق في مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، أن عدد اللاجئين الفلسطينيين السوريين قد وصل في أوروبا إلى نحو مئة ألف مع نهاية العام ٢٠١٧ نظراً لتواصل عمليات لمَّ الشمل المستمرة منذ سنوات.

(٧) منهجية تثقيل الرقم الإحصائي للفلسطيني السوري في أوروبا لباحث الاقتصادي محمد يوسف.

الواقع القانوني والإنساني للاجئين الفلسطينيين في أوروبا

استمرت معظم الدول الأوروبية بمنح حق اللجوء الإنساني لفلسطينيي سورية في حال طلبهم اللجوء فيها، واتصف عام ٢٠١٧ بالاستقرار القانوني نوعاً ما بالنسبة للاجئين الفلسطينيين السوريين في مختلف البلدان الأوروبية، حيث لم تصدر قرارات جديدة أو مفاجئة تتعلق بوضعهم القانوني، فقد استمرت معظم البلدان الأوروبية بسياساتها المتشددة بما يخص مدة الإقامات الممنوحة للاجئين الفلسطينيين السوريين على أراضيها، تلك الإجراءات التي بدأت في النصف الثاني من عام ٢٠١٥، والتي شكلت تغيرات متتالية وصلت إلى وقف بعض الدول الأوروبية منح المدة القصوى للإقامة (٥ سنوات غالباً) للاجئين من سورية. كما فعلت مملكة السويد، والتي أصبحت تعطي إقامات مؤقتة مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد، أو حماية إنسانية مدتها (١٣) شهراً، لا يحق لمن حصل على الحماية لمَّ شمل عائلته، في حين يحق لمن حصل على إقامة (٣) سنوات لمَّ شمل أسرته وفق شروط مشددة قد تتطلب في بعض الحالات تأمين عمل لصاحب طلب لمَّ الشمل، بالإضافة إلى تأمين مسكن مناسب للعائلة بحيث تتناسب مساحته مع عدد أفراد العائلة.

في حين شددت الدنمارك سياساتها المالية تجاه اللاجئين، حيث خفضت المساعدات المخصصة للاجئين. كما صدرت قرارات بتجريد اللاجئين الجدد من ممتلكاتهم الثمينة ليتم إضافة قيمتها إلى المساعدات المقدمة من قبل الدولة إلى اللاجئ.

السويد

ألقت السلطات السويدية القبض على اللاجئ الفلسطيني السوري «مصطفى حجاوي» ابن مخيم اليرموك، يوم ٢٥ كانون الثاني – يناير /٢٠١٧ بعد رفضها منحه الإقامة على أراضيها، في مركز تابع لمصلحة الهجرة في العاصمة استوكهولم، بسبب حصوله على حق الإقامة في اليونان.

الحجاوي الذي وصل إلى السويد قادماً من اليونان في شهر أيلول – سبتمبر / ٢٠١٤ تقدم بطلب لجوء لمصلحة الهجرة، إلا أن طلبه رُفض لأنه بصم في اليونان وحصل على حق الإقامة فيها، وبناء على تصريحات صدرت عن المكتب الصحفي لمصلحة الهجرة السُويدية، مفادها أن السويد سترفض منح اللجوء إلى اللاجئين القادمين من اليونان، إذا كان لديهم إقامة فيها، وستتعامل معهم على أساس أنهم حصلوا على الحماية في بلدٍ من بلدان الاتحاد الأوروبي.

الجدير بالتنويه أن اللاجئ الفلسطيني «مصطفى حجاوي» بعد أن رفضت السويد طلب لجوئه رجع إلى اليونان، و قدّم طلب تنازل عن إقامته فيها، ومن ثم عاد إلى السويد ليقضي عاماً ونصف العام بعيداً عن الأنظار، إلى أن حان موعد تقديم الطلب الجديد فتوجّه إلى دائرة الهجرة، التي قامت باحتجازه وترحيله إلى اليونان.

وفي الرابع من آذار – مارس ٢٠١٧ رفضت مصلحة الهجرة السويدية طلب «لمّ شمل» للعائلة قدمه اللاجئ الفلسطيني السوري «محمد عليان»، وذلك استناداً لأسباب تعود لقضية شخص آخر ليست قضيته. وقال عليان الحاصل على الإقامة السويدية منذ ٣ سنوات، أنه صُدم عند تفقده لصندوق بريد منزله في مدينة فيكخو، المحاذية ليونشوبينغ، بالرد السريع من المصلحة على اعتبار أن طلب لمَّ الشمل يحتاج لأشهر طويلة، وهو لم يمرعلى طلبه المقدم إلا شهر واحد، وكانت صدمته أكبر عندما اكتشف أن أسباب الرفض الموضحة في القرار، تعود لشخص آخر بالرغم من أن القرار تضمّن اسم محمد عليان ورقم قضيته.

وأضاف عليان: أن مصلحة الهجرة بررت سبب رفض طلب لم شمل زوجته بأسباب مغايرة للوثائق التي زودهم بها حين تقديم الطلب. فقد ذكرت مصلحة الهجرة له أنه ليس لديه شقة يقيمان فيها هو وزوجته، وعمل بمدخول كاف يعتاشان منه، وأن زوجته ليست مسجّلة لدى مصلحة الضرائب. وأكد عليان أن الأسباب غير صحيحة، فقد زود مصلحة الهجرة بصور عن عقد الشقة والعمل متضمناً دخله الشهري، وقام بتسجيل زوجته في مصلحة الضرائب وفقاً لشروط لمّ الشمل. وأضاف عليان، أنه توجه إلى مقر مصلحة الهجرة في مدينته مستفسراً عما حصل، لكن سؤاله قوبل بالرفض، وطلبوا منه الحصول على توكيل من زوجته باعتبار لمِّ الشمل عائد إليها، ومع حصوله على التوكيل، عاد عليان إلى مقر المصلحة للحصول على معلومات عن القضية وقال في هذا الإطار: لقد بدا على موظفة المصلحة علامات الاستغراب عندما وجدت اسم شخص آخر في ملفي، مشيرة إلى وجود خطأ ما قد يكون حصل من متخذي القرار في المصلحة، طالبة منه تقديم طعن بالقرار على الفور .

وختم حديثه أنه مستغرب من وقوع المصلحة المسؤولة عن مصير الكثير من العائلات المهاجرة واللاجئة في خطأ فادح كهذا، علماً أن القرار يمرُّ على أكثر من مسؤول قبل صدوره.

وفي الأول من تموز- يوليو ٢٠١٧ وردت أنباء مؤكدة لمجموعة العمل عن رفض دائرة الهجرة السويدية لمَّ شمل إحدى الأسر الفلسطينية السورية المتواجدة في مصر بابنها الفتى ابن الـ(١٥ عاماً) المتواجد في السويد.

ووفقاً لما ورد للمجموعة فإن الفتى خلال فترة إتمام معاملات الحصول على الإقامة ولمّ الشمل؛ كان قد حصل على الجنسية السويدية بعد إتمامه مدة عامين من الإقامة داخل السويد، حيث يحصل الطفل الفلسطيني السوري على الجنسية السويدية بعد تلك الفترة.

لكن الأمر الذي فاجأ العائلة هو رفض دائرة الهجرة لطلب لمِّ شملها بابنها، وذلك بحجة حصوله على الجنسية السويدية وفقدانه لحقّه بلمِّ شمله بأسرته.

وفي ١٥ تشرين الأول – أكتوبر تشردت عائلة أبو إدريس الفلسطينية السورية جنوب السويد بعد إخلاء منزلهم بالتهديد من قبل مصلحة الهجرة، وعند لجوئهم إلى مصلحة الشؤون الاجتماعية «السوسيال» تهرّبت من تأمين منزل لهم. وفي تفاصيل القضية قال ناشطون: إن العائلة المكونة من ولدين وثلاث بنات - إبراهيم، خالد، صفاء، عائشة وسوزان وأمهم « إنعام بيرومي» تقدمت بطلب اللجوء إلى السويد في عام ٢٠١٤.

وبعد سنة ونصف السنة حصلت الأسرة على إقامة مؤقتة مدتها سنة واحدة، وعند استلامهم الإقامة في مصلحة الهجرة طُلب منهم تجديد طلب الإقامة قبل انتهاء المدة بثلاثة أشهر.

وتضيف العائلة «أنه وقبل انتهاء مدة الإقامة بثلاثة أشهر اتجهوا إلى مصلحة الهجرة في مدينة مالمو جنوب السويد من أجل التقديم على طلب التجديد، لكن موظفة هناك أخبرتهم بأنه لا يحق لهم تجديد الإقامة، وسيتم تسفيرهم إلى بلدهم، ولدى سؤالها عن أي بلد تتحدث؟ «وأنتم تقولون إن الفلسطيني لا يمتلك وطنا» قالت الموظفة إنه سيتم تسفيرهم إلى ليبيا. ردت العائلة لموظفة الهجرة «أن ليبيا ليست بلدهم، ولا يملكون فيها إقامة، ولا يمكنهم الرجوع إلى هناك، وأبرزوا لها بطاقة منظمة الأونروا، وبعد أشهر عدة أرسلت مصلحة الهجرة لأولادها الثلاثة (إبراهيم، صفاء، عائشة) موعد مقابلة في الهجرة، وعندما ذهبوا طلبوا منهم تقديم طلب لجوء مرة أخرى، وعندما سأل الأبناء الثلاثة عن سنتي الانتظار، قالوا إنها ليست محسوبة بعد التبصيم، انتظروا موعد مقابلة، وأما باقي العائلة فلم يتم إرسال أي شيء لهم.

وتذكر العائلة: «أنه في تاريخ ٢٠١٧/٩/٥ تم إصدار قرار بأنه «يجب علينا إخلاء المنزل، وفي يوم ٢٠١٧/٩/٨ أخذوا منا الهويات، وطلبوا منا تسليم بطاقة البنك أيضاً (ICA Banken) وقالوا: إن مصلحة الهجرة من الآن لم تعد مسؤولة عن مساعدتنا، ويجب علينا الذهاب إلى السوسيال وهم سيقومون بمساعدتنا».

وتضيف العائلة: «وعند التوجه الى السوسيال قالوا: «هذا ليس من شأننا يجب إخلاء المنزل يوم الجمعة وتسليم المفاتيح، وإن لم تخرجوا سنقطع التيار الكهربائي والماء عن المنزل، وإن لم تلتزموا أيضاً فسوف نقوم بإبلاغ الشرطة ليقوموا بإخراجكم من البيت، ونحن لا نساعدكم إلا في الأكل». وفِي يوم الأربعاء ٢٠١٧/٩/٢٧ تقول الأم إنعام: «جاء موظفون من مصلحة الهجرة وأخرجونا من المنزل، وقالوا لنا: اذهبوا إلى السوسيال سيساعدكم بالتأكيد، وهددونا بالبوليس في حال رفضنا الخروج من البيت. «خرجنا وأقفلوا البيت وذهبنا إلى السوسيال وكانت مساعدتهم لنا بتأمين ليلة واحدة فقط بغرفة فندق بجانب البحيرة، وفِي اليوم الثاني قال لنا المسؤولون عن الغرفة: لا يوجد لكم أماكن هنا يجب إخلاء الغرفة الآن».

تضيف اللاجئة الفلسطينية إنعام: «رجعنا مرة أخرى إلى السوسيال، ولَم يساعدنا أحد جلسنا هناك حتى الساعة ٨ مساء، ولَم يقم أحد بمساعدتنا، وطلبوا لنا البوليس، الذي جاء بدوره وأخرجنا من مقر السوسيال، وبقينا في الشارع ونحن الآن مشردون ولا يوجد لنا مكان نذهب إليه ولا نمتلك منزلاً».

اليونان

أما على صعيد اليونان فقد شهد العام ٢٠١٧ تفاقماً لمعاناة حوالي (٤٠٠) لاجئٍ فلسطينيٍّ سوريٍّ عالقين في الجزر اليونانية، حيث يضطرون للسكن في خيام قماشية بين الغابات والأحراش لعدم وجود أماكن ومساحات كافية في مخيمات اللاجئين.

ووفقاً لشهادات لاجئين فلسطينيين سوريين تحدثوا لمجموعة العمل عن معاناتهم في جزر خيوس وساموس وليسفوس متليني، فإن كثافة المخيمات باللاجئين وعدم وجود مساحات كافية جعلت حياتهم مزرية وقاسية تحت الخيام وبين الغابات، وهي لا تلبي الظروف المناسبة فلا تقي من حر ولامن برد ولا من مطر ولا من العواصف.

وبسبب الأعداد الكبيرة للاجئين فإن على اللاجئين الانتظار لشهور عديدة في الجزر ريثما يتم البت في قضاياهم بالانتقال إلى البر اليوناني، مما زاد من معاناتهم وشعورهم بالظلم الكبير.

ويقدر عدد العالقين من فلسطينيي سورية في اليونان حتى أواخر عام ٢٠١٦ بحوالي (٤٠٠) لاجئ غالبيتهم يتواجدون في جزر «لسبوس - متليني - خيوس - ليروس - كوس « بينهم عائلات وأطفال ونساء وكبار سن، يتوزعون على مخيمات اللاجئين بعضهم يسكن في خيم والآخر في صالات كبيرة أو كرافانات.

ومع دخول فصل الشتاء تحولت خيم اللاجئين على الجزر اليونانية إلى مستنقعات بسبب الأمطار الغزيرة، وأظهرت الصور ومقاطع الفيديو التي بثها ناشطون ولاجئون من الجزر مشاهد صادمة للحالة المزرية التي تمر على المهاجرين. ففي مخيم خيوس، ومخيم موريا على جزيرة ليسفوس متليني، ومخيم ساموس على جزيرة ساموس، يعيش اللاجئون ليالٍ صعبة بفعل الأمطار الشديدة، والتي أغرقت خيم اللاجئين بالمطر والطين.

كما تم رصد تعرض مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين من سورية مجدداً للإهانة وللضرب بالأسلحة البيضاء، على يد فئات مهاجرة أكثر عدداً من جنسيات أخرى على مرأى ومسمع من الشرطة اليونانية، مما أدى إلى إصابات خطيرة ومتوسطة وكسور بين عدد من الشباب الفلسطينيين السوريين» بحسب شهادات بعض اللاجئين على الجزر.

وفي يوم ٨/تشرين الثاني - نوفمبر/٢٠١٧ نظم عشرات المهاجرين بينهم فلسطينيون وسوريون، مظاهرة أمام السفارة الألمانية في العاصمة اليونانية أثينا، ضد ما اعتبروه رفض السلطات الألمانية السماح لهم بالالتحاق بعائلاتهم في ألمانيا. وطالب اللاجئون في المظاهرة التي جابت شوارع أثينا بنقلهم إلى ألمانيا للالتحاق بأسرهم، حيث يتواجد اللاجئون في اليونان منذ أكثر من عام، وصدرت موافقة لمِّ الشمل لكن تصريح السفر لم يصدر بعد من الحكومة الألمانية. في حين اتهمت عدة منظمات إنسانية ألمانيا بمخالفة بنود قواعد اتفاقية دبلن التي تنص بألا يجب أن يبقى اللاجئون المصنّفون تحت بند «لم الشمل» لأكثر من ستة أشهر في اليونان.

ألمانيا

أعادت ألمانيا تفعيل اتفاقية دبلن بعد أن أوقفت العمل بها عام ٢٠١١، فكل شخص تقدم باللجوء وهو في طريقه إلى دول اللجوء الأوروبي وتحتفظ هذه الدولة ببصمة له، يجب أن يعاد إليها بعد موافقتها.

ففي تشرين الأول – أكتوبر ٢٠١٧ رحّلت السلطات الألمانية اللاجئ الفلسطيني السوري «محمد قبيعة - أبو طه» إلى اليونان في خطوة هي الأولى من نوعها بحق لاجئ فلسطيني من سورية بعد إعادة تفعيل اتفاقية دبلن.

يشار أن محمد قبيعة المصاب في يده إثر الحرب في سورية كان قد حصل على الإقامة والهوية اليونانية، ولعدم إمكانية العلاج في اليونان، غادرها عبر الطائرة إلى ألمانيا بطريقة نظامية.

وعند سؤاله في المطار الألماني عن سبب مجيئه إليها قال «رغبة بالعلاج ولكون اليونان ليس فيها علاج لحالتي»، وبعد فترة زمنية قدّم اللجوء في ألمانيا لمواصلة علاجه وصعوبة المعيشة في اليونان.

وبحسب محمد: «وبعد فترة زمنية تقارب الـ ٤ شهور جاءني الرد برفض الطلب، مما دعاني للطعن وتوكيل محامٍ لمتابعة قضيتي، وبعد ٣ شهور من توكيلي للمحامي جاءني الرد الثاني بالرفض على الرغم من حصولي على موعد للفحص الطبي عن طريق مؤسسة «سوسيال»، وأنه «قبل أن يأتي موعد الفحص الطبي اقتحم البوليس الألماني الغرفة التي أقطنها في «الهايم» - مخيم اللجوء، وقال لي دون سابق إنذار إنه لدي ترحيل، وتم ترحيلي إلى اليونان يوم ٢٥-تشرين الأول - أكتوبر- ٢٠١٦».

هولندا

سلّطت وسائل إعلام هولندية يوم ١١/ تشرين الأول – أكتوبر /٢٠١٧ الضوء على الحملة التضامنية التي أطلقتها سيدة هولندية لمنع ترحيل الطفل الفلسطيني السوري «زين» ذو الخمسة أعوام، ووفقاً لما نشرته وسائل الإعلام فإن الطفل يعاني من متلازمة داون.

وبحسب صحيفة «دا ستاد أمرسفورت» تنوي السلطات الهولندية ترحيل «زين» إلى العراق مسقط رأس والدته، فيما أكدت وسائل الإعلام الهولندية أن حوالي (٤٥٠٠) شخص انضموا إلى الحملة التي تسعى للضغط على وزير الأمن والعدل الهولندي للسماح ببقاء العائلة.

يذكر أن الحملة كان قد تمّ إطلاقها مطلع الشهر الجاري، من قبل السيدة الهولندية التي أكدت أن الطفل سيعاني بشكل فظيع في حال تم ترحيله إلى العراق كونه فلسطيني سني، بالإضافة إلى سوء الأوضاع الصحية في العراق التي ستؤثر على مرضه.

بريطانيا

أوقفت وزارة الداخلية البريطانية طلب لجوء اللاجئ الفلسطيني السوري «يوسف جهاد حسن» (٢٣ عاماً)، وناشدت عائلة اللاجئ السلطات البريطانية عدم ترحيل ابنها إلى إيطاليا، حيث نقلت صحيفة «الإندبندنت» البريطانية مناشدة والد الشاب الفلسطيني الذي تعتزم السلطات البريطانية ترحيله خلال الفترة القادمة.

وقال «جهاد حسن»- والده - للصحيفة البريطانية: «إذا أخذت وزارة الداخلية ابني يوسف، سألقي بنفسي تحت السيارة التي ستأخذه إلى القسم».

ووفقاً لما نشرته الصحيفة فإن الشاب «يوسف» كان قد غادر دمشق عندما كان عمره (١٥ عاماً) وذلك خوفاً من إجباره على تأدية الخدمة العسكرية الإلزامية.

وبحسب والد الشاب فإن «يوسف» انفصل عن أشقائه في فوضى الصراع، فخاض وحده رحلة إلى أوروبا، ووصل إلى بريطانيا عبر شاحنة من كاليه في ٢٠١٤، والآن تجمّع شمل أسرة حسن لإعادة بناء حياتهم في «ميدلزبره»، حيث تم منح الأسرة وضع اللجوء، باستثناء يوسف الذي أوقفت وزارة الداخلية البريطانية طلب لجوئه مع ترحيله إلى بريطانيا بعد عامين ونصف من الاعتراضات والمراجعات.

فلسطينيو سورية في أوروبا، نجاحات جديدة ومشاركات فاعلة

شهد العام ٢٠١٧ بداية بروز للنشاط الاقتصادي للاجئين الفلسطينيين السوريين في عدد من الدول الأوروبية، حيث بدأ انطلاق المشاريع الخاصة باللاجئين في كلّ من السويد وألمانيا وهولندا، وتركزت تلك المشاريع على الجوانب الخدمية والتجارية البسيطة، من محال تجارية إلى شركات تقدم الخدمات.

كما تمكن البعض الآخر من اللاجئين من الحصول على وظائف في المؤسسات الحكومية لبلدانهم أو الشركات الخاصة، ويعد القطاع الطبي خصوصاً في دول الشمال من أكثر القطاعات طلباً للموظفين فيه، إلا أن وصول اللاجئين الفلسطينيين السوريين إلى ذلك المجال يستغرق وقتاً طويلاً تقريباً ٤-٥ سنوات، وذلك بسبب التعقيدات الإجرائية المتعلقة بتعديل الشهادات والحصول على إذن ممارسة الطب.

فيما تركز نجاحات الفلسطينيين السوريين في أوروبا على الجانب الثقافي والفني، وتوزعت الإنجازات على عدد من الدول الأوروبية ولعل أبرزها كان في السويد وألمانيا وهولندا والدنمارك.

• الســويد:

- اختير الفلسطيني السوري عامر صرصور، (٢٦ عاماً) من أبناء مخيم اليرموك، لتمثيل مملكة السويد في مسابقة مهرجان التنافس الشعري للشباب في مدينة نيقوسيا شمالي قبرص.
- حصد أحمد نوفل من أبناء مخيم اليرموك اللاجئ في السويد جائزة مهرجان «هالمستاد» السنوي للأفلام، عن فيلمه القصير «قصة مخيم».
- نجح مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين السوريين علاء البرغوثي وحازم أبو يونس وعدد من اللاجئين إلى السويد من إطلاق معرض الكتاب العربي الأول في إسكندنافيا – مالمو ٢٠١٧، والذي شكل سابقة في العمل الثقافي العربي في السويد.
- أطلق الفنان الفلسطيني السوري «غسان السعدي» من أبناء مخيم اليرموك، تحت مسمى «ملتقى فيشروم للفن التشكيلي»، ورشة للفن التشكيلي في قرية virserum السويدية ضمت ١٥ فناناً وفنانة من سورية وفلسطين، حيث قدمت الورشة التي بدأت يوم ٥/شباط- فبراير/٢٠١٧ أعمالاً فنية عكست جانباً حضارياً مشرقاً عن المجتمع العربي، ونتاجاً فنياً بأيدٍ سورية وفلسطينية لتلوّن الصورة الباهتة والمجحفة المطبوعة في عقول الأوروبيين عن المجتمع العربي.
- فاز لاعب الجودو الفلسطيني السوري عبد الله موسى ابن مخيم اليرموك البالغ من العمر ١٩ عاماً، بالميدالية الذهبية لبطولة السويد لجودو الشباب، التي أقيمت في مدينة هلمستاد جنوب غرب البلاد.
- توج اللاجئ الفلسطيني السوري «محمد حسين عشماوي» ابن مخيم اليرموك بالمركز الثالث لبطولة رياضة الجودو التي أقيمت في جنوب مملكة السويد، وحصل على ميداليتين برونز لفئتي الرجال والشباب.

• ألمانيا:

- الفنان الفلسطيني «غسان الشهاب»، من أبناء مخيم خان الشيح يوم ٢٠١٧/٢/٤ أقام معرضاً فنياً في صالة « فرانكفورت هوف» في مدينة ماينز الألمانية بمقاطعة راين لاند بفالس الألمانيّة، وذلك ضمن فعاليات ملتقى فنّي، أقيم برعاية من حكومة المقاطعة، وبحضور رئيسة وزراء المقاطعة.
- منحت الهيئة الرياضية المشرفة على شؤون اللاجئين في ألمانيا، البطل الفلسطيني السوري «عمر هزيمة» ابن مخيم جرمانا عام ٢٠١٧ إجازة مدرب في ألعاب الكاراتيه – الموتاي - المصارعة، وذلك بعد تدريب متواصل أكسبه خبرات عديدة.

• الدنمارك:

- جذبت اللوحات الفنية التي شارك بها الفنان الفلسطيني السوري «وسيم كيوان» ابن مخيم اليرموك الزائرين للأسبوع الثقافي الذي أقيم في مدينة أورغوس في الدنمارك، حيث أقيمت فيه عده فعاليات للتبادل الثقافي والتعريف عن الهوية والثقافة الفلسطينية والعربية والإسلامية.

• هولندا:

- فاز لاعب كمال الأجسام الفلسطيني السوري «بهاء التوبة» من أبناء مخيم العائدين بحمص بالمركز الثالث في بطولة Isala cup في هولندا بوزن ٩٨ كغ، وحصل بهاء على المركز الثالث في أول بطولة مفتوحة لكمال الأجسام شارك بها في هولندا، والتي جرت يوم ٢٧ / ٣ / ٢٠١٧ في capelle aan den ijssel في مدينة روتردام.

وما ذكر سابقاً هي بعض الأمثلة وليست جميع الحالات، حيث إن حالات النجاح من قبل فلسطينيي سورية كثيرة يصعب جمعها في جزء من تقرير وربما تحتاج لتقرير منفرد.

الجانب السياسي والحقوقي:

شهد عام ٢٠١٧ بروز وتجذر المشاركة من قبل اللاجئين الفلسطينيين السوريين في العمل السياسي والحقوقي والنقابي الفلسطيني، بمختلف البلدان، وفيما يلي أهم وأبرز النقاط لمشاركة فلسطينيي سورية بتلك المجالات:

- حضور قضية فلسطينيي سورية على طاولة النقاش ضمن الجلسة التي يخصصها مجلس حقوق الإنسان للقضايا الملحّة التي تتطلب اهتماماً عاجلاً، حيث قدم مركز العودة الفلسطيني صباح الثلاثاء ١٩ سبتمبر ٢٠١٧ مداخلة شفوية أمام الدول الأعضاء في المجلس سلط خلالها الضوء على أوضاع فلسطينيي سورية في ظل الحرب الممتدة منذ سنوات.
- انتخاب اللاجئ «أحمد نور الله» رئيساً للجالية الفلسطينية في هولندا.
- انتخاب الدكتور «معمر موعد» رئيساً لتجمع الأطباء الفلسطينيين – فرع السويد.
- انضمام العديد من اللاجئين الفلسطينيين السوريين إلى النقابات والاتحادات في بلدانهم، كاتحادات الأطباء والمعلمين والصحفيين.
- توسع العمل الإغاثي في اليونان عن طريق عدد من المؤسسات الفلسطينية التي أسست حديثاً، منها مؤسسة جفرا للإغاثة والتنمية.
- مشاركة فلسطينيي سورية في معظم الفعاليات والأنشطة المناصرة للقضية الفلسطينية على امتداد القارة، حيث شكل تواجدهم في بلدان كألمانيا وهولندا نقلة نوعية للعمل الفلسطيني.

مناشدات

- ٢١/ تشرين الأول – أكتوبر/٢٠١٧ ناشدت عائلة الشاب الفلسطيني السوري «قصي مصلح» المنظمات الإنسانية والدولية والسلطة الفلسطينية ورئيسها، التحرك من أجل الوصول إلى نجلها الذي يتلقى العلاج في إحدى المشافي الإيطالية. وقال والد الشاب أحمد مصلح خلال مناشدته: «إن نجله قصي فقد ذاكرته قبل ثلاث سنوات في حادث غرق مركب كان يقل مئات المهاجرين من ليبيا إلى إيطاليا في ٢/ آب- أغسطس/ ٢٠١٤، وكان من بين الناجين نجله الذي فقد الاتصال به. ويضيف: «إنه بعد أيام من فقد الاتصال بنجله قصي، استطاع الوالد التواصل مع إحدى الممرضات في مشفى لامبيدوزا، والتي أكدت بدورها أن قصي حي ويتلقى العلاج في المشفى دون أن يعطوا أية معلومة عن وضعه، ثم أبلغت العائلة من خلال المشفى أن قصي تم نقله إلى مشفى في جزيرة صقلية جنوب إيطاليا، حيث أكدوا أن الشاب قصي فاقدٌ للذاكرة. وقال الوالد: «حاولنا التواصل مع الصليب الأحمر في سورية ولبنان والنرويج والسويد وكندا لكن دون نتيجة تذكر، كما ذهب أحد أصدقاء العائلة المقيم في النرويج إلى المشفى الإيطالي لمتابعة حالة قصي، لكن المشفى منعه من الدخول أو إعطاء أي معلومات عن قصي». ووفقاً لـ «أحمد مصلح» فقد تم التواصل مع الناشطة «فاطمة جابر» والتي لعبت دوراً فعالاً في القضية، حيث تواصلت مع سفيرة دولة فلسطين في إيطاليا الدكتورة «مي كيلة»، والتي أكدت أنها لا تستطيع فعل شيء للشاب لأن القوانين الإيطالية لا تعطي معلومات ولا تسمح لأحد بالتواصل مع قصي إلا أن يكون فرداً من عائلته». وفي ختام مناشدته طالب والد الشاب قصي أن يسمح له أو لأمه بالسفر لرؤية نجلهم الوحيد في المشفى، مشدداً على ضرورة تحرك السلطة الفلسطينية وسفاراتها من أجل حل القضية».

- **وفي يوم ١٨ / كانون الأول – ديسمبر /٢٠١٧ جددت عائلة الطفل الفلسطيني السوري «حمزة حسام عبد القادر حميد» من ألمانيا مناشدة المنظمات الإنسانية والصليب الأحمر أو من لديه معلومات عن طفلهم من أجل معرفة مصيره. وجاء في المناشدة التي نشرها والد الطفل «حسام حميد» أن نجله فقد بعد حادث غرق قاربهم في بحر إيجة قبالة الشواطئ اليونانية أثناء هجرة الطفل مع عائلته من تركيا إلى اليونان يوم ٢٠١٥/٩/٢٠.**

وأضاف حميد إلى أن طفلهم حمزة يبلغ من العمر ثماني سنوات، ولديه إعاقة بالنطق، وأنه يعيش عند عائلة في تركيا، وأشار حميد إلى أن قناة إعلامية ألمانية نشرت تقريراً شوهد خلاله طفله المفقود. وكانت العائلة قد هُجرت من مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين إثر استهدافه، ثم هاجرت إلى تركيا، ومن مدينة إزمير التركية غادرت عبر «قوارب الموت» نحو جزيرة «ميتيليني» اليونانية. ووفقاً لوالد الطفل إنه خلال الرحلة ووجود القارب المطاطي في المياه الإقليمية في الساعة الرابعة صباحاً اقتربت باخرة كبيرة منه واصطدمت به، مضيفاً أن العتمة كانت حالكة وانعدمت الرؤية ففقد ابنه الذي كان في حضنه من قوة وهول الصدمة، بعد أن ألقى كل ركاب القارب البالغ عددهم ٥٢ راكباً أنفسهم في البحر. وأصيب خلال الحادثة الوالد بغيبوبة لم يشعر بها إلى أن وجد نفسه بين عدد من خفر السواحل اليونانية، وبعد أن أفاق حميد من الغيبوبة لم يجد طفله، وبدأ يسأل عنه خفر السواحل والصليب الأحمر، فأكدوا له أنهم لم يعثروا عليه.

ثالثاً ـ الضحايا والمعتقلون

وثقت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية منذ اندلاع الحرب في سورية في آذار – مارس ٢٠١١ ولغاية ٣١/ كانون الأول – ديسمبر/ ٢٠١٧ سقوط (٣٦٢٩) ضحية فلسطينية توزعوا على حوالي ثلاث عشرة دولة، بمعدل (٣٥٤١) ضحية داخل سورية قضوا نتيجة الأعمال الحربية المباشرة في حين قضى (٨٨) ضحية خارج سورية بشكل غير مباشر على طريق الهجرة أو نتيجة حوادث مختلفة في دول اللجوء الجديد.

الضحايا

استمر سقوط الضحايا من اللاجئين الفلسطينيين في سورية خلال عام ٢٠١٧ إلا أنه شكل انخفاضا واضحا عن العام الذي سبقه (٢٠١٦) الذي سقط فيه (٣١١) ضحية، فقد سجل قسم الرصد والتوثيق في مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية سقوط (٢٠٥) ضحايا، ٢٠,٤٨٪ داخل المخيمات.

توزع الضحايا حسب الصفة (عسكري - مدني)

بينت الإحصائيات الموثقة لدى مجموعة العمل أن أعداد الضحايا العسكريين ارتفعت بشكل واضح خلال عام ٢٠١٧، حيث بلغت نسبتهم من المجموع العام حوالي الـ ٦٨,٧٨ ٪ أي بمعدل ١٤١عسكرياً مقابل ٦٤ مدنياً، مما يشير إلى ازدياد مستوى الانخراط من العسكريين الفلسطينيين في المعارك التي ما زالت تشهدها سورية.

توزع الضحايا من اللاجئين حسب الصفة خلال ٢٠١٧

التنصيف	العدد	النسبة
عسكري	١٤١	٦٨,٧٨٪
مدني	٦٤	٣١,٢٢٪
المجموع	٢٠٥	١٠٠,٠٠٪

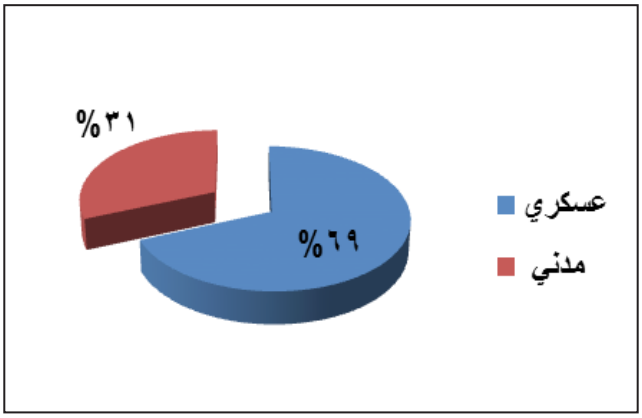

وبالمقارنة بين عامي ٢٠١٦/٢٠١٧ نلاحظ أن هناك انخفاضاً واضحاً في العدد العام للضحايا نتيجة الاستقراروالهدوء النسبي الذي شهدته بعض المناطق في سورية.

جدول يقارن بين الضحايا المدنيين والعسكريين خلال عامي ٢٠١٦/٢٠١٧ .

صفة الضحايا	٢٠١٦	٢٠١٧
مدني	١٧١	٦٤
عسكري	١٤٠	١٤١
المجموع العام	٣١١	٢٠٥

توزع الضحايا حسب الجنس والشرائح العمرية

شكلت النساء من الضحايا ما يقارب الـ ٥,٣٧ ٪ من الإجمالي العام للضحايا حيث سقطت (١١) امرأة مقابل (١٩٤) رجلاً، فيما قضى (١٢) طفلاً مقابل (١٩٣) بالغاً خلال عام ٢٠١٧.

الجنس	العدد	النسبة
الرجال	١٩٤	٪٩٤,٦٣
النساء	١١	٪٥,٣٧
المجموع	٢٠٥	٪١٠٠,٠٠

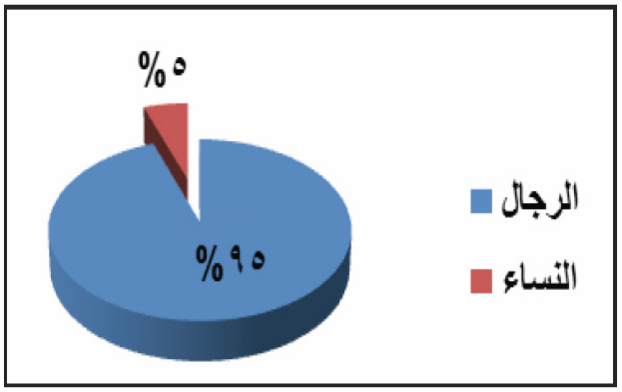

الجنس	العدد	النسبة
بالغ	١٩٣	٪٩٤,١٥
طفل	١٢١	٪٥,٨٥
المجموع	٢٠٥	٪١٠٠,٠٠

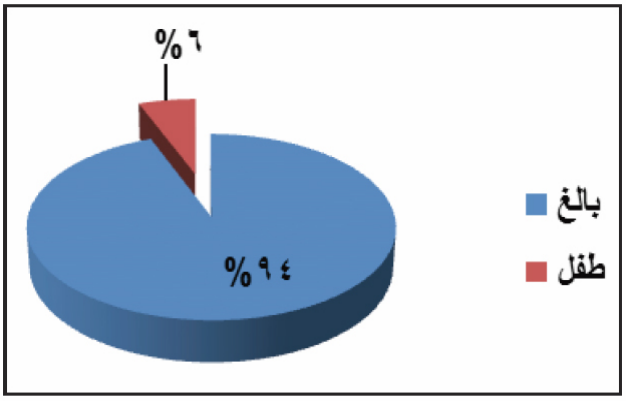

التوزع الزماني للضحايا

سقط في شهر فبراير- شباط ٢٠١٧ العدد الأكبر من الضحايا حيث سقط فيه (٢٧) ضحية أكثر من النصف من عسكريين قضوا في صفوف النظام على جبهات متعددة في سورية، يلي ذلك شهري آب - أغسطس وأيلول- سبتمبر حيث سقط فيهما (٤٨) ضحية كان عدد العسكريين فيهما (٣٤) ضحية.

جدول يبين توزع الضحايا على أشهر السنة من عام ٢٠١٧

تاريخ الوفاة	العدد
كانون الثاني- يناير	١٠
شباط- فبراير	٢٧
آذار - مارس	١٩
نيسان - أبريل	١٤
أيار - مايو	١٨
حزيران – يونيو	١٤
تموز- يوليو	١٩
آب - اغسطس	٢٥
أيلول – سبتمبر	٢٣
تشرين الأول - أكتوبر	١٢
تشرين الثاني - نوفمبر	١٠
كانون الأول – ديسمبر	١٤
المجموع	٢٠٥

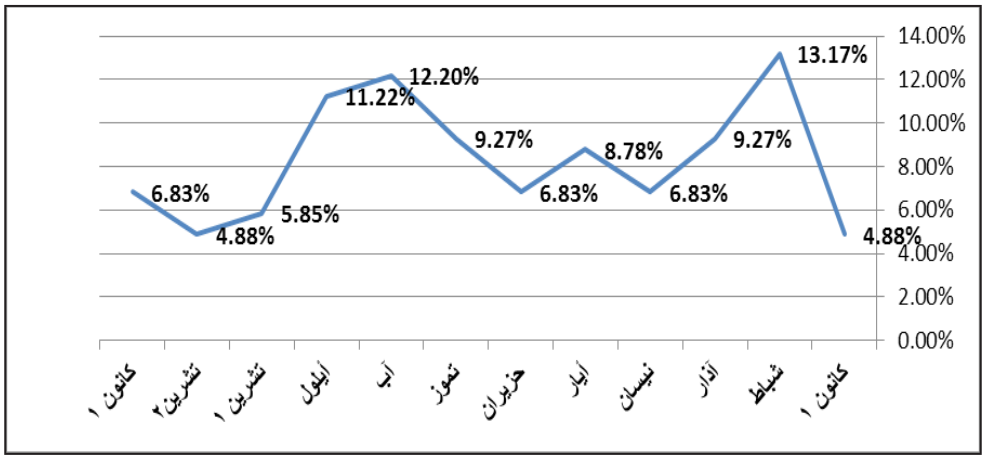

التوزع المكاني للضحايا

توزع الضحايا من اللاجئين الفلسطينيين داخل سورية على المخيمات والمحافظات الرئيسة، حيث بلغ مجموع من سقط داخل سورية (٢٠١) لاجئاً، فيما قضى لاجئان في لبنان، وآخران في مصر وألمانيا .

ففي مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين جنوب العاصمة دمشق سقط (٢٩) لاجئاً منهم (٩) لاجئين نتيجة الحصار، الذي لا يزال يفرضه النظام السوري من جهة والمعارضة المسلحة داخل المخيم من جهة أخرى، بينما سقط (٨) ضحايا في مدينة درعا وريفها نتيجة استمرار الأعمال القتالية فيها.

جدول يبين توزع الضحايا على المخيمات الرئيسة في سورية ٢٠١٧

مكان الوفاة	العدد	النسبة
دمشق - مخيم اليرموك	٢٩	٦٩,٠٥٪
درعا - المخيم	٨	١٩,٠٥٪
درعا - المزيريب	٣	٧,١٤٪
دمشق - السيدة زينب + المخيم	١	٢,٣٨٪
ريف دمشق - مخيم دنون	١	٢,٣٨٪
المجموع	٤٢	١٠٠,٠٠٪

مخطط بياني يوضح توزع الضحايا على المخيمات الرئيسة في سورية خلال ٢٠١٧

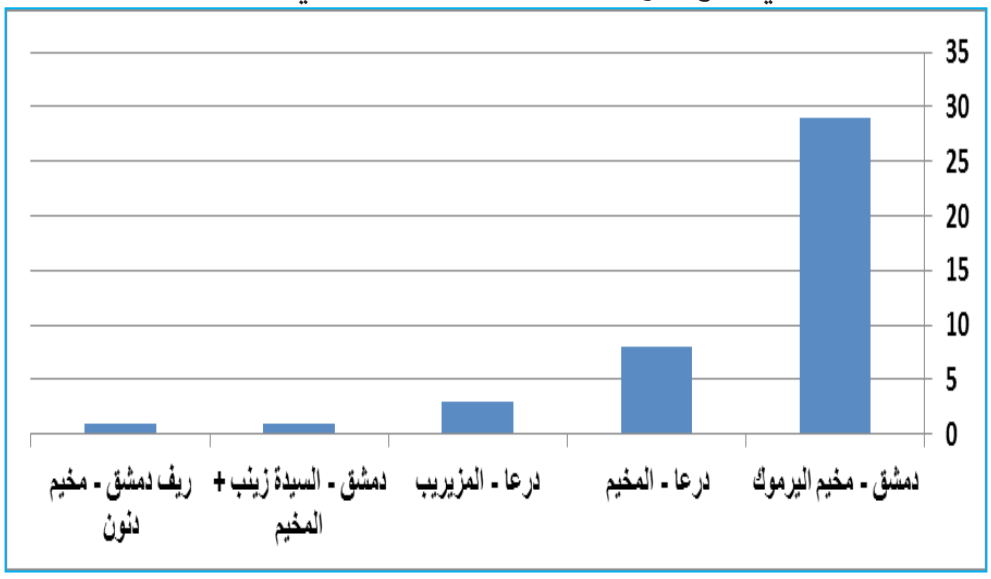

أما على صعيد توزع الضحايا على المحافظات؛ فقد شهدت محافظة ريف دمشق (الغوطة الشرقية - يلدا - حرستا ...) سقوط العدد الأكبر منهم، حيث بلغ عدد الضحايا ٣٧ ضحية منهم ٣٠ ضحية من منتسبي الفصائل الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني، التي تقاتل إلى جانب قوات النظام السوري.

جدول يبين توزع الضحايا الفلسطينيين في سورية حسب المحافظات الرئيسة ٢٠١٧

مكان الوفاة	العدد	النسبة
ريف دمشق	٣٧	٪١٨,٠٥
درعا	٣٦	٪١٧,٥٦
دمشق	٣٥	٪١٧,٠٧
غير معروف	٢٦	٪١٢,٦٨
حماة	٢٣	٪١١,٢٢
دير الزور	١٤	٪٦,٨٣
الرقة	١٠	٪٤,٨٨
حمص	٩	٪٤,٣٩
حلب	٩	٪٤,٣٩
إدلب	٢	٪١,٠٠
المجموع	٢٠١	٪١٠٠,٠٠

مخطط بياني يبين توزع الضحايا الفلسطينيين في سورية حسب المحافظات الرئيسة ٢٠١٧

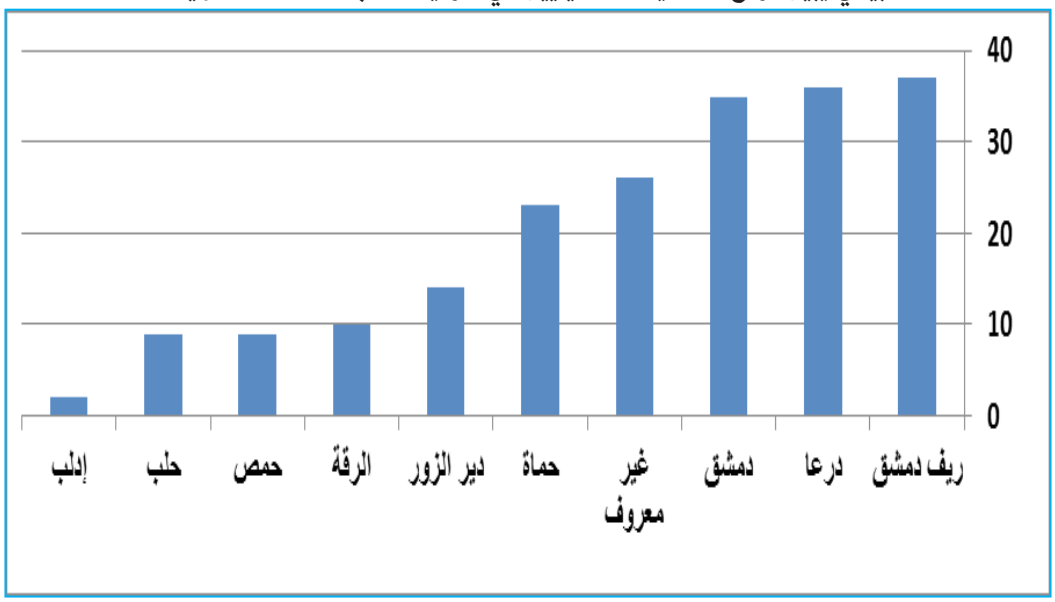

توزع الضحايا حسب السبب

رصد قسم الرصد والتوثيق في مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية الأسباب التي أدت إلى مقتل ٢٠٥ لاجئين فلسطينيين سوريين خلال عام ٢٠١٧، حيث تسبب الطلق الناري بوقوع (١٣٤) ضحية منهم (١٢٩) عسكرياً، تلا ذلك القصف الذي أوقع (٢٠) ضحية، ثم الموت تحت التعذيب في معتقلات النظام السوري والوفيات بسبب الحصار.

جدول يبين الأسباب الرئيسة للضحايا من اللاجئين الفلسطينيين ٢٠١٧

كيفية الوفاة	العدد
طلق ناري	١٣٤
قصف	٢٠
تحت التعذيب	١٢
ضحايا الحصار	١١
رصاص قناص	٩
تفجير	٦
إعدام	٤
نقص رعاية صحية	٣
حرقاً	٢
اغتيال	١
إعدام ميداني	١
ضحايا الهجرة	١
بالسلاح الأبيض	١
المجموع	٢٠٥

مخطط يبين توزع الضحايا حسب السبب خلال عام ٢٠١٧

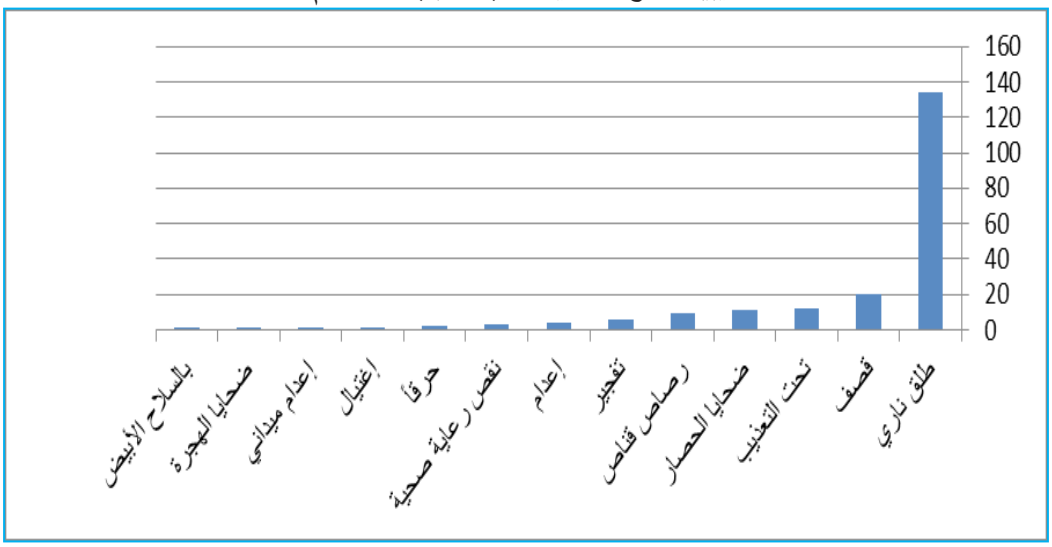

المعتقلون

بلغ إجمالي المعتقلين في سجون النظام السوري بحسب إحصائيات مجموعة العمل (١٦٤٤) معتقلاً خلال سنوات الأزمة السورية، بالإضافة إلى (٣٠٤) مفقودين.

غير أن وتيرة الاعتقالات التي يتعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في سورية خلال عام ٢٠١٧ انخفضت عن العام السابق، فقد وثقت مجموعة العمل اعتقال (٢٨) لاجئاً فلسطينياً بمعدل (٢١) رجلاً و(٧) نساء في مختلف المخيمات والمدن السورية، فيما أظهرت البيانات في عام ٢٠١٦ اعتقال (٧٦) لاجئاً فيهم (٧٣) رجلاً و(٣) نساء .

وسجل مخيم خان الشيح الرقم الأكبر من حيث الاعتقالات خلال عام ٢٠١٧ نظراً لسيطرة قوات النظام على المخيم والتحكم بمفاصله جميعها، واستهداف الناشطين ممن رفضوا الخروج من المخيم إلى إدلب في شمال سورية بعد توقيع اتفاق المصالحة مع النظام السوري والمعارضة، ووفقاً للإحصائيات الموثقة فإن هناك أكثر من «٢٤٢» معتقلاً من أبناء المخيم داخل سجون النظام السوري، فيما قام النظام خلال عام ٢٠١٧ باعتقال أكثر من ١٥ لاجئاً فلسطينياً من أبناء مخيم خان الشيح.

جدول يبين توزع المعتقلين من اللاجئين الفلسطينيين على المخيمات والمدن السورية ٢٠١٧

مكان الوفاة	العدد	النسبة
ريف دمشق - مخيم خان الشيح	١٩	٦٧,٨٦٪
حلب - مخيم النيرب	٣	١٠,٧١٪
حمص - مخيم العائدين	٢	٧,١٤٪
ريف دمشق - مخيم سبينة	١	٣,٥٧٪
غير معروف	١	٣,٥٧٪
درعا - المزيريب	١	٣,٥٧٪
دمشق - مخيم اليرموك	١	٣,٥٧٪
المجموع	٢٨	١٠٠,٠٠٪

جدول يبين أسماء المعتقلين من اللاجئين الفلسطينيين في سورية ٢٠١٧

الرقم	الاسم	تاريخ الاعتقال	التفاصيل
١	محمد مصطفى حمّاد	٢٠١٧/١٣/١	اعتقله الأمن السوري من منزله في مخيم خان الشيح للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق الغربي، وذلك بعد توقيع اتفاق المصالحة في منطقة خان الشيح بين النظام السوري والمعارضة المسلحة.
٢	شادي إبراهيم يوسف	٢٠١٧/٢٧/١	ملقب باسم (شادي المختار)، اعتقل من قبل الأمن السوري أثناء عودته إلى مخيم خان الشيح للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق الغربي، حيث قام عناصر الأمن على حاجز «دروشا» باقتياده إلى جهة مجهولة.
٣	محمد أحمد زهراوي	٢٠١٧/٦/٢	من مواليد (١٩٨٠) من أبناء مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في حلب، اعتقل أثناء قدومه من مدينة اللاذقية التي يعمل بها مدرساً للغة العربية إلى مخيم النيرب وحتى اللحظة لم ترد أي معلومات أو أنباء عن مكان اعتقاله.

الرقم	الاسم	تاريخ الاعتقال	التفاصيل
٤	رسلان توفيق رجا	٢٠١٧/٨/٢	اعتقل من قبل عناصر حاجز (العين) التابع للنظام السوري عند مدخل مخيم خان الشيح للاجئين الفلسطينيين، وهو من سكان المخيم.
٥	محمد وليد رافع	٢٠١٧/٢١/٢	اعتقله الأمن السوري وهو مدير إعدادية عكا في مخيم النيرب بحلب، وذلك بعد مداهمة المدرسة وتفتيشها.
٦	عبد الله الخطيب	٢٠١٧/٢٢/٢	من أبناء مخيم النيرب فُقد أثناء ذهابه إلى مدينة حلب شمال سورية، حيث تقوم قوات الأمن السوري ومجموعاته الموالية على الحواجز بحملة اعتقالات بين الشباب في مدينة حلب.
٧	نزار سعيد النادر	٢٠١٧/٤/٦	من أبناء مخيم خان الشيح اعتقلته قوات النظام السوري أثناء توجهه إلى مركز الامتحانات في منطقة عرطوز لتأدية امتحان الشهادة الثانوية، وذلك بحجة كتابة عبارات مناهضة للنظام السوري.
٨	محمود جميل نوفل	٢٠١٧/٤/٦	من أبناء مخيم خان الشيح اعتقلته قوات النظام السوري أثناء توجهه إلى مركز الامتحانات في منطقة عرطوز لتأدية امتحان الشهادة الثانوية، وذلك بحجة كتابة عبارات مناهضة للنظام السوري.
٩	أحمد محمود إبراهيم	٢٠١٧/٤/٦	من أبناء مخيم خان الشيح اعتقلته قوات النظام السوري أثناء توجهه إلى مركز الامتحانات في منطقة عرطوز لتأدية امتحان الشهادة الثانوية، وذلك بحجة كتابة عبارات مناهضة للنظام السوري.
١٠	جهاد عطا دويعر	٢٠١٧/١٠/٦	اعتقلته قوات الأمن السوري وهو طفل (١٥) عاماً من منزله في مخيم خان الشيح.
١١	أحمد أبو ستة	٢٠١٧/١٨/٦	اعتقلته قوات الأمن السوري من مكان عمله في مخيم خان الشيح بريف دمشق، واقتادته إلى أحد الأفرع الأمنية دون معرفة أسباب اعتقاله.
١٢	محمد سالم	٢٠١٧/١/٧	اعتقله عناصر حاجز الحسينية التابع للنظام السوري، وهو من سكان مخيم السبينة، وذلك أثناء زيارته لأقاربه في مخيم الحسينية، بحجة تعاطي المخدرات، الأمر الذي نفاه عدد من الأهالي والناشطين.
١٣	عادل العرجاوي	٢٠١٧/٢٩/٧	اعتقل من قبل الأمن السوري من منزله في مخيم خان الشيح صباحاً.
١٤	عبد القادر علي إبراهيم	٢٠١٧/١٢/٨	أقدم عناصر الأمن السوري على اعتقاله من منزله الكائن في الحارة الشرقية في مخيم خان الشيح، فيما لم يعرف سبب الاعتقال حتى الآن.
١٥	تحسين زيادة السكري	٢٠١٧/١٨/٨	أكد أحد المعتقلين المفرج عنهم من سجن صيدنايا العسكري شمال دمشق التابع للنظام السوري مشاهدته له في السجن.
١٦	وائل جاسم خليل	٢٠١٧/٢١/٨	اعتقله الأمن السوري عن طريق أحد الحواجز التابعة للنظام السوري القريبة من مخيّم خان الشيح.
١٧	عبد الستار سعيد	٢٠١٧/٧/٩	اعتقل من قبل الأمن السوري وهو أحد أبناء مخيم خان الشيح بريف دمشق، حيث تم اعتقاله على مدخل المخيم من قبل حواجز فرع الأمن العسكري السوري.

الرقم	الاسم	تاريخ الاعتقال	التفاصيل
١٨	هاني اللافي	٢٠١٧/٧/٩	يعمل سائق سيارة لنقل الركاب، اعتقل من قبل الأمن السوري وهو أحد أبناء مخيم خان الشيح بريف دمشق، حيث تم اعتقاله على مدخل المخيم من قبل حواجز فرع الأمن العسكري السوري.
١٩	مازن أبو الحاج	٢٠١٧/٧/٩	يعمل مدرساً اعتقل من قبل الأمن السوري وهو أحد أبناء مخيم خان الشيح بريف دمشق، حيث تم اعتقاله على مدخل المخيم من قبل حواجز فرع الأمن العسكري السوري.
٢٠	أحمد حسين حسين	٢٠١٧/١٢/١١	اعتقل من قبل الأمن السوري عند حاجز جديدة عرطوز بريف دمشق، فيما لم تعرف أية تفاصيل حول مكان اعتقاله.
٢١	محمد هاني ربيع السيطري	٢٠١٧/١٩/١١	(١٦ عاماً) من أبناء بلدة المزيريب جنوب سورية، اعتقل أثناء مروره على حاجز خربة غزالة، واقتيد إلى جهة غير معلومة.

جدول يبين أسماء المعتقلات من اللاجئات الفلسطينيات في سورية خلال ٢٠١٧

الرقم	الاسم	تاريخ الاعتقال	التفاصيل
١	رند الخالدي	٢٠١٧/٥/١	اعتقلت من قبل الأمن السوري، وهي من مخيم خان الشيح للاجئين الفلسطينيين، عند أحد حواجز النظام السوري في بلدة جديدة عرطوز بريف دمشق، فيما لم يعرف سبب الاعتقال حتى الآن.
٢	منى حسين	٢٠١٧/١٠/٤	اعتقلت من قبل حاجز عسكري تابع للنظام السوري أثناء توجهها لاستلام مساعدات غذائية، متزوجة ولديها أولاد.
٣	سعاد سعود سعود	٢٠١٧/١٢/٧	من مخيم خان الشيح، اعتقلها الأمن السوري عند أحد حواجز النظام السوري في بلدة جديدة عرطوز بريف دمشق.
٤	عطاف عرابي	٢٠١٧/٣/٨	» أم رائد« اعتقلت من قبل أجهزة الأمن السوري لدى خروجها من حاجز القدم باتجاه دمشق بتهمة تمويل الإرهاب، وهي من سكان مخيم اليرموك شارع عين غزال.
٥	هدى درويش	٢٠١٧/١٦/٩	ربة منزل من سكان مخيم العائدين في حمص تم اعتقالها من قبل الأمن السوري.
٦	سحر عقاد	٢٠١٧/١٦/٩	من سكان مخيم العائدين في حمص وتعمل في مشفى بيسان، تم اعتقالها من قبل الأمن السوري.
٧	شيخة غالب الرملي	٢٠١٧/٢٤/٣	اعتقلت على أحد حواجز العاصمة دمشق، وهي من مخيم خان الشيح بريف دمشق، كما استدعى الأمن السوري زوجها شحادة وهو من بلدة دربل في منطقة قطنا، واعتقله دون ورود معلومات عن أسباب الاعتقال أو مكانهما.

ضحايا التعذيب حتى الموت

تم الإعلان خلال عام ٢٠١٧ عن المزيد من المعتقلين الذين قضوا تحت التعذيب في سجون ومعتقلات النظام السوري، حيث أعلن عن وفاة (١٢) ضحية ليبلغَ العدد الإجمالي لضحايا التعذيب حتى الموت والاختفاء القسري ٤٧٥ ضحية.

جدول يبين ضحايا التعذيب التي أعلن عنها خلال ٢٠١٧

الرقم	اسم الضحية	تاريخ الحادثة	عنوان السكن	معلومات أخرى
١	أحمد عمارة	٢٠١٧/١/٢	حلب - مخيم النيرب	العمر (٣٥) عاماً وأب لطفلين، ومن أبناء مخيم النيرب في حلب، قضى تحت التعذيب في سجون النظام السوري، وذلك بعد اعتقال دام لمدة ثلاث سنوات في سجون النظام السوري.
٢	بسام علي يوسف	٢٠١٧/٨/٢	دمشق - مخيم اليرموك	من مواليد ١٩٧٨ ومن سكان مخيم اليرموك قضى تحت التعذيب في سجون النظام السوري، بعد أن اعتقل عام ٢٠١٣ من مركز التدريب المهني والفني التابع للأونروا بمنطقة المزة في دمشق (الفيتيسي).
٣	باسم بياعة	٢٠١٧/٢٣/٣	حمص - المخيم	العمر (٣٨)عاماً قضى تحت التعذيب في سجون النظام السوري، وذلك بعد اعتقاله منذ أكثر من ٤ سنوات في سجون النظام السوري، وهو من أبناء مخيم العائدين للاجئين الفلسطينيين في حمص.
٤	باسل خرطبيل الصفدي	٢٠١٧/٢/٨	غير معروف	أكدت عائلة المبرمج الفلسطيني السوري الشاب «باسل خرطبيل الصفدي» نبأ إقدام النظام السوري على إعدام ابنها الشاب «باسل خرطبيل الصفدي»، وذلك بعد نقله إلى سجن عدرا في دمشق بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٥.
٥	عدي أحمد الحاج داوود	٢٠١٧/٥/٨	درعا - حي الكاشف	العمر (٢٥ عاماً) قالت عائلته إنها استلمت قبل سنتين هويته الشخصية من الأمن العسكري في القابون بدمشق، وطلبوا منهم استلام شهادة وفاته من مشفى تشرين العسكري بدمشق، إلا أن العائلة رفضت الذهاب واستلام أغراضه أملاً بوجوده حياً في الأفرع الأمنية.
٦	أمجد راغب نصار	٢٠١٧/٦/٨	دمشق - مخيم اليرموك	أكدت عائلته قضاءه في سجون النظام السوري، ونقلت مصادر إعلامية عن العائلة إبلاغها من قبل السلطات السورية بوفاته في المعتقل بعد خمس سنوات من اعتقاله من مدخل مخيم اليرموك.
٧	مروان اللبابيدي	٢٠١٧/٨/٨	حمص - المخيم	ملقب بـ (أبو خالد) من أبناء مخيم العائدين في حمص، قضى أثناء اعتقاله في سجون النظام السوري، علماً أن اللبابيدي اعتقل من قبل الأمن السوي يوم ٢٠١٥/٤/٤، وهو في العقد الثالث من العمر، من أهالي مدينة عكا في فلسطين.

الرقم	اسم الضحية	تاريخ الحادثة	عنوان السكن	معلومات أخرى
٨	عبد الله محمد غازي	٢٠١٧/١٣/٨	دمشق - مخيم اليرموك	اعتقلته عناصر أمنية سورية على معبر مخيم اليرموك أثناء خروجه لجلب مادة الخبز بتاريخ ١٤ – ١٢ – ٢٠١٣، و تم التعرف عليه من خلال الصور المسربة لضحايا التعذيب في السجون السورية، وهو من مواليد ٢٩ – ٦- ١٩٩٧ في مخيم اليرموك.
٩	هيثم مهند القاضي	٢٠١٧/١٧/٨	حمص - المخيم	من أبناء مخيم العائدين بحمص، قالت عائلته إن ولدهم «مهند» فارق الحياة في سجون النظام السوري بعد ٤ أعوام من اعتقاله.
١٠	عز الدين الخطيب	٢٠١٧/١٤/١٠	ريف دمشق - مخيم السيدة زينب	قضى تحت التعذيب في معتقلات النظام السوري، حيث اعتقلته الأجهزة الأمنية السورية منذ حوالي ٣ سنوات، وسلمت هويته وشهادة الوفاة لذويه، وهو من سكان مخيم السيدة زينب للاجئين الفلسطينيين في ريف دمشق.
١١	صالح فتحي أحمد صالح	٢٠١٧/٤/١١	ريف دمشق - مخيم خان دنون	أحد مرتبات جيش التحرير الفلسطيني قضى تحت التعذيب على يد عناصر الأمن السوري ومجموعات موالية لها في مخيم خان دنون للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق.
١٢	فايز دياب دياب	٢٠١٧/٣١/١٢	غير معروف	وهو شيخ ومحامٍ قضى تحت التعذيب في معتقلات النظام السوري.

المفرج عنهم

شهد عام ٢٠١٧ الإفراج عن (٢٥) لاجئاً فلسطينياً من سجون النظام السوري والمعارضة السورية، منهم من تم توقيفه خلال نفس الفترة كما هو الحال مع غالبية من تم توقيفه على الحواجز المؤدية إلى مخيم خان الشيح، وآخرون اعتقلوا في فترات سابقة.

ففي الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧ أفرجت أجهزة أمن النظام السوري عن (٦) من أبناء مخيم خان الشيح «شادي هندي» و«محمد عبد الله عرسان» و «حمزة المصلح»، وأفرج عن كل من اللاجئين «طارق خليفة» و«محمد خير نوفل» و«محمد عقل ضاهر»، بعد ضغط أهالي المخيم على وفد المصالحة مع النظام السوري الذي ضغط بدوره على ممثلي النظام.

وفي ١٦- شباط / نوفمبر ٢٠١٧ أفرج الأمن السوري عن اللاجئ «رسلان توفيق رجا» من سكان مخيم خان الشيح، وفي يوم ٢ – آذار / مارس ٢٠١٧ أطلق الأمن السوري سراح اللاجئ الفلسطيني «شادي إبراهيم يوسف» (شادي المختار) من أبناء مخيم خان الشيح.

كما أفرج الأمن السوري يوم ٢٣ – كانون الثاني / يناير ٢٠١٧ عن اللاجئ الفلسطيني «غريب محمد غريب» من أبناء مخيم العائدين بحمص، وذلك بعد اعتقال دام لحوالي سنتين وثلاثة أشهر. علماً أنه اعتقل يوم ٤ /١١/ ٢٠١٤ من قبل عناصر حاجز دوار السرياتيل جانب الملعب البلدي التابع للجيش النظامي.

قائمة بأسماء المفرج عنهم خلال عام ٢٠١٧

الرقم	الاسم	تاريخ الإفراج	مكان الاعتقال	ملاحظات
١	طارق خليفة	٢٠١٧/١/١	مخيم خان الشيح	أفرج الأمن السوري عنه وهو من أبناء مخيم خان الشيح، وذلك بعد اعتقاله عقب اتفاق المصالحة بين المعارضة والنظام السوري.
٢	محمد خير نوفل	٢٠١٧/١/١	مخيم خان الشيح	أفرج الأمن السوري عنه وهو من أبناء مخيم خان الشيح، وذلك بعد اعتقاله عقب اتفاق المصالحة بين المعارضة والنظام السوري.
٣	محمد عقل ضاهر	٢٠١٧/١/١	مخيم خان الشيح	أفرج الأمن السوري عنه وهو من أبناء مخيم خان الشيح، وذلك بعد اعتقاله عقب اتفاق المصالحة بين المعارضة والنظام السوري.
٤	غريب محمد غريب	٢٠١٧/٢٤/١	مخيم حمص	من أبناء مخيم العائدين بحمص، أفرج الأمن السوري عنه بعد اعتقال دام لحوالي سنتين وثلاثة أشهر، علماً أنه اعتقل يوم ٢٠١٤/١١/٤ من قبل عناصر حاجز دوار السيرياتل جانب الملعب البلدي التابع للجيش النظامي.
٥	عائشة صلاح سويد	٢٠١٧/٧/٢	سورية	من مواليد ريف دمشق (١٩٦٢)، تم إطلاق سراحها ضمن صفقة تبادل للمعتقلين بين النظام السوري ومجموعات المعارضة السورية المسلحة في الشمال.
٦	رسلان توفيق رجا	٢٠١٧/١٦/٢	مخيم خان الشيح	من سكان مخيم خان الشيح للاجئين الفلسطينيين، أفرج الأمن السوري عنه بعد أن اعتقل يوم ٨ – شباط / نوفمبر ٢٠١٧ من قبل عناصر حاجز (العين) التابع للنظام السوري.
٧	محمد وليد رافع	٢٠١٧/٢٨/٢	مخيم النيرب	مدير مدرسة إعدادية عكا في مخيم النيرب بحلب، أُفرج عنه وذلك بعد (٧) أيام من اعتقاله ومداهمة المدرسة وتفتيشها.
٨	شادي إبراهيم يوسف	٢٠١٧/٣/٣	مخيم خان الشيح	ملقب (شادي المختار) من أبناء مخيم خان الشيح، حيث تم اعتقاله من قبل حاجز دروشا قبل حوالي الشهر أثناء عودته إلى مخيم خان الشيح.
٩	عبد الناطور	٢٠١٧/٦/٣	مخيم النيرب	من أبناء مخيم النيرب في حلب أفرج الأمن السوري عنه، وذلك بعد اعتقال دام لأكثر من شهرين.
١٠	هشام قاسم	٢٠١٧/١٩/٤	القابون	من أبناء مخيم خان دنون، أفرج عنه بعد اعتقال دام لعدة أشهر من قبل عناصر المجموعات المسلحة التابعة للمعارضة السورية في حي القابون شرق دمشق، علماً أن عملية الإفراج جاءت ضمن عملية عسكرية هاجمت خلالها قوات النظام أحد مقرات المجموعات المسلحة، وتمكنت من الإفراج عن أربعة وثلاثين جندياً كانوا معتقلين لدى الفصائل المسلحة.

الرقم	الاسم	تاريخ الإفراج	مكان الاعتقال	ملاحظات
١١	محمد حسان مصطفى سلايمة	٢٠١٧/١/٦	حمص	أفرج النظام السوري عنه وهو أحد مرتبات جيش التحرير الفلسطيني بعد صفقة تبادل بين قوات النظام، وجيش الإسلام في ريف دمشق، وكانت مواقع إعلامية تعنى بشؤون المعتقلين في السجون السورية أشارت إلى أن الأمن السياسي في مدينة حمص التابع للنظام السوري قد اعتقل سلايمة في ٢٠١٢-٠٩-٢٣ دون الإشارة إلى أسباب الاعتقال، وهو من سكان مخيم العائدين بحمص.
١٢	وضاح محمود حسين	٢٠١٧/١/٦	دمشق	أفرجت قوات الأمن السوري عنه وهو أحد أبناء مخيم خان الشيح، وذلك بعد أن اعتقل من قبل عناصر حاجز شارع بغداد في دمشق التابع للنظام السوري، علماً أنه يعمل بائع خضار في مخيم خان الشيح.
١٣	عبد القادرعلي برغيس	٢٠١٧/٢١/٦	حجيرة	أفرج النظام السوري عنه بعد ثلاث سنوات من اعتقاله من قبل عناصر حاجز حجيرة التابع للنظام السوري.
١٤	جهاد عطا دويعر	٢٠١٧/٢٦/٧	عرطوز	أفرج الأمن السوري عنه وهو أحد أبناء مخيم خان الشيح، وذلك بعد أن اعتقل يوم ١٠ حزيران / يونيو ٢٠١٧ من قبل عناصر منطقة عرطوز في ريف دمشق التابع للنظام السوري، أثناء توجهه إلى مركز الامتحانات في منطقة عرطوز.
١٥	نزار سعيد النادر	٢٠١٧/٢٧/٧	عرطوز	أفرج الأمن السوري عنه حيث اعتقل يوم ٤ – حزيران/ يونيو ٢٠١٧ أثناء توجهه إلى مركز الامتحانات في منطقة عرطوز في ريف دمشق لتأدية امتحان الشهادة الثانوية، بحجة كتابة عبارات مناهضة للنظام السوري.
١٦	محمود جميل نوفل	٢٠١٧/٢٧/٧	عرطوز	أفرج الأمن السوري عنه حيث اعتقل يوم ٤ – حزيران/ يونيو ٢٠١٧ أثناء توجهه إلى مركز الامتحانات في منطقة عرطوز في ريف دمشق لتأدية امتحان الشهادة الثانوية، بحجة كتابة عبارات مناهضة للنظام السوري
١٧	أحمد محمود إبراهيم	٢٠١٧/٢٧/٧	عرطوز	أفرج الأمن السوري عنه حيث اعتقل يوم ٤ – حزيران/ يونيو ٢٠١٧ أثناء توجهه إلى مركز الامتحانات في منطقة عرطوز في ريف دمشق لتأدية امتحان الشهادة الثانوية، بحجة كتابة عبارات مناهضة للنظام السوري
١٨	عطاف عرابي	٢٠١٧/١٤/٨	مخيم اليرموك	تُدعى «أم رائد» اعتقلت من قبل أجهزة الأمن السوري لدى خروجها من حاجز القدم باتجاه دمشق بتهمة تمويل الإرهاب، وهي من سكان مخيم اليرموك شارع عين غزال.
١٩	محمد ماضي الخطيب	٢٠١٧/٨/٩	سورية	أفرج الأمن السوري عنه بعد خمس سنوات قضاها متنقلاً بين الأفرع الأمنية السورية، وهو من أبناء مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في حلب.

الرقم	الاسم	تاريخ الإفراج	مكان الاعتقال	ملاحظات
٢٠	مطيعة أحمد مبارك	٢٠١٧/١٢/٩	مخيم خان الشيح	أفرج عنها الأمن السوري بعد اعتقال دام قرابة ١٥ يوماً، وهي من مخيم خان الشيح للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق.
٢١	آمنة حوران	٢٠١٧/١٢/٩	مخيم خان الشيح	أفرج عنها الأمن السوري بعد اعتقال دام قرابة ١٥ يوماً، وهي من مخيم خان الشيح للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق.
٢٢	مؤيد إدريس	٢٠١٧/٣/١٠	مخيم حمص	أفرج الأمن السوري عنه وهو من سكان مخيم العائدين بحمص.
٢٣	سامر عبد الحميد	٢٠١٧/٢٢/١٠	حلب	أفرج الأمن السوري عنه وهو أحد أبناء مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين في حلب، بعد أن قام باعتقاله في مدينة حلب لمدة تزيد عن عشرين يوماً.
٢٤	منهل حمايده	٢٠١٧/٢٩/١١	المزيريب	أفرج مسلحون مجهولو الهوية عن اللاجئ الفلسطيني «منهل حمايده» (٤٠ عاماً) من أبناء بلدة المزيريب في درعا جنوب سورية، بعد أن قاموا باختطافه على طريق المزيريب- تل شهاب يوم ٣١-١٠-٢٠١٧. الجدير بالتنويه أن المختطِفين طالبوا بمبلغ ٢٠٠ ألف دولار من أجل إطلاق سراح الحمايدة.
٢٥	شادي الهندي	٢٠١٧/١٧/١٢	مخيم خان الشيح	أفرج النظام السوري عن الشاب الفلسطيني «شادي الهندي» بعد اعتقال دام قرابة العام، علما أنها المرة الثانية التي يتم اعتقاله فيها ويفرج عنه، وهو من أبناء مخيم خان الشيح للاجئين الفلسطينيين بريف دمشق.

خاتمة

إن تردي الأوضاع الأمنية نتيجة لاستمرار الحرب في سورية؛ انعكس سلباً على الأوضاع العامة للاجئين الفلسطينيين سواء الاقتصادية أم الاجتماعية أم الإنسانية.

وفاقم من معاناة اللاجئ الفلسطيني غياب المظلة الرسمية الفلسطينية بشكل شبه كلي، وغض الطرف عما يجري للاجئين داخل المخيمات والتجمعات الفلسطينية .

كما أن الأونروا المسؤولة دولياً عن اللاجئين الفلسطينيين لم تتمكن من تقديم الحماية الجسدية والقانونية للاجئين بالشكل المطلوب، إنما اقتصر دورها على الممكن والمتاح ولم تحقق اختراقاً يذكر في إيصال المساعدات للمناطق المحاصرة داخل سورية كالغوطة الشرقية.

كما أن التضييق الممارس تجاه اللاجئين الفلسطينيين في الدول المحيطة بسورية حدّ من حرية التنقل واللجوء، مما دفع البعض لاجتياز الحدود بطرق غير شرعية أدت إلى حدوث وفيات نتيجة إطلاق الرصاص الحي عليهم، أو فقدانهم في الصحارى والبحار.

بالمقابل حقق اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى أوروبا نجاحات متعددة في شتى صنوف العلوم والفنون بعدما بدؤوا بتنظيم أنفسهم والاندماج بالمجتمعات الجديدة.

فلسطينيو سوريـــة
بيـــــن
الوعود والقيود

www.actionpal.org.uk

Phone: 00 44 20 8453 0978

Email: info@actionpal.org.uk

Address: 100H Crown House North Circular Road, Ealing - NW10 7PN

London, UK

ISBN 978-1-901924-17-6

مركز العودة الفلسطيني
Palestinian Return Center

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria